



المركز الجامعي نور البشير البيض



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

العنوان

أثر السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2022)

تحت إشراف الدكتورة

- بورداش شهرزاد

من إعداد الطالبة:

- ميموني خديجة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
بوران سمية	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيسا
بورداش شهرزاد	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرفا ومقرا
شعنبي مريم	المركز الجامعي نور البشير البيض	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

إهداء

إلى نبع العنان أمي حفظها الله... برا و طاعة
إلى عائلتي... زوجي... أولادي...
أية.. نورو.. رواء... حبا واحتراما
إلى أستاذتي... تبيلا وتقديرا
إلى صديقاتي... وكل من ساعدني... شكرا وعرفانا
إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد إذا رضيت ،

ولك الحمد بعد الرضا ، ولك الحمد على كل حال .

يقول النبي صلى الله عليه وسلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله " .

أتقدم بخالص شكري وامتناني وتقديري الكبير إلى

الدكتورة بورداش شهرزاد

التي شرفتني بقبولها المتابعة والإشراف على هذه المذكرة

وتقديم المساعدة جزاها الله كل خير .

شكري الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة .

وكل الشكر لمن أعطانا هذه الفرصة لإكمال دراستنا.

الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
II	الإهداء.....
III	شكر وعرفان.....
IV	الفهرس.....
VII.....	قائمة الجداول.....
VIII.....	قائمة الأشكال.....
أ.....	مقدمة عامة.....
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد	
02.....	المبحث الأول : ماهية السياسة المالية
02.	المطلب الأول :تعريف السياسة المالية وأهميتها.....
03.....	المطلب الثاني : مراحل تطور السياسة المالية.....
07.....	المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية
09.....	المطلب الرابع : أنواع السياسة المالية.....
10.....	المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية وفعاليتها.....
11.....	المطلب الأول : النفقات العامة.....
13.....	المطلب الثاني :الإيرادات العامة.....
18.....	المطلب الثالث :الموازنة العامة للدولة
21.....	المطلب الرابع : فعالية السياسة المالية
25.....	المبحث الثالث:آلية عمل السياسة المالية.....
25.....	المطلب الأول : حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني

29.....	المطلب الثاني : التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي
30.....	المطلب الثالث : دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي
31.....	المطلب الرابع : السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي
33.....	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الإطار النظري لميزان المدفوعات
	تمهيد :
34.....	المبحث الأول : عموميات حول ميزان المدفوعات
34.....	المطلب الأول :تعريف ميزان المدفوعات
35.....	المطلب الثاني : أهمية ميزان المدفوعات
36.....	المطلب الثالث : مكونات ميزان المدفوعات وطرق تسجيل المعلومات
42.....	المطلب الرابع : تقييد المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات
43.....	المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
44.....	المطلب الأول : مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
45.....	المطلب الثاني : أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
47.....	المطلب الثالث : نتائج الاختلال في ميزان المدفوعات (فائض - عجز)
48.....	المطلب الرابع : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
53.....	المبحث الثالث : دور السياسة المالية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات
53.....	المطلب الأول : آلية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
57.....	المطلب الثاني : سياسات التكييف لإعادة التوازن لميزان المدفوعات
60.....	المطلب الثالث : المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات
62.....	المطلب الرابع : السياسات الاقتصادية وإعادة التوازن الخارجي
64.....	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: أثر السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
	تمهيد

66.....	المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).
66.....	المطلب الأول: الإصلاحات المالية.
69.....	المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).
72.....	المطلب الثالث: سياسة الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).
76.....	المطلب الرابع: سياسة الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2022).
80.....	المبحث الثاني: تطور التوازنات الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).
80.....	المطلب الأول: تطور التوازنات الخارجية.
84.....	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية.
85.....	المطلب الثالث: تقييم عام لحصيلة التوازنات على الاقتصاد الوطني.
88.....	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).
88.....	المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).
89.....	المطلب الثاني: تحديد النموذج المستخدم.
92.....	المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).
98.....	خلاصة الفصل.
99.....	الخاتمة العامة.
101.....	قائمة المصادر والمراجع.
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	قائمة الجداول
43	الجدول رقم (II-1): تقييد الأصول والخصوم في ميزان المدفوعات
68	الجدول رقم (III-1): حجم الضرائب على الدخل والأرباح و الأرباح الرأسمالية.
69	الجدول رقم (III-2): تطور النفقات العامة من 1990-2022.
72	الجدول رقم (III-3): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2022.
73	الجدول رقم (III-4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر .
76	الجدول رقم (III-5): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 1990-2022.
80	الجدول رقم (III-6): تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة من 1990-2022.
83	الجدول رقم (III-7): تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.
86	الجدول رقم (III-8): سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو من 1990-2022.
91	الجدول رقم (III-9): نتائج اختبار استقرار السلسلتين الزمنيةتين
94	الجدول رقم (III-10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
96	الجدول رقم (III-12): نتائج تقدير اختبار الحدود "Bound test"
97	الجدول رقم (III-13): مقدرات معلمات الأجل الطويل

قائمة الأشكال

الصفحة	قائمة الأشكال والمنحنيات
23	الشكل (I-1): اشتقاق منحني Is.
90	الشكل رقم (III-1): منحني السلاسل الخامتين
92	الشكل رقم (III-2): فترات الإبطاء المثلحسب معيار (AIC)
93	الشكل (III-3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
95	الشكل (III-4): نتائج اختبار CUSUMs

مقدمة

مقدمة عامة:

تعد التنمية الاقتصادية من أهم المشاكل التي تواجه الدول المتقدمة والمتخلفة فهذه الأخيرة تحاول جاهدة التخلص من التخلف الاقتصادي فهي تسعى للالتحاق بالدول المتقدمة وتستخدم كل الوسائل المادية والبشرية لبلوغ هدفها عن طريق السياسات الاقتصادية التي تحاول بها معالجة الإختلالات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي في ظل التقلبات والأزمات الاقتصادية. ومن المشاكل التي واجهت معظم الدول هي التوازن الخارجي أي الفرق بين الإيرادات والنفقات الدولية الناتجة عن المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال .فجميع الدول تقوم بإعداد بيان لكل مبادلاتها الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي وهذا ما يسمى بميزان المدفوعات. والتوازن الاقتصادي نادر الحدوث وذلك لعدم تساوي الإيرادات الدولية مع المدفوعات الدولية .وهنا نلاحظ الاختلال في ميزان المدفوعات سواءً الفائض عندما تكون الإيرادات أكثر من المدفوعات أو العجز عندما تفوق قيمة المدفوعات عن الإيرادات .واستمرار العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدهور الاحتياطات الدولية للدولة ,واستقرار الفائض يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل الوطني .ففي كلتا الحالتين سواء العجز أو الفائض يؤدي الاختلال إلى صعوبات ومتاعب في الاقتصاد لذلك وجب وضع سياسات اقتصادية كلية . وتعتبر السياسة الاقتصادية بمثابة أدوات تتدخل من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة ومعالجة الإختلالات الاقتصادية وهي تشمل مجموعة من السياسات مثل السياسة النقدية والمالية والتجارية ... وتعتبر السياسة المالية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية وتحتل مكانة هامة فهي تستخدم الضرائب والإنفاق الحكومي أو ما يصطلح عليه بالإيرادات العامة والنفقات العامة بغية تحقيق أهدافها . ومنها انخفاض أسعار البترول والمخاوف من تعرض الاقتصاد الوطني لهزات مماثلة مثل الثمانينات وعدم فعالية السياسات الاقتصادية ومحدوديتها في النهوض بالاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية المطلقة للبترول ولهذا أعادت السلطات النظر في تسيير السياسات ومنها الحالية من خلال عودتها إلى إتباع سياسات تقشفية من خلال خفض الإنفاق ومعدلات الصرف .

الإشكالية العامة:

انطلاقاً مما سبق ذكره سندرس في هذا الموضوع التأثير الفعال للسياسة المالية على ميزان المدفوعات .

وبالتالي يمكن صياغة الإشكالية العامة كما يلي أو السؤال الجوهرى كما يلي :

- ما مدى تأثير السياسة المالية على التوازن الخارجى فى الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟
إلى جانب الإشكالية الرئيسية لدينا :

الإشكاليات الفرعية:

- ما هي السياسة المالية وأهدافها ؟

- ما هي المراحل التي مرت بها السياسة المالية في تطورها ؟

- ما المقصود بالتوازن الخارجى ؟

-كيف تؤثر السياسة المالية فى التوازن الخارجى ؟

فرضيات الدراسة:

-السياسة المالية تؤثر فى التوازن الخارجى بفضل أدواتها .

- تشكل التبعية والاعتماد الكلى على سعر البترول عائقاً أمام التوازنات الخارجية .

-التوازن الخارجى يعتمد على تغطية الصادرات لكامل الواردات.

منهجية الدراسة:

سنعتمد فى دراستنا على ثلاث مناهج وهي:

1- المنهج الوصفى : سنستعمله فى الفصلين الأول والثانى بوصفمتغيرات البحث وهي السياسة

المالية وميزان المدفوعات من مفهوم ومبادئ وأدوات وتقسيمات...

2- المنهج التحليلي (الدراسة التحليلية) : سنستعمله للحديث عن تطور أدوات السياسة المالية

وسنحاول أخذ المهم لدراستنا ونقل صورة واقعية للسياسة المالية فى الجزائر وذلك باستعمالنا للجداول والبيانات الإحصائية وتحليلها.

3- المنهج الاستقرائى لدراسة القياسية: سنتطرق لقياس أثر السياسة المالية على التوازن الخارجى

فى الجزائر خلال الفترة (1990 - 2022) .

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من واقع أهمية الموضوع الذى نتناوله ، وتعنى بذلك أن السياسة

المالية تعتبر جزء لا يتجزأ من أدوات السياسة الاقتصادية ، ودورها الفعال فى معالجة التوازنات

الداخلية والخارجية ، ويعتبر ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات عن الوضع الاقتصادي للدولة.

أهداف البحث: من خلال هذه الدراسة نسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

-التعريف بالسياسة المالية وتطورها.

-التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر من خلال السياسة الإنفاقية والضريبية.

-التعرف على ميزان المدفوعات وكيف يكون التوازن الخارجي.

حدود الدراسة(الإطار الزمني والمكاني):

يمكن تقسيم حدود بحثنا إلى:

- **الإطار الزمني:** حددت فترة الدراسة لتمتد وتشمل الفترة من (1990-2022) أي 32 سنة .

- **الإطار المكاني:**دراسة قياسية في الجزائر .

هيكل البحث:

-انطلاقا من الأهمية البالغة للسياسة المالية والتوازنات الخارجية وما يتميز به من خواص ارتأينا

أن نقسم بحثنا إلى ثلاثة فصول:

-**الفصل الأول:** سنتحدث عن الإطار النظري للسياسة المالية ،سنتطرق فيه إلى ثلاثة مباحث:

الأول سنتحدث عن مفهوم السياسة المالية وماهيتها وتطورها عبر المدارس الاقتصادية ،أما

المبحث الثاني سنتحدث عن أدوات السياسة المالية وفعاليتها ،والمبحث الثالث سنتطرق إلى آلية

عمل السياسة المالية .

-**الفصل الثاني:**سنجزئه إلى ثلاث مباحث : المبحث الأول سوف نتحدث عن مفهوم ميزان

المدفوعات ومكوناته ،أما المبحث الثاني: سنتناول التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات ،

والمبحث الثالث: سنتعرف على دور السياسة المالية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات .

-أما الفصل الثالث: فلدينا ثلاث مباحث سنحلل في المبحث الأول تطور السياسة المالية في

الجزائر خلال الفترة (1990-2022)،والمبحث الثاني سنحلل تطور التوازنات الخارجية في

الجزائر خلال الفترة (1990-2022)،والمبحث الثالث سنتطرق إلى دراسة قياسية لأثر السياسة

المالية على التوازن الخارجي خلال الفترة (1990-2022).

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع السياسات المالية، لكن معظمها تطرق لها من الجانب النظري والتحليلي فقط ما عدا بعض الدراسات تناولتها من الجانب القياسي من بينها:
-كريم بروشة، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2019، هدفت الدراسة إلى تبيان مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر باستخدام نموذج VAR وبالاعتماد على 3 متغيرات نقدية ومتغيرين ماليين النفقات والموازنة العامة والميزان الكلي كمؤشر للتوازن الخارجي.

-أهم ماتوصل إليه الدراسة تبيان توجهات السياسة النقدية المتبعة في الجزائر تبعا للظروف الاقتصادية السائدة ؛

-عرفت السياسة المالية المتبعة في الجزائر تباينا هي الأخرى، حيث شهدت بداية التسعينات سياسة توسعية نتيجة الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم وارتفاع حجم المديونية الداخلية والخارجية ؛
-عدم وجود سياسة مالية رشيدة قائمة على الاستشراف الاقتصادي وهذا ما يبينه تذبذب النفقات العامة من سنة لأخرى؛

-تذبذب ميزان المدفوعات وعدم استقراره من سنة لأخرى نتيجة ارتباطه الوثيق بأسعار النفط في الأسواق الدولية ؛

-رغم الانخفاض المستمر للدينار الجزائري في أغلب سنوات الدراسة، إلا أن ذلك لم يكون له تأثيرا بارزا على ميزان المدفوعات ؛

-لم يكن للسياسة الانفاقية المتبعة في الجزائر تأثيرا كبيرا على ميزان المدفوعات الجزائري، فخلال الفترة السابقة لبرنامج التعديل والإصلاح الهيكلي كانت المعدلات المرتفعة للتضخم تمتص نسبة كبيرة من التزايد الانفاقي ؛

-وجود علاقة عكسية بين السياسة المالية والنقدية وميزان المدفوعات.

2- عبد الحفيظ يحيوي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، 2011، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير السياسة المالية في تحقيق بعض الأهداف الأخرى من خلال دراسة تحليلية لدور السياسة المالية في تحقيق بعض الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية.

-أهم ماتوصلت إليه الدراسة أن التوازن الداخلي (توازن الميزانية) لم يعد يقتصر على التوازن الكمي أو المحاسبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ؛،بل أصبح له علاقة بالجانب المالي والاقتصادي والاجتماعي للميزانية العامة؛

-كان للتحسن الكبير الذي طرأ على أسعار النفط تأثيرا واضحا على الصادرات النفطية ،ومن ثم الإيرادات النفطية ،الأمر الذي قاد الإنفاق العام نحو الزيادة وبشكل كبير .

3- بن عمرة عبد الرزاق،مقراني عبد العزيز،دراسة قياسية لأثر السياسات المالية والنقدية على التوازن الخارجي في الجزائر 1990-2018،مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد 4، جامعة

الجزائر،2021.تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسات المالية والنقدية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، وبالاعتماد على منهجية ARDL تم تقدير النموذج وفق صيغتين:الأولى تضم النفقات العامة والثانية تضم الإيرادات العامة.

-أهم ماتوصلت إليه الدراسة أنه في الأجل الطويل السياسة المالية ذات فعالية نسبية في التأثير على التوازن الخارجي ،في حين السياسة النقدية غير فعالة في التأثير على التوازن الخارجي وفق الصيغة الأولى ،وأقل فعالية مقارنة بتأثير السياسة المالية على التوازن الخارجي وفق الصيغة الثانية.

4-عنتره برباش،محمد خليل بوحلايس،قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية ،العدد الخامس،جامعة قسنطينة ،سنة2018،تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التطور في سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة من 1990-2017،وذلك بالقيام بعرض تفصيلي لهذا الهيكل .

-أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الإيرادات العامة عرفت تزايدا كبيرا ،والملاحظ هو هيمنة إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة وتواضع مساهمة الجباية الضريبية بالرغم من المحاولات التي اتخذتها الجزائر لتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها.



**الفصل الأول: الإطار
النظري للسياسة المالية**

تمهيد

تعتمد الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية على العديد من السياسات كالسياسة المالية والنقدية، حيث تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات، لأنها تحقق الأهداف المسطرة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المختلفة التي تؤثر بها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

إن تحديد ماهية السياسة المالية هو تحديد ضمني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يتبعها كل مجتمع، فالسياسة في إطارها الاقتصادي والاجتماعي تعرف على أنها مجموعة الاختيارات المتعلقة بمجموعة من الأهداف، ومجموعة وسائل لتحقيق هذه الأهداف وذلك من أجل تحسين وضع معين أو تغييره.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

كانت السياسة المالية تترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة ،وهي من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها، ويتم التركيز على أبرز جوانب السياسة المالية.

المطلب الأول:تعريف السياسة المالية وأهميتها

أولاً :تعريف السياسة المالية :

1-السياسة التي بموجبها لا تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف والاستخدام¹.

2-مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعباءها بين الأفراد².

3-السياسة المالية هي برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع³.

4-السياسة المالية هي مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلالفترة معينة أي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتبدير وسائل تمويله كما يظهر في الميزانية العامة للدولة⁴.

¹- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، 1435هـ، ص177.

²- سعود جايد العامري ،عقيل حميد الحلو ، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الأولى ،2020، ص245

3- عبد الحفيظ يحيوي ،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، رسالة ماجستير ، جامعة غرداية ، 2011، ص 12.

4- نفس المكان ،ص ص 12-13.

⁴- نفس المكان ،ص ص 12-13.

5- السياسة المالية تعرف بأنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق¹.

6- هي مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية².

من التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة المالية هي نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالتفقات العامة والضرائب والقروض، للتأثير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية بقصد تحقيق أهداف معينة وفقاً لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيه .

ثانياً: أهمية السياسة المالية

لقد برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح، وذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية وسواء متقدمة أو متخلفة، وهذا نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي.

1 - خالدر الذي تلعبه المالية العامة في تبيان الوضع والهيكل السياسي للدولة فهناك ارتباط أكيد بين الحياة السياسية بما يطرأ عليه من إحداث وبين مالية الدولة فكما كانت سياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانيتها رشيدة بالتبعية وهو ترجمة للمقولة الشهيرة {أعطني سياسة حسنة أعطي لك نظاماً مالياً حسناً}³.

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة المالية

مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن مقصود بالسياسة المالية بعدة مراحل منها:

1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي :

يقصد بالمدرسة الكلاسيكية هي تلك التي تركز على مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها المفكر الاسكتلندي آدم سميث وذلك في كتابه ثروة الأمم والذي نشر عام 1776 وساهم في

¹- سعود جايد العامري ، عقيل حميد الحلو ، نفس المصدر، ص 246

²- نفس المكان ، ص 246.

³- عبد الحفيظ يحيوي ، مرجع سابق ، ص 14

تطويرها كل من مالتسوجان باتيست سايدوافيد ريكاردو وجون ستيوارث ميل وقد سيطر فكر هذه المدرسة على السياسة المالية والاقتصادية في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريبا وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914م¹. ومن الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي لأبد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، فضلا عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المحايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة. فلم يكن للضرائب أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية، وكذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، وفي الوقت ذاته يرفضون مسألة وجود العجز في الموازنة العامة، وبشكل اشد من لفائض فيها ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسده الأمر الذي يتنافى مع الفروض الكلاسيكية، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية، وكذلك وجود الفائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب، ويؤدي هذا إلى الآثار السابقة نفسها، ولذا لم يكن للموازنة أية أهمية اقتصادية فلم تكن إلا وثيقة للموازنة الحسابية، إذ كان التساوي الحسابي الدقيقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة في المالية التقليدية، والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة.

وفي ضوء ما تقدم ذكره يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ الموازنة العامة لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام، طالما اعتقد الكلاسيك أن الأخير يتحقق تلقائيا، وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي، وقصر دورها على تحقيق التوازن الحسابي، وهكذا نجد أن أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر في²:

- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف أن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات وتحدد حجمها وحصر النفقات العامة في أضيق الحدود الممكنة ويقتصر دورها في تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع وهذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي؛

¹ - زهير حمبلي، دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2019، ص32.

² - مزعاش عبد القادر، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2008، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2011، ص ص 4-6

-تقليص الميزانية إلى اقل حجم ممكن، إذ اعتقد الكلاسيك أن اقل الميزانيات حجما أكثرها سلامة للاقتصاد الوطني؛

-دور الموازنة هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وبالتالي رفض اللجوء إلى عجز الموازنة بالاتجاه إلى القروض لتغطية النفقات العامة إلا في الحالات الاستثنائية، وفي أضيق الحدود الممكنة مع الأخذ بالوسائل الكفيلة لسدادها في أقصر وقت ممكن.

لكن هذه الأسس التي بنى عليها الفكر الكلاسيكي سياسته المالية المحايدة أخذت في التلاشي تدريجيا وأثبتت فشلها وعدم فعاليتها في معالجة الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي لاسيما أزمة الكساد العالمية عام 1929، التي تمثلت أساسا في نقص الطلب وارتفاع البطالة وانتشارها وانهيار أسواق البورصات، وهو وضع عجز الفكر التقليدي عن إيجاد حل له.

2- السياسة المالية في الفكر الكينزي:

ظهرت المدرسة الكينزية كرد فعل قوي تجاه الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في سنة 1929 أو ما يسمى بأزمة الكساد العالمي الكبير، وعجز الفكر التقليدي عن تقديم الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية المتمثلة في البطالة والانكماش والمشاكل النقدية والمالية المتمثلة في انهيار قيم العملات والأوراق المالية وعائد الاستثمار، وتتمثل المعالم الرئيسية لنظرية كينز العامة فيما يلي:

-يرى كينز عدم صحة الفروض التي قام عليها الفكر التقليدي المتمثل في التوازن عند مستوى التشغيل الكامل وسيادة المنافسة الكاملة وقانون ساي للأسواق، الذي بمقتضاه يخلق العرض المساوي له فيرى أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وان الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج والعمالة، وان الاقتصاد الوطني قد يتوازن عند اقل من مستوى التشغيل التام. ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار، وكل منهما يتحدد بمجموعة من العوامل، فيتحدد الطلب الاستهلاكي بحجم الدخل وهو يتأثر بالضرائب والمدفوعات التحويلية والميل الحدي للاادخار إضافة إلى العوامل الشخصية، فكلما كان حجم الدخل صغيرا كلما خصص الفرد كل هذا الدخل أو جله لأغراض الاستهلاك وكان الادخار ضئيلا، وكلما زاد حجم الدخل زاد الاستهلاك ولكن بنسبة اقل بعكس الادخار الذي يزداد بنسبة أكبر.

أما الطلب الاستثماري فيتحدد بكل من:

- معدل الكفاية الحدية لرأس المال، أي العائد المتوقع من رأس مال طوال فترة عمره الإنتاجي بعد خصم نفقات تشغيل الأصل الرأسمالي، وهو يتوقف على توقعات المستثمرين بالنسبة لنفقات ذلك الإنتاج.
- سعر الفائدة الذي يتوقف على تفضيل السيولة أي عرض النقود والطلب عليها، والطلب على أموال الاستثمار يتوقف على الموازنة بين سعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لرأس مال.
- يرى كينز أن النقود ليست بمجرد وسيط في التبادل وان الادخار لا يتحول بالضرورة إلى استثمار فيرى بان النقود تقوم أيضا بوظيفة مخزن للقيم حيث يمكن أن تطلب لذاتها فنفضل السيولة لتسوية معاملات الجارية وللمضاربة وللاحتياط والاكنتاز وغيرها، فلا يتحقق دوما تعادل الادخار مع الاستثمار فقد يكون اكبر أو اقل منه وعند تساويهما يتحقق التوازن الاقتصادي عند مرحلة التشغيل الكامل.
- يرى كينز ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتنشيط الطلب الفعلي بهدف تحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة للوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي، ويمكن أن يكون هذا التدخل في مجالات عديدة منها:
 - تنشيط الطلب الاستهلاكي، من خلال إجراءات إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك؛
 - تنشيط الطلب الاستثماري من خلال قيامها ببعض المشروعات، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة دخول الأفراد بنسبة أكثر من الإنفاق الاستثماري الأولي حسب نظرية المضاعف؛
 - تخفيض أسعار الفائدة مما يشجع المستثمرين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة؛
 - التدخل للقضاء أو الحد من الاحتكار لتخفيض أسعار السلع وتنشيط الاقتصاد¹.

1- جمال بن دعاس، النكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010، ص 73-74.

3- السياسة النقدية في التحليل النقدي : أحرزت وجهة نظرا النقداويين قبولا واسعا في أواخر السبعينات من القرن الماضي، وخصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بان سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي، في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية، إذ اعتقد النقداويين وصناع السياسة بان السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وان السياسة المالية ليس لها اثر في المستوى العام للأسعار، وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وان عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بان الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع، ويعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال (ملتن فريدمان وكارل برونر وملتزر وليرلد وفليب كادجان وغيرهم) بان اليد الخفية التي تحدث عنها **ادم سميث** يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل السياسة المالية كوسيلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقداويين أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة، أي تغيير في الضرائب والإنفاق الحكومي دون أن يصاحبه تغيير في عرض النقود من طرف الحكومة، من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة، وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية، لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، نظراً لأن زيادة النفقات الحكومية يصحبها غالباً انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة لا معنى للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي.

ولكل ما سبق نجد أن النقداويين وعلى رأسهم **ميلتون فريدمان** يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية، التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم، ويحبذون وضع القواعد بصفة أساسية للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية كحالة التوازن السنوي للموازنة، لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة، وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقدية لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.¹

¹-مزعاش عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 8-9

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس، ولذلك أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية¹:

التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة حيث المرونة والغرارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

2- التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة

أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وان تقصر نشاطها على توجيهه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك. فينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي، عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد. ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد.

3- التوازن الاجتماعي: بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود

إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي ينبغي ألا تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد. إذ يمكن زيادة

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، اطلع عليه يوم : 2024/2/22. على الساعة : 8:31 الرابط <http://download.1478.mediafire.com>، ص ص 41-44.

المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات، عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة أو المساواة.

4-التوازن العام: أي التوازن بين مجموع الإنفاق (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة. والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والفروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين الشركات وغيرها .

المطلب الرابع: أنواع السياسة المالية

هنالك نوعان من السياسة المالية، هما السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية، وسيتم توضيحهما على النحو التالي¹:

1-السياسة المالية التوسعية: يتم استخدام هذا النوع من السياسات في حالات الركود الاقتصادي والكساد وعند ازدياد نسب البطالة وحدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي، ويسمى توسعياً لأنه يستلزم من الحكومة أن تتوسع في إنفاق المزيد من الأموال وخفض الضرائب أو كلاهما، ويهدف هذا النوع من السياسة المالية إلى وضع المزيد من الأموال في أيدي المستهلكين حتى ينفقوا أكثر، ويحفزوا الاقتصاد على النمو لضمان عدم إضعاف القوة الشرائية للمستهلكين، وبشرح أدق فإن الهدف من السياسة المالية التوسعية هو تعزيز الطلب الكلي في الحالات التي ينخفض فيها الطلب الخاص.

إن السياسة المالية التوسعية المصممة لتحفيز الاقتصاد غالباً ما تستخدم أثناء الركود أو أوقات البطالة المرتفعة أو فترات أخرى منخفضة من دورة الأعمال، إنها تستلزم من الحكومة إنفاق المزيد من الأموال، وتخفيض الضرائب أو كليهما، الهدف هو وضع المزيد من الأموال في أيدي المستهلكين حتى ينفقوا المزيد ويحفزوا الاقتصاد، وبالنسبة للضرائب فعندما تقوم الحكومة بتقليل نسبها فهي توفر مبالغ أكبر لدى الأفراد لإنفاقها، فهم يدفعون في هاته الحالة ضرائب بشكل أقل من السابق، فيقومون بزيادة

¹ - بيرم جمال عبد اللطيف غزال، السياسة المالية، الموسوعة السياسية، political.ency clopidia.org، اطلع عليه يوم 2024/02/26 على الساعة 10:04.

الاستثمار والإنفاق مما يساهم في زيادة الطلب، ويقود هذا الطلب الشركات إلى توظيف المزيد من العاملين لتلبية الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى خفض مستويات البطالة، وزيادة الأجور وتزويد المستهلكين بمزيد من الرواتب للإنفاق والاستثمار.

1 - **السياسة المالية الانكماشية:** ويتم استخدام هذا النوع من السياسة المالية في حالات معينة لإبطاء النمو الاقتصادي، الذي يؤدي إلى نمو في التضخم وزيادة في الأسعار بشكل كبير، فعلى عكس السياسة المالية التوسعية تقوم السياسة المالية الانكماشية على زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق العام أو كلاهما، ويهدف ذلك إلى خفض معدلات النمو من أجل إعادة التوازن إلى الدورة الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

تستخدم السياسة المالية الانكماشية لإبطاء النمو الاقتصادي كما هو الحال عندما ينمو التضخم بسرعة كبيرة، عكس السياسة المالية التوسعية فإن السياسة المالية الانكماشية تزيد الضرائب وتخفض الإنفاق، فبالنسبة للضرائب تقوم الحكومة بزيادتها وخفض الاستثمارات وزيادة أسعار بعض السلع والتقليل من صافي دخل المستهلكين، الذي يؤدي بالنهاية إلى هدف مشترك، هو تقليل الاستهلاك لإبطاء معدلات النمو وتحقيق التوازن في الدورة الاقتصادية، ومعالجة حالات التضخم المرتفعة. وكذلك الأمر بالنسبة للإنفاق، وتتميز هاته الحالة بوجود فائض في ميزانية الحكومة، بسبب تقليل الحكومة الإنفاق العام المباشر أو غير المباشر لتقليل الأموال التي تذهب إلى الأفراد الذين يقومون بالاستهلاك وذلك لتقليله، وبالتالي الإبطاء من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقوم الحكومة بتطبيق السياسة الانكماشية في حالة الفجوة التضخمية، وتعتمد هذه السياسة على خفض السيولة في الدولة عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما، بهدف خفض الطلب من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف المرجوة، وتختلف هذه الأدوات من بلد لآخر كما تختلف كذلك حسب درجة التطور الاقتصادي والحالة الاقتصادية السائدة، وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث مجموعات تتمثل في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود تنفقه الدولة أو أحد من أشخاص القانون العام بغرض تحقيق نفع عام. ويبين لنا هذا التعريف أن هناك ثلاثة عناصر يجب توافرها، وفقاً لما يلي¹:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي : تقوم الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام لأفراد المجتمع بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها، وتقوم الدولة كذلك في الكثير من الأحيان بإنفاق بعض أموالها دون أن تحصل من وراء هذا الإنفاق على سلعة أو خدمة معينة، ومثال ذلك الإعانات النقدية التي تدفعها الدولة إلى بعض الأفراد أو الشركات أو الهيئات، ويتخذ هذا الإنفاق في العصر الحديث صورة نقدية.

2- النفقة العامة تصدر عن شخص عام: العنصر الثاني للنفقة العامة هو صدورها عن أحد أشخاص القانون العام، وهذا الوصف يشمل الدولة والهيئات العامة المحلية التابعة لها مثل المحافظات والمدن والقرى والمؤسسات العامة التابعة لها، بينما النفقات التي تصدر من الأفراد أو المشروعات الخاصة فلا تعتبر من قبل النفقات العامة حتى وإن كان من أهدافها تحقيق النفع العام ، ويمكن التمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، حيث الأولى فكرة قانونية تستند إلى طبيعة قانونية لمن يقوم بالإنفاق، والثانية فكرة اقتصادية واجتماعية تستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

3- النفقة العامة غرضها تحقيق النفع العام: العنصر الثالث للنفقة يقصد به تحقيق نفع عام، ويقوم هذا العنصر على اعتبارين: الأول أن الدولة يجب أن تحقق أو تهدف إلى تحقيق الصالح العام وليس مصلحة مثل منفعة من الأفراد، والثاني أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة. وفكرة النفع العام في تطور مستمر، كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر في نفس الدولة.

وتتقسم النفقات العامة إلى قسمين²:

1 - التقسيمات العلمية للنفقات العامة:

¹ - خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم محمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة الثانية، 2002، ص ص 41-50.

² - خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص 52-53.

تعرف التقسيمات العلمية بالتقسيمات الاقتصادية، ونظراً لاختلاف النفقات العامة من حيث أثارها في تنظيم المجتمع وفي الحياة الاقتصادية ومن حيث الطبيعة الاقتصادية، فإنه يمكن تقسيم النفقات العامة تبعاً لذلك إلى أربعة تقسيمات على النحو التالي:

- تقسيم النفقات العامة تبعاً لأغراضها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية؛
- تقسيم النفقات العامة تبعاً لأثارها المباشرة في الإنتاج القومي (نفقات حقيقية ونفقات تحويلية)؛
- تقسيم النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها (نفقات مركزية ونفقات محلية)؛
- تقسيم النفقات العامة تبعاً لاماكن تغطيتها بالقروض وبالإصدار الجديد (نفقات عادية، نفقات غير عادية).

2- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

يلاحظ من الناحية العلمية أن الدولة لا تتقيد بالضوابط والأسس العلمية لتقسيم النفقات العامة، فالضرورة العلمية أدت إلى تجاوز كثير من الدول عن الأسس النظرية لتقسيم النفقات العامة، ويرجع ذلك لعوامل واعتبارات مختلفة، بعضها تاريخي وبعضها يعود لاعتبارات ذاتية كما أن بعضها الآخر إداري. والتقسيمات الوضعية تتجه بصفة عامة إلى الأخذ بأحد النوعين، وهما التقسيم الإداري والتقسيم الوظيفي، ويستند التقسيم الإداري للنفقات العامة إلى تصنيف النفقات العامة تبعاً للهيئات الإدارية التي تقوم بها.

لا تتولى الدولة الإنفاق من ميزانيتها على كافة المرافق العامة، بل تتولى الصرف على بعضها تاركة البعض الآخر للهيئات العامة المحلية تتولى الإنفاق عليه من إيراداتها، وإذا كان في إمكان الدولة أن تقدر نفقاتها أولاً ثم تدبر الموارد الأزمة للوفاء بهذه النفقات، فإن ذلك لا يعني أن الدولة تستطيع زيادة النفقات العامة بغير حدود، لأنها لا تستطيع أن تزيد الضرائب إلى ما لا نهاية، وإنما هي مقيدة بالدخل القومي، بحيث لا تستطيع أن تقتطع منه إلا بنسبة معينة، وأما دام الأمر كذلك فلا بد أن تفاضل بين وجوه الإنفاق العام المختلفة إذا قصر الإيراد عن الوفاء بها جميعاً. كما يجب أن تتقيد في الإنفاق على وجه من هذه الأوجه بضوابط معينة، بحيث تضمن أن تلتزم الدولة في إنفاقها ما يلزمه كل فرد رشيد في إنفاقه الخاص¹.

¹ - محمد حلمي مراد، مالية دولية، أطلع عليه يوم 2024/2/22 على الساعة 8:56 عبر الرابط download1590.mediafire.com، ص 109.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

إن اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أدى إلى اتساع وازدياد حجم النفقات العامة ونوعها، ومن ثم وعلى نحو حتمي اتسع نطاق الإيرادات العامة لتتمكن من تغطية هذه النفقات، وترتب على ذلك تطور هيكل الإيرادات العامة، الأمر الذي تجلت آثارها في تطوير حجم هذه الإيرادات والتي تتعدد أنواعها وأغراضها، وهو ما يعني في الوقت نفسه تطوير محدداته، ولقد ترتب على ذلك أن نظرية الإيرادات لم تعد مقصورة كما كانت في الفكر المالي التقليدي على تمويل النفقات العامة¹.

هناك عدة تعريفات للإيرادات العامة نذكر منها²:

- هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض خارجية أو داخلية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

- يقصد بها كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

- هي الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة، وذلك من أجل تغطية نفقاتها.

لم يتفق الفكر المالي على تقسيم محدد للإيرادات العامة، لذا سنحاول تبيان هذه التقسيمات، وذلك كالآتي³:

1- حسب مصدرها:

- الإيرادات الأصلية ما تحصل عليه الدولة من أملاكها، وهي تعرف بالإيرادات الاقتصادية.

- الإيرادات المشتقة هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها عن طريق اقتطاع جزء من دخول وثروات الآخرين، ويشمل هذا النوع كافة أنواع الإيرادات عدا دخل الدومين.

¹ - عبد الحفيظ يحيوي، مرجع سابق، ص 39.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 223-224.

³ - عبد الحفيظ يحيوي، نفس المصدر، ص ص 39-40.

2- حسب سلطة الدولة في الحصول عليها:

- هذا التقسيم هو من حيث السلطة التي تتمتع بها الدولة في الحصول على الإيرادات.
- الإيرادات الجبرية (السيادية): تلك التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية.
- الإيرادات غير الجبرية كتلك التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه (إيرادات المشاريع العامة، القروض الاختيارية).

3- حسب دوريتها:

- الإيرادات العادية: تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية (الضرائب، الرسوم...).
- الإيرادات غير العادية: هي الإيرادات الاستثنائية أو الإيرادات التي تحصل عليها بصفة غير منتظمة (القروض لعملية الإصدار النقدي، الهبات، الهدايا).
- تتمثل أهم أنواع الإيرادات العامة فيما يلي:

أولاً: الإيرادات الاقتصادية

وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات ومنها¹:

1- **إيرادات الدومين (أملاك الدولة):** يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة.

2- **الثلث العام:** يعتبر الثلث العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة، ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة. بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها عامة على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء المياه.... والثلث العام يدفع اختياريًا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرًا.

¹- مزعاش عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 40-41.

ثانيا: الإيرادات السيادية (الضرائب)

الضرائب هي عبارة عن فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة. وتمتاز بالخصائص التالية¹:

- الضريبة فريضة مالية: ويقصد بأن الضريبة فريضة مالية أنها استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني.
- الضريبة تدفع جبرا (عنصر الإيجاب القانوني): إن صفة الإيجاب في الضريبة ذات صبغة قانونية بمعنى أن الإيجاب هنا إيجاب قانوني وليس معنويًا، وبناءً عليه يكون الفرد مجبراً على دفع الضريبة دون أخذ رغبته.
- الضريبة تدفع بصورة نهائية: إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد عنها، وبذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع فوائد عن مبلغه.
- الضريبة تدفع بدون مقابل: يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أداءه للضريبة.
- الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها: تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق ولذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها بفضل هدف الحصيلة، وهو هدف دائم ورئيسي يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع في مجموعه.
- تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد أملاك الدولة الدومين من حيث درجة الأهمية. وتتميز بأنها من الإيرادات التي تدخل خزانة الدولة بصفة دورية منتظمة، ومن ثم تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة. ويعرف الرسم أنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إلى إحدى هيئاتها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه

¹ - سوزي علي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت . لبنان ، 2006، ص ص 115-

الفرد بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل". ومن هذا التعريف يتضح لنا خصائص أن الرسم يتميز بخصائص هامة تحدد ذاتيته¹:

- **الصفة النقدية للرسم:** كان الرسم قديما يحصل في صورة عينية وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة القائمة في ذلك الوقت. ومع تطور مالية الدولة وبعد أن أصبحت النقود هي وسيلة التعامل الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة، أصبح من المنطقي أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية.

- **صفة الإيجار للرسم:** يدفع الرسم جبرا من جانب الأفراد الذين يتقدمون بطلب الخدمة، وقد أثار عنصر الجبر والإكراه بالنسبة للرسم جدلا واسعا بين الكتاب. ومن أمثلة الرسوم المقرر لاستخراج رخصة قيادة السيارات، الحصول على جواز السفر... الخ.

- **صفة المقابل للرسم:** يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها لعامة، وقد تكون هذه الخدمة عملا يتولاه أحد المرافق العامة لصالح الأفراد كالفصل في المنازعات (الرسوم القانونية) أو امتيازًا خاصا يمنح للفرد كالحصول على رخصة قيادة أو جواز سفر.

- **صفة النفع:** تمثل هذه الصفة في الرسم أهمية خاصة نظرا لكونها تميزه عن أهم مصادر الإيرادات العامة، وهي الضرائب فطالب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر.

ج- تقدير الرسم: تستقل الدولة بتحديد قيمة الرسم الذي يفرض على بعض خدمات المرافق العامة. إلا أنه ليس من اليسر تحديد قواعد عامة تلتزم بها السلطة العامة (الدولة)، وهي بصدد تقدير الرسم الواجب دفعه.

نظرا للخلط بين الرسم وبعض صور الإيرادات العامة الأخرى، فقد استوجب ضرورة التفرقة بينه وبين

كل من الثمن العام والضرائب بصورة خاصة لتحديد ذاتية كل منهم²:

¹ - سوزي علي ناشد، مرجع سابق، ص ص 101-107.

² - نفس المكان، ص ص 110-111.

-الرسم والثمن العام: يتم دفع قيمة الرسم جبرا من جانب الأفراد ويكون للدولة حق الامتياز على أموال طالب الخدمة، أما الثمن العام فهو اختياري إلا إذا كانت الدولة تتمتع بمركز احتكاري قانوني أو فعلي بالنسبة لإنتاج السلعة أو الخدمة.

-يمكن تحويل الرسم إلى ضريبة أما الثمن العام فلا يمكن تحويله إلى ضريبة.

-يتم فرض الرسم بناء على قانون أما الثمن العام فيتم تحديده بقرار إداري من المشروع العام المنتج للسلع والخدمات.

- الرسم والضريبة: يتشابه كل من الرسم والضريبة في عنصر الإيجاب، إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل في أن الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الفرد ويحصل منها على نفع خاص ونفع عام الذي يعود على المجتمع ككل بصورة غير مباشرة.

ثالثا : الإيرادات الائتمانية (القروض العامة) :

القروض العامة : " هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقرضة وفوائدها طبقا لشروط الاقتراض أو القرض "، ومن هنا يمكن رصد أهم الفروق بين الضرائب والقروض¹ :

-القروض عادة وبحكم طبيعتها اختيارية وتعاقدية بينما الضرائب تكون إجبارية بحكم القانون ومفروضة فرضا؛

-من ناحية السداد فالقروض يتم سدادها وردّها لمن اكتب فيها على أقساط مضافا إليها الفوائد المحددة عليها، بينما الضرائب لا ترد لمن دفعوها وتحملوها؛

-حصيلة القروض تحتل التخصيص بينما حصيلة الضرائب غير قابلة للتخصيص طبقا لقاعدة عدم التخصيص.

هناك العديد من التقسيمات للقروض العامة التي تكشف عن الأنواع المختلفة لتلك القروض العامة، وكل

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص294.

من هذه التقسيمات يستند إلى معيار معين للتقسيم يقوم على أساسه¹:

أ- القروض الداخلية والقروض الخارجية:

ويستند هذا التقسيم إلى المعيار الخاص بمصدر القرض، ومن ذلك يمكن أن نجد أن الحكومة تقترض من داخل الاقتصاد القومي فيما يطلق عليه القروض الداخلية أو من خارجه فيطلق عليها القروض الخارجية.

ب- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:

ويقوم هذا التقسيم على معيار حرية المقرض في عقد القرض، ويلاحظ أن الأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية، وبالتالي تعتبر القروض الإجبارية حالة استثنائية، ولذلك لا تلجأ إليها الدول إلا في حالات الحروب والأزمات المالية الحادة.

ج- القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل:

ويستند هذا التقسيم إلى معيار طول مدة القرض، وبالتالي يكشف عن الأنواع التالية للقروض:

- **قروض قصيرة الأجل:** هي التي تسدد في نهاية فترة قصيرة لا تتعدى السنة، ويطلق عليها الدين العام، وتنقسم إلى قروض داخلية وقروض خارجية قصيرة أو قروض تجارية.

- **قروض متوسطة الأجل:** وهي القروض التي تتراوح مدتها بين السنة وخمس سنوات، وتلجأ إليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية كمرحلة وسط بين القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

- **قروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات فأكثر، وتصدر هذه القروض لتمويل برامج التنمية الاقتصادية للقيام ببعض المشروعات الاستثمارية أو لتغطية نفقات الدفاع والحروب.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

الموازنة هي وثيقة رسمية تتضمن تقديرا للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة. ويوضح هذا التعريف أن الموازنة العامة هي برنامج اقتصادي ومالي عن فترة مقبلة، يتضمن

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 295-300.

تقديرات للنفقات العامة المزمع إنفاقها، والإيرادات العامة التي يتعين الحصول عليها لتغطية ومقابلة هذه النفقات، وتتم المقابلة بينهما خلال صياغة التقديرات والتنبؤات الخاصة بالنفقات والإيرادات عن طريق تحليل السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، فضلا عن مقارنة الموازنات السابقة للدولة. وتعرف الموازنة العامة بأنها تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة. كما تعرف أيضا بأنها توقع وإجازة للنفقات العامة ولإيرادات العامة عن فترة مقبلة غالبا ما تكون سنة، وبعبارة أخرى إن الموازنة العامة للدولة هي وثيقة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن تكون غالبا سنة واحدة، والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف التي ترنو إليها فلسفة الحكم، ولذلك تعتبر الموازنة وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة. ومن هذا التعريف يتضح أن الموازنة العامة تقوم على فكرتين أساسيتين هما¹:

-**التوقع:** يقصد بالتوقع تقدير السلطة التنفيذية لحجم النفقات العامة الأمانة للقيام بوظائفها المختلفة، وأيضا لحجم الإيرادات العامة التي ستحصل عليها، وتستخدم في تغطية هذه النفقات العامة، وذلك خلال فترة زمنية مقبلة تقدر عادة بسنة.

- **الإجازة أو اعتماد:** يقصد بالإجازة موافقة السلطة التشريعية (البرلمان) على توقعات الحكومة من نفقات وإيرادات عامة. وحق السلطة التشريعية في إجازة الموازنة العامة يعتبر بمثابة اعتماد وموافقة على برنامج الحكومة. وهذه الإجازة تخول الحكومة الحق في تنفيذ الموازنة العامة ويصدر اعتماد السلطة التشريعية وإجازته للموازنة العامة في صورة قانون، إلا أن هذا القانون ليس مثل القوانين الأخرى تحمل قواعد عامة أمرة وتتضمن عقوبات على من يخالفها، وإنما هو قانون مالي يتضمن موافقة السلطة التشريعية على برنامج الحكومة المالي.

لقد استقر الفقه المالي على ضرورة قيام الموازنة العامة على عدد من المبادئ، ويطلق عليها أيضا قواعد الموازنة، أي الأسس التي تقوم عليها الموازنة العامة للدولة، وتتمثل في أربع قواعد أساسية وهي:

-**قاعدة السنوية:** يقصد بها أن يتم توقع وإجازة نفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية كل عام، وتعني هذه القاعدة أن الميزانية يجب أن تقرر بواسطة اعتماد سنوي من السلطة التشريعية، وطالما لم يجدد هذا الاعتماد فإن الحكومة لا تستطيع إنفاق أي مبلغ من مبالغ الميزانية.

¹ - خالد سعد زغول حلمي، مرجع سابق، ص ص 477 - 480.

طريقة التسوية: يعد حساب السنة المالية الختامي على أساس المبالغ التي التزمت الحكومة

بدفعتها حتى ولو لم تدفع فعلا خلال السنة المالية القائمة، والمبالغ التي نشأ حقها في تحصيلها حتى ولو لم تحصل فعلا خلال هذه السنة¹. وتمتاز هذه الطريقة بأنها تعطي صورة صحيحة عن المركز المالي للحكومة ، ولكن يعاب عليها أنها تؤدي إلى تأخير إقفال الحساب النهائي حتى يتم تنفيذ كافة العمليات التي تتضمنها الموازنة ، كما يؤدي إلى تداخل حسابات السنوات المختلفة².

- **قاعدة وحدة الميزانية:** ويقصد بقاعدة وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في ميزانية واحدة، ويلاحظ أن الميزانية المقصودة هنا هي ميزانية الدولة وحدها ومن ثم لا يعتبر استثناء من مبدأ وحدة الميزانية أن تكون هناك ميزانيات عامة أخرى خاصة بالأشخاص العامة غير الدولة، كميزانية المحافظات³.

- **قاعدة عمومية الميزانية:** يراد بقاعدة عمومية الميزانية أو شمولها أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات والإيرادات العامة دون إجراء مقاصة بين الاثنين، وبينما تهدف قاعدة وحدة الميزانية كما سبق أن رأينا إلى إعداد وثيقة واحدة لميزانية الدولة، فإن القاعدة الحالية ترمي إلى أن يسجل بالتفصيل في هذه الوثيقة كل تقدير نفقة وكل تقدير إيراد دون إحداث مقاصة بين نفقات أحد المرافق (أو الهيئات العامة) وبين إيراداته⁴.

يقصد بالعجز المالي وفقا للمعنى المبسط، الناتج النقدي من زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة خلال مدة زمنية معينة تكون عادة سنة مالية، أو بمعنى آخر الناتج السلبي من العمليات النهائية للموازنة العامة⁵. وتعني قاعدة توازن الميزانية بصفة عامة أن تتساوى نفقات الدولة العامة مع إيراداتها العامة، إلا أن فكرة توازن الميزانية بالمفهوم التقليدي المتقدم أصبحت محلا لتطور كبير صاحب تطور دور الدولة

¹ - عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص ص 321-322.

² - خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق ، ص 495.

³ - نفس المكان ، ص ص 486-487.

⁴ - عادل أحمد حشيش، نفس المصدر ، ص ص 323-324.

⁵ - خالد سعد زغلول حلمي، نفس المصدر، ص 503.

في الحياة الاقتصادية وازدياد مسؤولياتها عن أوجه كثيرة من النشاط الإنتاجي تمثل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في مجموعة¹.

المطلب الرابع: فعالية السياسة المالية

للسياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى من منطلق أنها تستطيع القيام بدور رئيسي في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل الأدوات المتعددة التي تستعملها السياسة الجبائية وسياسة الإنفاق العام، وكذا سياسة الموازنة العامة وتحقيق أهداف عن طريق دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخصيص الموارد الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل الوطني، بالإضافة إلى دورها في التنمية الاقتصادية.

1- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: والمقصود بذلك هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:

-الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

-تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

2- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية: ويقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع

الموارد المادية والبشرية بين الأغراض والحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

3- دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني: تستعمل الدولة السياسة المالية لإعادة توزيع

الدخل الوطني كأن تلجأ إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب المداخل المرتفعة أو من خلال النفقات التحويلية، وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب المداخل المتدنية، كما

¹ - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 325.

أن زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة يؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.¹

4- دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية : التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. وتتعدد مصادر التمويل وتتنوع عادة إلى مصادر داخلية (ادخار، ضرائب، الإصدار النقدي...) وأخرى خارجية (قروض، هبات، استثمارات أجنبية...)².

يلزم النشاط الاقتصادي تغيرات مستمرة واختلالات وتذبذبات في مكونات النشاط الاقتصادي، يغلب على هذه التغيرات طابع الاستمرارية، تتمثل في شكل فترات من الازدهار والتوسع تليها فترات من الانكماش تكون في بعض الأحيان قوية وتصل حد الركود الاقتصادي تدعى بالدورات الاقتصادية، وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي الرأسمالي الذي يتصف بصعوبة السيطرة على المتغيرات الكلية التي تكون عرضة للتقلب نتيجة صدمات في العرض الكلي، أو صدمات في الطلب الكلي. وتتدخل الدولة بعدة آليات للتحكم في الآثار السلبية للدورات الاقتصادية، أهمها آلية أساسية هي السياسة المالية من خلال تطبيق سياسات توسعية أو انكماشية، إلا أن هناك من يرى بأن الدورات الاقتصادية آلية ضرورة يجدد الاقتصاد نفسها ألياً من خلالها، أي ينادون بعدم تدخل الدولة لعلاج آثار الدورات الاقتصادية³.

تتوقف فعالية السياسة المالية على مرونة منحنى سوق السلع والخدمات (IS)، والتي تحدد بصفة أساسية بمرونة منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار الداخلي في تركيب منحنى IS، وبالرغم من أن كلاهما يؤثران على مرونة منحنى IS إلا أن تأثير دالة الاستثمار أكبر بكثير من تأثير دالة الادخار، ولهذا فإن المحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو استجابة الاستثمار لسعر الفائدة، وبصورة عامة فإن شكل منحنى IS يتبع

¹ - حراق مصباح، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 6، جامعة

ميلة، 2012، ص ص 8-11

² - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 90.

³ - كمال باصور محمد هاني، فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 3، جامعة المدية، 2015، ص 65.

شكل منحني الاستثمار، فالسياسة المالية عبارة عن مجموعة القواعد والإجراءات والأنظمة والتشريعات التي تستخدمها الدولة في سوق السلع والخدمات لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية¹.

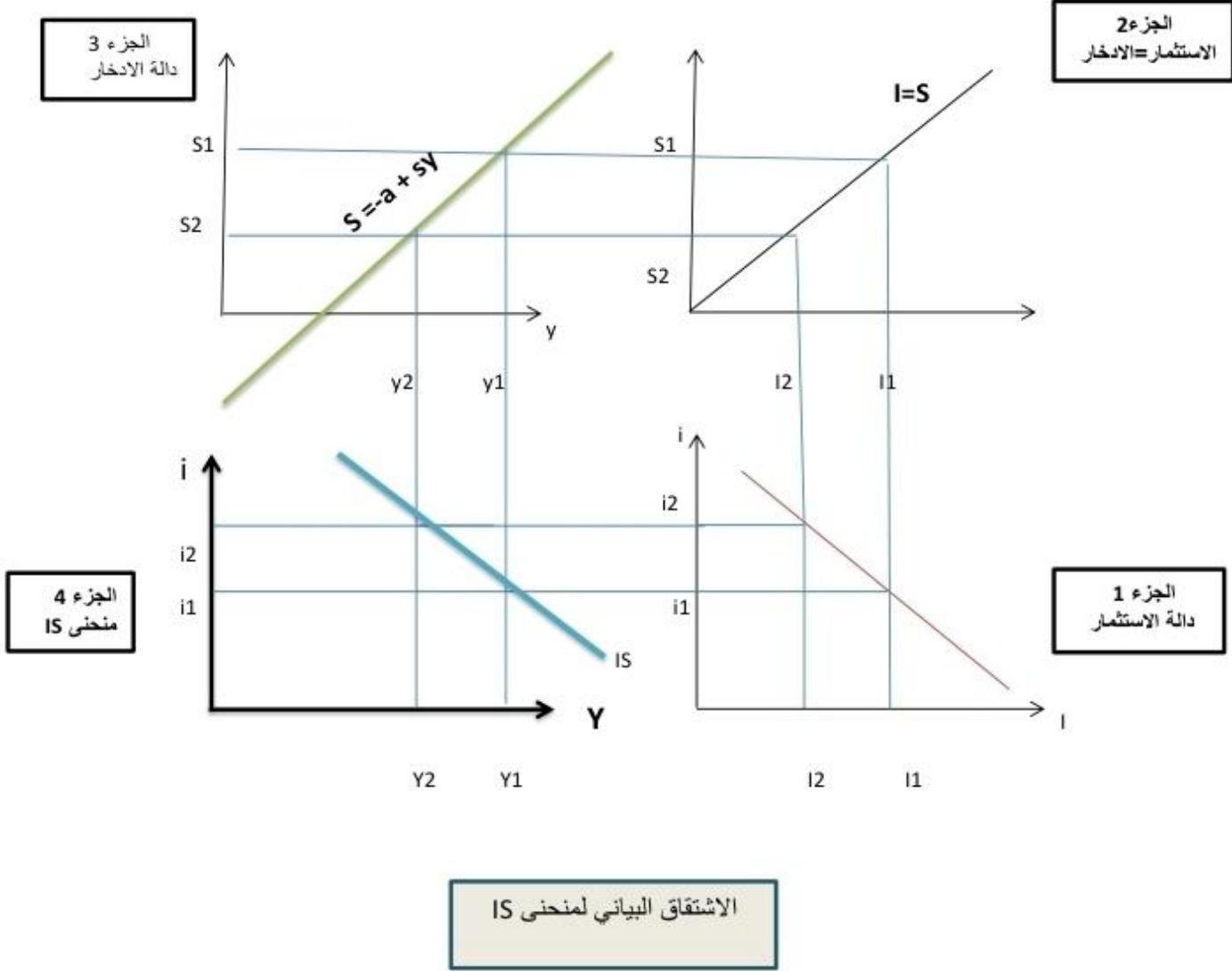
اشتقاق منحنى IS^2 :

نستطيع اشتقاق منحنى IS بيانيا بحيث منحنى IS هو العلاقة بين i و Y وهنا نلاحظ عدة منحنيات بيانية لكي نصل إلى هذه العلاقة، الاستثمار يرتبط ب i بعلاقة عكسية وبالتالي المنحنى عبارة عن خط مستقيم مليه سالب هنا ننطلق من مستوى معين لمعدل الفائدة i عند إسقاطه على انحدار نقطة الاستثمار نسقطها على منحنى $I=S$ الذي هو عبارة عن خط مستقيم منصف بزاوية 45° ، وعند إسقاط النقطة الأولى على S وهذه النقطة نسقطها على منحنى آخر نجد فيه العلاقة بين S, Y وهذه العلاقة هي علاقة طردية انطلاقا من $S=-a+Sy$ ما بين y و s ونسقط النقطة نجد قيمة الدخل التي توافق معدل الاستثمار الأول وفي الأخير نقول أن IS الذي يبين العلاقة بين معدل الفائدة y أو الدخل y عبارة عن خط مستقيم مليه سالب .

الشكل (1-I): اشتقاق منحنى IS

¹- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب ، مرجع سابق ، ص ص191-192.
²- علي الذهب، التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد ، أطلع عليه يوم 2024/5/11 على الساعة 11 و47، <http://elearning.univ-eloud.dz> ص 3

بيانيا: IS استنتاج منحنى



الاشتقاق البياني لمنحنى IS

المصدر: علي الذهب، التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد، أطلع عليه يوم 2024/5/11

على الساعة 11 و 47، <http://elearning.univ-eloued.dz>، ص 3

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية

تكمن آلية عمل السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والانفاقية لتحقيق العمالة الكاملة رفع معدلات نمو الناتج الوطني، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل.

لاشك أن أدوات السياسة تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة انتمائية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد الوطني أو ما يمكنه أن يطلق عليه حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني

تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني، ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن ويظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية والانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل.

الحالة الأولى: قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية)

الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية)

1- الفجوة الانكماشية : تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل¹.

ويقال انه توجد فجوة انكماشية عندما يقل إجمالي الطلب الكلي عن إجمالي الإنتاج القومي، مما تسبب في انخفاض مستويات أسعار السلع والخدمات المختلفة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وتعرف هذه الحالة بالركود أو الكساد الاقتصادي أو الانكماش الاقتصادي، وتعتبر السياسة المالية بأدواتها المختلفة وسيلة من الوسائل الرئيسية الخاصة لتحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد

¹ - مسعود درواسي ، مرجع سابق ، ص ص 213-214.

الوطني. ففي فترة التضخم تتبنى الحكومة سياسة مالية انكماشية للحد والتقليل من تنامي حجم الإنفاق القومي ولتقليل الفجوة التضخمية تدريجيا.

وتتمثل السياسة المالية الانكماشية في احد الإجراءات الآتية¹:

أ- الإنفاق الحكومي:

- تخفيض الأنفاق الحكومي لاسيما أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الاستهلاكية الكمالية؛

- الحد من الإسراف والتبذير في المرافق الحكومية؛

- عدم المساس بأوجه الأنفاق الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية.

ب- زيادة حجم الضرائب التي تجنبها الحكومة والتنوع فيها:

- زيادة ضريبة الدخل عن طريق زيادة نسب الاستقطاعات الضريبية التي ستؤدي إلى تقليص في الفجوة

بين إجمالي الإنفاق وإجمالي الإنتاج القومي (فجوة تضخمية)؛

- زيادة الضرائب الغير مباشرة التي تفرضها الدولة على السلع المختلفة لاسيما الكمالية منها.

2 - علاج الفجوة الانكماشية (السياسة المالية التوسعية):

ظهر الاهتمام بجانب الطلب للسياسة المالية كنتيجة مباشرة لأفكار كينز، خاصة عند حدوث الفجوات

الانكماشية والتي ترجع بصفة أساسية لعدم كفاية الطلب الكلي في المجتمع، ولقد أوضح كينز أن

السياسة المالية المطلوبة لمواجهة التضخم حيث أن في فترات الكساد أو الانكماش يكون الهدف

الأساسي الذي يسعى إليه الاقتصاد هو زيادة الطلب الكلي إلى مستوى التوظيف الكامل أي يجب إتباع

سياسة توسعية لمواجهة الفجوات الانكماشية. وحيث أن الطلب الكلي هو عبارة عن كمية الناتج التي تتم

بواسطة قطاعات الاقتصاد القومي مرجحة بمتوسط المستوى العام للأسعار.

إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة،

والهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات. ومنه يمكن علاج الفجوة

الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية²:

أ- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام: وهو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند

حدوث أزمة الكساد العالمي حيث إن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد، وبالتالي يزداد الطلب الكلي

¹- سعود جايد العامري ، عقيل حميد الطو ، مرجع سابق ، ص 258.

²- خديجة الأعسر ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية، القاهرة ، 2016 ، ص ص 328-329.

مما يؤدي إلى المزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.

ب- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخل ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع، مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل، وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.

ج- قيام الحكومة بالجمع بين البديل الأول والثاني: وذلك من خلال زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

3- الفجوة التضخمية: تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد لوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق إلى توظيف الكامل¹. تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن هنالك فجوة تضخمية عندما يفوق الإنفاق الوطني (الاستهلاكي + الاستثماري + الحكومي - صافي التعامل مع العالم الخارجي) إجمالي الإنتاج الوطني عند مستوى الاستخدام الكامل، وهذا يعني زيادة إجمالي الطلب (الطلب الكلي) على السلع والخدمات المختلفة عن إجمالي الإنتاج الذي يمكن أن يحقق الاقتصاد في حالة التوازن مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات بمعدلات تتزايد نسبتها كلما اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنفاق وإجمالي الإنتاج، وهذا ما يسمى بالتضخم الاقتصادي².

4- علاج الفجوة التضخمية (السياسة المالية الانكماشية):

لمواجهة هذه الفجوة تهدف الدولة إلى تخفيض الطلب الكلي، وذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو رفع معدلات الضرائب على الدخل بما يؤدي لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري أو تتبع الأدوات³.

¹ - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص ص 215-216.

² - سعود جايد العامري، عقيل حميد الحلو، مرجع سابق، ص 257.

³ - خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 331.

يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بفرض تخفيض الطلب الكلي وكبح جناح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا: وهكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خل أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية:

قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

ب- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

ج- قيام لحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية، وهكذا إن مضمون كل من السياسة المالية التوسعية هو أنه في حالة الركود الاقتصادي، وعندما يعمل الاقتصاد الوطني بطاقة اقل من قدرته الإنتاجية الكاملة، تلجأ الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الإنفاق العام وإحداث عجز في الموازنة العامة للدولة إلى أن يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل، وعندها تلجأ الحكومة لاستخدام سياسة مالية انكماشية.

غير أن الحكومات في العادة تميل إلى استخدام السياسة المالية التوسعية أكثر من استخدامها للسياسة المالية الانكماشية للأسباب التالية¹:

- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية؛

- الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛

- الدوافع السياسية؛

- النفقات المتزايدة؛

- زيادة الإنفاق العام والحد من ارتفاع الضرائب عامل أساسي من عوامل الدعم السياسي.

¹ - مسعود درواسي، مرجع سابق ، ص ص 217-218.

- دعم وتشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم والنمو.

المطلب الثاني: التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي

ينبغي على السلطة العامة في الاقتصاديات الحديثة أن تحدد المهام التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها، مثل مشروعات البنية الأساسية والمشروعات ذات النفع العام، وينبغي الإشارة إلى أن السياسة المالية لها تأثير مباشر على الناتج الوطني سواء عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق الإيرادات العامة، وللتأكد من ذلك سنعبر عن هذه الآثار في صورة إدخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني. ولتكن لدينا معادلة التوازن الكلي كمايلي¹:

العرض الكلي = الطلب الكلي

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي

ولما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فان الدخل الحقيقي الناتج يمكن تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبية (Y - T) حيث : y: الدخل .

T: الضرائب .

وعندئذ نجد:

حيث :

C: هو الاستهلاك . C₀: الاستهلاك التلقائي .

a: الميل الحدي للاستهلاك . Y: الدخل . T: الضرائب .

وللتبسيط نفترض أن الاستثمار (I) هو بأكمله استثمار ذاتي أي مشتمل على مستوى الدخل فان معادلة التوازن تصبح:

¹ - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 219.

حيث أن:

Y : يمثل الدخل.

C_0 : الاستهلاك التلقائي.

a : الميل الحدي للاستهلاك.

T : الضرائب.

I : الإنفاق الاستثماري.

G : الإنفاق الحكومي.

والملاحظ هنا أن الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاستقطاعات الضريبية أو تعديل الإنفاق العام أو تمارس الاثنين معاً، ومنه يمكن للحكومة أن تختار أحد السياسات المالية الثلاثة التالية:

- استخدام السياسة الانفاقية؛

- استخدام السياسة الضريبية؛

- استخدام السياستين معاً كمؤثر على التوازن الاقتصادي.

والجدير بالذكر أن كل سياسة من السياسات الثلاث لها آثار على كل من دخل الدولة في سوق السلع والخدمات وفي تحديد مستوى التوازن الاقتصادي.

المطلب الثالث: دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي

من المهام الأساسية للموازنة في المفهوم الحديث تسهيل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة، ويمكن تعريف المشروعات العامة بأنها وحدة اقتصادية تملكها الدولة كلياً أو جزئياً مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع والخدمات التي قد تكون خاصة أو جديرة بالإشباع، وتعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها. ووضع صورة واضحة لأثار النشاط

المالي للحكومة على تشغيل الاقتصاد كاملا، والتخطيط الاقتصادي لا يخرج عن كونه تفكيراً منطقياً منظماً بين كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وبين الاستخدامات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للمجتمع خلال فترة زمنية محددة.

تعتبر الموازنة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع. فمن المعتاد أن تكون الموازنة متوازنة سابقاً ولكن كثيراً ما ينتهي هذا التوازن إلى عدم توازن لاحق، فهنا يبدأ الإدماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي الكلي¹.

المطلب الرابع : السياسة المالية ودورها في تنمية الاقتصادية

1- مفهوم التنمية الاقتصادية: إن المتبع لمختلف المفاهيم والتعاريف المرتبطة بموضوع التنمية الاقتصادية يستطيع أن يلاحظ إن هذه المفاهيم قد ميزت بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنمو الاقتصادي هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد، والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية أي الإنتاج الوطني، الدخل الوطني

وينطبق هذا المفهوم عادة على البلدان المتقدمة أما التنمية الاقتصادية فهي التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن إن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية وينطبق هذا المفهوم على البلدان المتخلفة.

وتعرف أيضاً بأنها عملية لا يمكن الحكم عليها وتحليلها إلا في المدى الطويل، فهي لا تعني نمواً في الناتج الوطني الإجمالي فقط بل أيضاً إجراء تغييرات تقنية ومؤسسية ملموسة في هيكل الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الكفاءة في عناصر الإنتاج، وتخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة².

2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية :

¹ - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص ص 224-227

² - مزعاش عبد القادر، مرجع سابق، ص 27.

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها ضف إلى ذلك ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه .

ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية يستلزم على الدولة القيام بوضع خطط إنمائية متكاملة فالسياسة المالية يجب أن تتجه إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:
-تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.
-قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية من خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار .

وتنقسم مصادر التمويل إلى خارجية وداخلية، فهذه الأخيرة تعتبر أن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في توفير هذه الموارد التي يضعها المخطط الاقتصادي، وذلك على النحو التالي¹:

أ - **الادخار العائلي** : هو الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي ويعرف بالمعادلة التالية :
الادخار العائلي = الدخل المتاح - (الإنفاق الاستهلاكي + الضرائب) ، ولهذا يجب على الدولة من خلال سياستها المالية أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار .

ب - **مدخرات قطاع الأعمال** : وينقسم إلى مدخرات قطاع الأعمال الخاص والعام ، فالخاص هو ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية .

أما العام فتكون من حصيلة ما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها.

أ- **الادخار الحكومي**: يتمثل في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية حيث تتميز البلدان النامية بانخفاض معدل الادخار الحكومي فيها ومع ذلك يعتبر عنصر مهم من عناصر تكوين المدخرات الوطنية في هذه البلاد.

¹ - مزعاش عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ص 28-29

ب- **الضرائب** : تتلخص أهمية اللجوء إلى هذا المصدر التمويلي في أنه يحقق ادخارا إجباريا عاما يعوض الادخار الاختياري المفقود. ولكن هناك حدود قصوى لإمكانية اللجوء إلى هذا المصدر تعرف بحدود الطاقة الضريبية.

ج- **القروض العامة**: تعتبر القروض العامة الداخلية أو الخارجية سبيلا آخر تلجأ إليه الدول النامية من أجل تعبئة الموارد المالية لتمويل عملية التنمية. سواء كانت داخلية وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من السوق المحلي أو خارجية وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من مصادر أجنبية.

د - **الإصدار النقدي** : تقوم فكرة التمويل التنمية عن طريق الإصدار النقدي الجديد على أنه عند قصور الوسائل التمويلية السابقة من مدخرات ضرائب أو قروض ، عندئذ يمكن للحكومات أن تستحدث ادخارا مصطنعا عن طريق زيادة كمية النقود ثم الاستحواذ على هذه الزيادة لاستخدامها في تمويل للتنمية الاقتصادية ويسمى هذا الأسلوب لتمويل التنمية بالتمويل التضخمي¹.

خلاصة الفصل:

شهدت السياسة المالية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي تطورات جوهرية في بنيتها وأدواتها ، حيث أصبحت من أهم السياسات الاقتصادية الكلية، فهي أداة مالية في يد الدولة للقيام بدور فعال وقوي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والتي تتخذ من المعطيات المالية موضوعا لتدخلها ، وقد تطورت بدءا بالدور المحايد للسياسة المالية في إطار ما تضمنه المالية العامة الكلاسيكية وصولا إلى السياسة المالية المتدخلة في إطار النظرية الكينزية، وبالتالي أصبحت تمارس دورا هاما وإيجابيا في معظم جوانب المجتمع والاقتصاد، وتلعب السياسة المالية دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، فهي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والأكد أن السياسة المالية تمتلك أدوات ذات أهمية بالغة حيث تستطيع استخدام هذه الأدوات للتأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى التدخل المالي للدولة وتحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق تساوي العرض مع الطلب وأيضا من خلال دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع ، وتلعب التنمية الاقتصادية ومصادرها دورا أساسيا في إنجاح السياسة المالية.

¹-مزعاش عبد القادر ، نفس المكان ، ص ص 29-32.



**الفصل الثاني: الإطار
النظري لميزان المدفوعات**

الفصل الثاني : الإطار النظري لميزان المدفوعات

تمهيد:

إن البيانات والمعاملات وكذا جميع التدفقات لبلد ما مع العالم الخارجي التي يجسدها ميزان المدفوعات يشكل اللبنة الأساسية التي يقوم عليها أي تحليل للوضع الخارجي للاقتصاد وذلك باعتبار ميزان المدفوعات المرآة العاكسة له.

ويعتبر ميزان المدفوعات من أهم السجلات الاقتصادية للدول ، حيث يتم من خلاله تسجيل وتدوين كافة المعاملات الاقتصادية والمالية للدولة مع العالم الخارجي ، كما يعد مؤشرا بالغ الأهمية إذ يبرز المكانة الاقتصادية للدولة ومدى اندماجها في الاقتصاد العالمي ،لذا تحاول هذه الدول المحافظة على توازن هذا الميزان وتعمل على استعادة توازنه في حالة اختلاله من اجل الحفاظ على التوازنات الخارجية مستخدمة جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية .التي تساعد السلطات المختصة وتهدف إلى حماية وتقوية الاقتصاد الوطني

المبحث الأول : عموميات حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات ، وما زاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية ، كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الاقتصاد ويمنح الثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال .

المطلب الأول :تعريف ميزان المدفوعات

-هو بيان أو سجل بالمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة ما والمقيمين خارجها خلال فترة زمنية معينة¹.

-هو ملخص لبيان معاملات بلد معين مع بقية أنحاء العالم خلال سنة .

-هو بيان محاسبي يجري فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية البلدان خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون سنة².

-هو سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما ، والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة³.

-هو تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية ،التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة⁴.

-هو سجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة¹.

¹- إبراهيم المصري ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الحكمة ، 2013 ، ص 8

²- عبد الحميد مرغيث ، النقود والتمويل الدولي ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2019 ، ص 313

³- مايج شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الضياء ، 2015 ، ص 139.

⁴- جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون ، 2014 ، ص 159.

من التعاريف السابقة نستنتج أن ميزان المدفوعات هو سجل منتظم لكل الصفقات أو المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة بين المجتمع المحلي وباقي سكان العالم .

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية² :

1- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة : إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني ، وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار ...

2- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف : إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية .

3- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة : حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية ، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية .

1- السيد محمد أحمد السريتي ، أحمد فتحي خليل الخضراوي ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار فاروس العلمية ، 2017 ، ص249 ،

2- نفس المكان ، ص252 .

4- تقيس الوضع الخارجي للدولة : حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي ،وهي بذلك فهي تعكس الوضع الخارجي للدولة .

تتجلى أيضا أهميته في أنه¹:

- يوفر أداة تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي والتصديرية وقدرته التنافسية ،وكذا عن الوضع المالي للدولة ،ومن ثم يمثل أداة مهمة للمساعدة في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة للبلد بما يتفق والتطورات الحاصلة في وضعية الميزان .

-يعطي ميزان المدفوعات فكرة عن عرض العملة الوطنية والطلب عليها في اتجاه العملات الأجنبية ،وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي .

-يمكن الاعتماد على ميزان باعتباره مؤشرا لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز ، وذلك كأدوات لمنع أو التخفيف من التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات .

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات وقواعد التسجيل المحاسبي

أولاً: مكونات ميزان المدفوعات أو تقسيماته

تقوم الدول فيما بينها بتبادل عدد كبير من السلع والخدمات والأصول المالية ، ويقوم الاقتصاديون بتجميع هذه المعاملات حسب نوعها وهناك فئات مختلفة لكل نوع من تلك المعاملات ، وكل مجموعة من الفئات تشكل بمجموعتها نوعا معيناً من حسابات الميزان التي يمكن تقسيمها إلى :

1-الحساب الجاري :المعاملات الجارية ويضم :

أ-الميزان التجاري : يقيس لنا صادرات وواردات الدولة للسلع الملموسة ويضم التجارة في المواد الغذائية ،المواد الصناعية ، السلع الرأسمالية (الآلات)،السيارات ، سلع المستهلك ،مواد أوليةوتسمى

¹ - عبد الحميد مرغيث ، مرجع سابق ، ص314.

عمليات التصدير والاستيراد هذه بالعمليات المنظورة أو المرئية لكونها ملموسة¹. ويتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع ووارداتها خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات السلع، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي، ويحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من الواردات، كما يحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات أقل من الواردات ويحقق الميزان التجاري توازنا إذا كانت صادرات السلع تساوي واردات السلع².

ب- ميزان الخدمات : تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمى بحساب أو ميزان المعاملات غير منظورة، ويسجل فيه صادرات وواردات الخدمات، ومن أمثلة صادرات الخدمات : استخدام الأجانب لشركة النقل والملاحة الوطنية، إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل فهي كلها استيراد لخدمات وطنية، وتسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن في ميزان التجارة غير منظورة، أما واردات الخدمات فتسجل في الجانب المدين، ومن أمثلة واردات الخدمات مدفوعات لشركات النقل والملاحة الأجنبية... وتجدد الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة الخدمات. ولكن يلاحظ أننا لا ننظر فقط إلى رصيد الميزان التجاري، وإنما ننظر أيضا لرصيد الحساب الجاري ككل، فمثلا قد يحقق الميزان التجاري عجزا وتتلاشى أهميته إذا أمكن تكوين فائض أكبر منه في ميزان التجارة غير المنظورة، أما إذا حقق الميزان التجاري فائض أو عجز فيجب أن ننظر للظروف الاقتصادية التي تحقق فيها هذا الفائض أو العجز فإذا تحقق الفائض في ظروف اقتصادية ملائمة مثل التوظيف الكامل وتحقيق النمو المستهدف وإتباع سياسة صحيحة لتنمية الصادرات فإنه يدل على متانة اقتصاد البلد، أما إذا تحقق في ظروف اقتصادية غير ملائمة أو إتباع سياسة لتقييد الواردات مثلا فإنه لا يدل على قوة الاقتصاد، وإنما يدل على نجاح البلد في تنفيذ سياسة معينة غالبا ما تؤدي إلى مزيد من الاختلال³.

2- حساب رأسمال (العمليات الرأسمالية) :

¹ - مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 141.

² - السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، ص 253.

³ - نفس المكان، ص 253-254.

يدون هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بشكل عام، والتي تصنف إلى معاملات مالية طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل .

أ-المعاملات الطويلة الأجل: هي تدفقات مالية من البلد إلى بلدان أخرى أو بالعكس والتي مدتها تزيد عن السنة وتقسم إلى¹ :

- الاستثمار الأجنبي المباشر (رأس مال طويل الأجل) يسجل في الجانب الدائن في حساب رأس المال لأنها أرصدة من النقد الأجنبي تتدفق إلى داخل البلد المعني؛

-القروض المتوسطة والطويلة الأجل والتي غالباً ما تكون من مصادر خاصة أو حكومية وكذلك من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، فالقروض الرأسمالية الأجنبية وأقساط سداد القروض الوطنية المستلمة من الأجانب تسجل في الجانب (الدائن) كونها تدفقات إلى داخل البلد، في حين تسجل القروض الوطنية الممنوحة إلى الأجانب وأقساط تسديد القروض المسلمة من جانب الوطنيين أو الحكومة إلى الأجانب في الجانب (المدين) كونها تدفقات إلى خارج البلد؛

-أقساط سداد القروض .

ب -المعاملات المالية قصيرة الأجل : تشمل رؤوس الأموال المحمولة إلى أو من الخارج بقصد الاستثمار قصير الأجل لمدة تقل عن سنة، وتشمل التحويلات في التغيرات التي تطرأ على إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها المقيمون على الأجانب، وعلى الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجانب على المقيمين، وتتخذ هذه الحقوق أشكالاً عدة منها (العملات، الودائع المصرفية، اودنات الخزينة، أوراق تجارية قصيرة الأجل، اعتمادات مصرفية، كمبيالات... وتمتاز هذه الحقوق المالية بالحركة السهلة وسيولتها العالية عندما تنتقل من دولة إلى أخرى، ورؤوس الأموال هذه عندما تتدفق من الخارج إلى الداخل يؤدي إلى نقصان الأصول الأجنبية أو زيادة الالتزامات الخارجية قصيرة الأجل للمقيمين وتسجل في الجانب (الدائن) لكونها يترتب عليها استلام مدفوعات، وعندما تتدفق من الداخل إلى الخارج تؤدي إلى زيادة

1- مايع شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، مرجع سابق ، ص ص 144-145.

الأصول الأجنبية أو نقصان الالتزامات الخارجية القصيرة الأجل للمقيمين ،وتسجل في الجانب (المدين) لحساب رأسمال¹.

-ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة ،وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها² :

-الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة ، ويؤدي ذلك إلى هروب رأس المال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل؛

-اختلاف مستويات أسعار الفائدة ،لأن هذا يؤدي إلى تحركات رؤوس الأموال من البلاد ذات أسعار الفائدة المنخفضة إلى الدول ذات أسعار الفائدة المرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر؛

-لغرض المضاربة فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها ، ثم يبيعون مشترياتهم من العملة إذا ما تحققت توقعاتهم والعكس.

3- حساب التحويلات من جانب واحد : وتشمل هذه التحويلات الهبات ، التبرعات ، الاعانات ،وتحويلات العاملين والمهاجرين في الخارج إلى ذويهم ،وسميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب على الدولة المستفيدة جرائها أي التزام بالسداد ،وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية وتسجل هذه التحويلات مرتين كمايلي³ :

-تقيد في الجانب الدائن لحساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب المدين لحساب السلع أو الخدمات المقدمة ، وهذا بالنسبة للدولة المستفيدة .

-أما بالنسبة للدولة المانحة فالعكس ، أي تسجل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب الدائن لحساب السلع أو الخدمات .

¹ -مايخ شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، مرجع سابق ، ص 145.

² -السيد محمد أحمد السريتي ، أحمد فتحي خليل الخضراوي،مرجع سابق ،ص 255.

³ - يحيوي عبد الحفيظ ، مرجع سابق ، ص ص 61-62.

4- حساب التسويات الرسمية: يسجل في هذا القسم من ميزان المدفوعات صافي التغيرات من الأصول الاحتياطية الرسمية لبلد ما خلال سنة. ويتشكل هذا الحساب من مايلي¹ :

أ- حساب حركة الذهب: يستخدم الذهب عموما في تغطية الاحتياطيات الدولية من العملة الصعبة ، ويتم تسجيل حركة الذهب في حساب الذهب الفرعي ، ففي حالة خروج الذهب من دولة ما فإنه يسجل في الجانب الدائن شأنه شأن أي سلعة عادية، وبالتالي نكون دائنين للخارج بقيمة ذلك الذهب ، أما في دخول الذهب للدولة بقيمة معينة فإنه يسجل في الجانب المدين وتكون مدينين بتلك القيمة من الذهب .

ب- حساب الاحتياطيات النقدية: تتمثل الاحتياطيات في كل من العملات الدولية القابلة للتداول وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي (هي أصل احتياطي دول استحدثه صندوق النقد الدولي سنة 1969 ، ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالدول الأعضاء حيث يوزع عليها في شكل حصص ، بحسب أهميتها الاقتصادية وحجم تجارتها الخارجية) ، ويكون دخول أو خروج تلك العملة مقابل تصدير أو استيراد سلعة معينة ، وبالتالي يقيد دخول العملة في الجانب المدين وخروجها في الجانب الدائن .

ج- حساب السهو الخطأ: قد يحدث ألا يكون القيمة المتحصل عليها للمجموع الكلي للبنود الدائنة والمدينة متساوية من الجانبين ، في هذه الحالة يظهر حساب السهو الخطأ لتعديل القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، نظرا لاعتماد ميزان المدفوعات التسجيل عن طريق القيد المزدوج ، ينبغي التعادل في جمالي العناصر الدائنة والمدينة لجميع الحسابات المكونة لميزان المدفوعات ، وهذا ما يتطلب وجود حساب السهو الخطأ كقيد خاص لتحقيق التعادل المحاسبي لجانبي ميزان المدفوعات.

ثانيا: قواعد التسجيل المحاسبي

يتم تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في ميزان المدفوعات وفق قاعدة (القيد المزدوج) التي تنص على وجود جانبين لأي معاملة اقتصادية (دائن ومدين) ، فعندما نبيع شيئا معيننا نستلم أموال لقاء عملية البيع وعندما نشترى شيئا معيننا ندفع أموالا لقاء عملية الشراء .

¹ - كمال باصور ، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي ، رسالة ماجستير ، جامعة المدينة ، 2014، ص50.

الفصل الثاني : الإطار النظري لميزان المدفوعات

-تسجل كل معاملة إما كبنء دائن أو كبنء مءءن فء مءزان المءءوءاء ، وهءا فعنء أن مءزان المءءوءاء فنعسم إلى ءانبفف أفءهما هو ءانب الدائن ولآخر هو ءانب المءءن .

تسءءل المءاءملاء المءءنة والدائنة لمءزان المءءوءاء فكون بشكل معاكس تماما لقواء المءاسبء المالفء كمالفء¹:

-فءربء على المءاءملاء الدائنة اسءلام أموال من الأفانب ،مءل : الصاءراء من السلع والءءماء ، الاسءءمار الأفنبف فء البء المعنف ، القروض الفء فمئءها هفءاء ءولفء كالبفك ءولفء؛

-فءربء على المءاءملاء المءءنة ءفع أموال للافانب ، مءل : الواءراء من السلع والءءماء ، القروض الفء فمئءها مؤسساء مالفء مءلفء للافانب ، والاسءءمار المءل فف بلءان أفنبفء؛

-عءء تسءءل مءاءملاء معفنة دائنأ أو مءءنا فءابلها فباعا تسءءل مءاءملاء كمءءن أو كءائن فف أفء الءساباء الفلاءة لمءزان المءءوءاء : ءارء -الرأسمالف والمالف -الافءفاءف الرسمف؛

-لابء أن فءربء على القفء المءءوء ءظرفا أن فكون المءاءملاء الدائنة مساوفء للمءاءملاء المءءنة عءءما فأءء بعفن الافءءبار ءمفع الءساباء الفلاءة : ءارء -الرأسمالف والمالف - الافءفاءف الرسمف .إلا أنه ولأسباب مرءبءة بفهمال إءءال بعض المءاءملاء أو الءطأ فف إءءالها قء لا فءطابق مءموء المءاءملاء المءءنة مع الدائنة فنلءأ إلى بنء فطلق علفه السهو والءطأ لغرض ضمان فوازن مءزان المءءوءاء؛

-فمءل المءاءملاء الدائنة ءانب الطلب على العملة الوطنفء وعرض العملات الأفنبفء فف سوق الصرف الأفنبفء، فمءل المءاءملاء المءءنة العكس فماما أف ءانب الطلب على العملات الأفنبفء وعرض العملة الوطنفء؛

-فشكل الفرق بفن ءانب الدائن والمءءن لمءزان المءءوءاء رصفء المءزان الفء فكون وفق فلاء ءالاء ممكنة²:

-قء فكون الرصفء مساوفءا للصفء ، وعءءها فكون المءزان فف ءالة فوازن؛

¹ - عبء الءمفء مرءفء ، مرءء سابق ، ص ص 314-315

² - نفس المكان ، ص ص 315.316.

-قد يكون الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين، فيكون الرصيد أكبر من الصفر أي الميزان في حالة فائض؛

-قد يكون الجانب المدين أكبر من الدائن فيكون الرصيد أصغر من الصفر وهنا يكون الميزان في حالة عجز.

المطلب الرابع: تقييد المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات

هيكله ميزان المدفوعات تجيب على العديد من الأعراف والاتفاقات التي قد تختلف تبعاً لعاملي الزمان والمكان. ففي حين يلاحظ أن العديد من البلدان تعتمد إلى قيد وموازنة عملياتها في ميزان المدفوعات ضمن ما يعرف محاسبياً بعمودي الدائن والمدين ، دون اعتبار هذا الميزان كميزانية سنوية تشتمل على موجودات ومطلوبات، يلاحظ أن بعض البلدان الأخرى نتيجة لاعتبارها ميزان مدفوعات كميزانية درجت على قيد عملياتها وأرصدها على أنها أصول أصول أو خصوم تبعاً لطبيعة العملية. ويجري القيد في ميزان المدفوعات وفقاً لقاعدة القيد المزدوج المعروفة في المحاسبة ، ومضمون هذه القاعدة هو أن تقييد كل معاملة من المعاملات الاقتصادية التي تظهر في الميزان مرتين مرة في جانب الأصول (أي الجانب الدائن) باعتبارها خروج لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج ، ووفقاً لهذه القاعدة فكل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة دائنية للدولة للخارج (أو نقص مديونيتها للخارج) تدرج في جانب الأصول من ميزان المدفوعات وعلى العكس كل معاملة . ويترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج(أو نقص دائنيها اتجاه الخارج) تدرج في جانب الخصوم من الميزان ، ويصدق هذا على جميع المعاملات سواء كانت تتضمن انتقال رؤوس الأموال وبصرف النظر عن نوع العملة التي يتم بها سداد الحقوق والالتزامات ، والجدول التالي يوضح كيفية تبويب العمليات الاقتصادية تحت بابي الأصول والخصوم¹.

والجدول التالي يوضح ذلك:

1- بروشة كريم ، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ورقلة ، 2019، ص57

الفصل الثاني : الإطار النظري لميزان المدفوعات

الجدول رقم (II-1): تقييد الأصول والخصوم في ميزان المدفوعات

الأصول	الخصوم
<p>-صادرات</p> <p>-خدمات مقبوضة (نقل، سياحة، سياحة، مدا خيل ، رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج ، أدوات مقبوضة على البراءات والشهادات .)</p> <p>-تحويل مدخرات العمال المهاجرين وهبات مقبوضة من الخارج (خاصة وحكومية)</p> <p>-استثمارات وقروض حكومية متأتية من الخارج .</p>	<p>-واردات</p> <p>-خدمات مدفوعة (نقل، سياحة ، مدا خيل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل ، اتوات مدفوعة على البراءات والشهادات)</p> <p>-خروج مدخرات العمال الأجانب وهبات مقدمة إلى الخارج (خاصة وحكومية)</p> <p>-استثمارات مقامة في الخارج وقروض حكومية ممنوحة</p>
<p>-رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية مقرضة بواسطة القطاع الخاص غير المصرفي .</p>	<p>-رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية متلقاة من قبل القطاع الخاص غير المصرفي</p>
<p>-زيادة الالتزامات القصيرة الأجل لقطاع الخاص المصرفي أو تدني أصوله .</p> <p>-زيادة مديونية القطاع الرسمي (مصرفي مركزي+خزينة) اتجاه باقي البنوك المركزية ، أو خفض احتياطياته من الذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة .</p>	<p>-زيادة أصول القطاع الخاص المصرفي أو تدني التزاماته</p> <p>-زيادة احتياطات القطاع الرسمي (مصرف مركزي +خزينة) من الذهب والعملات الخاصة وحقوق السحب الخاصة أو تدني التزاماته .</p>

المصدر: بروشة كريم ، مرجع سابق ، ص58

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

لما كان ميزان المدفوعات يعتمد على نظام القيد المزدوج مما يشير إلى أنه متوازن دائما من الناحية الحسابية، وهذا التعادل لجانبي الميزان ليس من شأنه إظهار أي شيء عن مركز الدولة الاقتصادي في الاقتصاد العالمي، وإذا لم يكن للتوازن المحاسبي أي فائدة، ولذلك لا بد أن تركز في التحليل على البنود الفردية في أقسام ميزان المدفوعات ، وهنا توجد حتمية لكي يتوازن كل قسم لوحده على انفراد كما هو حال

الميزان الكلي، وهذا وحده يفسر وصف الميزان على أنه متوازن أم مختل اقتصاديا ومن خلال استخلاص أجزاء من حسابات الميزان ومقارنة جانبه المدين والدائن¹.

المطلب الأول : مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

حتى نستطيع أن نفهم معنى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات ينبغي أن نبدأ أولاً برسم خط يفصل بين أساليب السلطات النقدية لتمويل احتياجات ميزان المدفوعات أو ما يسمى بالمعاملات تحت الخط وكل المعاملات الأخرى أو ما يسمى بالمعاملات فوق الخط .

1- المعاملات فوق الخط (المعاملات المستقلة): هي المعاملات التي تحدث لذاتها وبشكل تلقائي وليس لغرض تسوية عملية أخرى ومن أمثلتها : عمليات التصدير والاستيراد والتحويلات الأحادية الجانب والقروض الطويلة الأجل .. وتشمل هذه المعاملات في ميزان المدفوعات كلا من معاملات الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي .

2- المعاملات تحت الخط (المعاملات التابعة):

وهي المعاملات التي تحدث لأغراض تسوية الالتزامات الناشئة عن حدوث المعاملات فوق الخط (المستقلة) أو بعبارة أخرى لتسوية ما ترتب على المعاملات المستقلة من ديون أو حقوق، وهذه المعاملات غالبا ما تنحصر بحركة الأصول الاحتياطية الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها، وكذا البنود ذات الصلة والمتمثلة في استخدام قروض صندوق النقد الدولي والتمويل الاستثنائي.

يوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على المعاملات فوق الخط (أو المستقلة) وحدها وعليه فإن تعادل قيمة الجانب لدائن الخاص بهذه المعاملات (الإيرادات) مع قيمة الجانب المدين (المدفوعات) يعني توازن ميزان المدفوعات .

وبالمقابل فإن عدم تعادل الجانب الدائن مع الجانب المدين يعني اختلال الميزان الذي يأخذ صورتين هما²:

¹ - مايق شبيب الشمري ،حسن كريم حمزة ، مرجع سابق ، ص 153.

² - عبد الحميد مرغيث ، مرجع سابق ، ص 326 - 327.

- **عجز ميزان المدفوعات** : الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات فوق الخط أو أنه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية (تحت الخط) وعموماً فإن عجز ميزان المدفوعات بلد ما يؤدي إلى زيادة التزاماته القصيرة الأجل تجاه غير المقيمين أو نقص في أصوله الأجنبية القصيرة الأجل (الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية أو الذهب).

- **فائض ميزان المدفوعات** : الذي يشير إلى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات فوق الخط أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية (تحت الخط) وعموماً فإن ميزان المدفوعات يعني نقصاً في التزاماته القصيرة الأجل المستحقة لغير المقيمين أو زيادة في أصوله الأجنبية القصيرة الأجل (الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية).

إن اختلال ميزان المدفوعات بصورتيه (العجز أو الفائض) هو في الحقيقة مفهوم اقتصادي وليس محاسبياً أي أنه ينتج عن المعاملات الاقتصادية (المعاملات فوق الخط) التي تتم لأغراض تلقائية مختلفة ، ولا تهدف إلى تحقيق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات. وعلى ذلك فإن التوازن أو الاختلال يقصد به التوازن أو الاختلال الاقتصادي والذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها ، فيعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة ، أما الاختلال فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة.

المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات يكون متوازناً محاسبياً نظراً لإتباع طريقة القيد المزدوج، إذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازناً، كما أن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان، وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات، والذي يؤدي عجزه إلى أضرار في الاقتصاد الوطني مما سيؤدي سلبياً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل. وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل من أهمها¹:

¹ - جميل محمد خالد ، مرجع سابق ، ص ص168-170.

1-التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : توجد علاقة وثيقة بين ميزان مدفوعات وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ،سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظرالأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه ،سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات ، مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية، والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

2-أسباب هيكلية : تعتبر من الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني ،وخاصة هيكل التجارة الخارجية(سواء الصادرات أو الواردات) ،إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة ، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ،أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج .

3-أسباب دورية:تعتبر من أهم أسباب التي تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة ، فتتكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد علماالتصدير، وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات كما يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول ، كما تتفاوت حدوثها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية من الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية.

4-الظروف الطارئة:قد تحصل أسباب عرضية إضافة إلى الأسباب المشار إليها بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات كحالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات ،الزلازل ،الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات البلد المعني وما يترتب

عليه من انخفاض في حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا، وقد يصاحب ذلك تحولات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات¹.

5- التضخم المالي: إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات، حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها من المستوردة، حيث يصبح سعرها هي الأخرى أرخص نسبيا والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري، وتبعاً لذلك في ميزان المدفوعات فإن تقشي التضخم في الاقتصاد القومي كفيل بأن يولد عجزا مستمرا فيه لأنه يشجع الاستيراد ويعيق التصدير، وينشأ الأثر المبدئي من الزيادة في الدخول النقدية (أثر الدخل)، ومن الارتفاع في الأسعار بالنسبة لتلك التي تكون في الدولة المنافسة أو المستوردة (أثر الثمن)².

6- أسباب أخرى :

وهي من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات ، كإنخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع التنموية لفترة طويلة، وتهدف هذه البلدان من هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة، فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الوردات بقروض طويلة الأجل.

المطلب الثالث: نتائج الاختلال في ميزان المدفوعات

تختلف هذه النتائج في حالة العجز عنها في حالة الفائض وفي الأجل القصير عنها الأجل الطويل³:

-نتائج العجز في ميزان المدفوعات:

¹- كمال باصور، مرجع سابق، ص 65.

²- نفس المكان، ص 64.

³- السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، ص ص 260-261.

يتم تسوية عجز ميزان المدفوعات عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج أو نقص الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنون أو زيادة الالتزامات تجاه البلاد الأجنبية، وهذا يعني أن العجز يؤدي إلى تدهور مركز الاحتياطات الدولية لدى البلد، ومن هنا تتضح خطورة العجز المستمر إذ أنه يعني تدهور مستمر في احتياطات البلد الدولية، ومن المنتظر أن يصل البلد صاحب العجز المستمر إلى وضع لا يستطيع بعده أن يقلل من احتياطاته الدولية، وتكون التزاماته اتجاه الأجانب قد بلغت حد أقصى لا يمكن زيادته، وفي هذه الظروف يضطر البلد إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملئ عليها من قبل الدول الدائنة.

-نتائج الفائض في ميزان المدفوعات:

يؤدي الفائض إلى تحسن مركز الاحتياطات الدولية لدى البلد، ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة من الزمن ليس بالظاهرة الصحية، وذلك لأن استمرار الفائض يعني استمرار دخول الذهب النقدي واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين واستمرار زيادة التزامات البلاد الأجنبية، وبعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه للاحتياطات الدولية فإن استمرار تراكم الاحتياطات الدولية فوق المستوى المرغوب فيه يثير العديد من المشاكل منها:

1- إن هذا يعني تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة ، فالذهب النقدي لا يدر دخلاً.

2- أنه مع استمرار البلد في تركيبه للاحتياطات الدولية تقل قدرة البلاد الأجنبية على التعامل معه وتلجأ إلى تقييد علاقاتها التجارية معه ، وهنا يضطر البلد صاحب الفائض إلى منح المساعدات والقروض للبلاد الأجنبية حتى تستمر في تعاملها معه ، وقد يضطر البلد لرفع قيمة عملته الوطنية حتى ترتفع أسعار الصادات وتنخفض أسعار الواردات فنقل صادرات البلد وتزيد وارداته.

المطلب الرابع: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي عندما يتساوى مجموع الجانب الدائن للحساب الجاري وحساب رأس المال مع مجموع الجانب المدين فيهما ، كما يجب أن نتأكد أن هذا التوازن له أركان التوازن الحقيقي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية ملائمة ، ويقصد باختلال التوازن حالتى الفائض والعجز .ويأخذ الاختلال في ميزان المدفوعات عدة أشكال يمكن إيجازها في الأنواع التالية :

1-أنواع عجز ميزان المدفوعات:

تتمثل فيما يلي¹:

أ-العجز المؤقت: يكون العجز مؤقتا إذا ارتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل، مثال عجز ميزان المدفوعات في الدول الصناعية بسبب الإضرابات العمالية في صناعات للصادرات، وأيضا العجز الذي يظهر في ميزان المدفوعات إحدى الدول الزراعية كنتيجة لتدهور محصول تصديري هام، وهذا العجز يظهر في الحساب الجاري، كما أن العجز المؤقت قد ينشأ في حساب رأس المال إذا تسببت التغيرات الواسعة في أسعار الفائدة أو في الظروف السياسية إلى تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج، ومن هنا ينشأ عجز مؤقت في حساب رأس المال كما ينشأ العجز المؤقت بسبب عوامل عشوائية كتغير أذواق المستهلكين تجاه أحد سلع التصدير الهامة، وربما بسبب تغيرات الأذواق المحلية في زيادة الواردات بشكل مفاجئ.

ب-العجز الدائم: ويكون العجز دائما إذا استمر لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة، وتشاهد ظاهرة العجز الدائم في موازين مدفوعات البلاد النامية التي تعاني من بطء زيادة صادراتها بالإضافة إلى ضخامة وارداتها، وقد أصبحت معظم هذه البلدان تعاني بصفة شبه مستمرة من بطء نمو صادراتها من السلع الأولية والسلع المصنعة البسيطة وأحيانا ركودها أو تدهورها بشكل مطلق، كما تعاني من تدهور طويل المدى في شروط التبادل الدولي لها.

ج-العجز المستمر: ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخليا أو خارجيا فتتطلب حولا أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها.

2-أنواع الفائض في ميزان المدفوعات:

وتتمثل في¹:

1 - السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، ص ص 258-259.

أ- **الفائض المؤقت**: وهو الذي يظهر في موازين مدفوعات الدول التي تسيطر عليها الأوضاع الاقتصادية غير ملائمة، فهذا الفائض قد يتحقق بسبب ظروف طارئة أو عن طريق إتباع الحكومة سياسات اقتصادية عامدة لخفض الواردات باستخدام الحصص أو برفع التعريفات الجمركية أو عن طريق الرقابة المباشرة أو بتشجيع الصادرات عن طريق الإعانات بصفة مؤقتة أو ربما بسبب ظروف ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية .

ب- **الفائض المستمر**: ويكون الفائض المستمر إذا تكرر حدوثه لعدد من السنوات وكان مرتبط بقوة النشاط الاقتصادي الداخلي وبسيادة ظروف ملائمة لتجارة البلد الخارجية، فيعتبر فائضا مستمرا مع ملاحظة أن الفائض في ميزان المدفوعات صورة من صور الاختلال في التوازن .
يأخذ الاختلال في ميزان المدفوعات عدة أشكال يمكن إيجازها في الأنواع التالية:

1- الاختلال العارض أو العشوائي :

هو ذلك الاختلال الذي يحدث نتيجة لبعض الظروف الطارئة التي قد تصيب الاقتصاد مثل حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة ما نتيجة انخفاض صادراتها من محصول معين نتيجة تعرضه لأفة معينة ، بسبب حدوث بعض الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين أو الفيضانات أو الحروب أو الأوبئة، أو قد يرجع هذا الخلل إلى تغير مفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، فالاختلالات العرضية تعود إلى أسباب طارئة لا يمكن التنبؤ بها وهذا الخلل له طبيعة ظرفية يزول بزوال السبب بشكل تلقائي.²

2- الاختلال الموسمي:

حيث تتغير المتحصلات والمدفوعات في ميزان المدفوعات من موسم إلى آخر، مما يؤدي إلى وجود فائض في أحد المواسم نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات في هذا الموسم، وعجز في موسم آخر نتيجة لانخفاض الصادرات عن الواردات فيه، فالتقلبات الموسمية للصادرات والواردات تتسبب في هذا الاختلال الموسمي فإذا كانت صادرات الدولة تخضع لتقلبات موسمية وحتى لو كانت وارداتها أيضا خاضعة لتقلبات موسمية، فلا يشترط أن يكون هناك توافق بين المواسم التي تزداد فيها الصادرات وتلك التي تزداد فيها الواردات ، ولكن يلاحظ أن ميزان المدفوعات يتم فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية

1 - السيد محمد أحمد السريتي ، أحمد فتحي خليل الخضراوي ، مرجع سابق ، ص 60.

2 - بروشة كريم ، مرجع سابق ، ص 60.

يكون طولها عادة سنة، ومن ثم فإنه بذلك لا يظهر مثل هذه التغيرات الموسمية في حين أن الموازين الفرعية التي تحسب عن فترات تقل عن سنة تظهر فيها مثل هذه التقلبات بصورة واضحة، ومرة أخرى نلاحظ هذا النوع من الاختلالات يوازن بصورة تلقائية مدار السنة، وبالتالي فهو لا يثير أي مشاكل ذات أهمية¹.

3-الاختلال الدوري:

تجتاح النظام الرأسمالي عادة فترات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة أخرى يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية، فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداته من الدول الأخرى، ومن شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد .

ومما تجدر الإشارة إليه أن فترات الرواج والكساد لا تحدث في آن واحد في مختلف الدول، كما أنها لا تكون بنفس الدرجة، كذلك فبسبب اختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية فإن لكل نوع من الصادرات والواردات درجة مرونة خاصة به عند حدوث تغيرات الدخل والأثمان ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات النقدية والمالية المناسبة .

4-الاختلال الاتجاهي:

هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص، يصيب عادة ميزان مدفوعات الدولة النامية التي هي بصدد الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية والتجهيزات الإنتاجية والسلع الوسيطة دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات .

5-الاختلال النقدي:

¹ - سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، الطبعة 1، 2018، ص ص 283-284.

من المعروف أن مستوى مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بالبلد المعني وبتعبير آخر ثمة علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية، وقد يحدث في كثير من الحالات أن تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصر هذه الدولة على الإبقاء على سعر صرف عملتها على ما هو عليه، وهذا ما يترتب عنه عاجلاً أم آجلاً ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه مصطلح (الاختلال النقدي)، وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع من الاختلالات هي اختلالات مؤقتة أو ظرفية تزول بزوال مسبباتها، وبالتالي فهذه الأنواع من الاختلالات لا تشكل إشكالية كبيرة على الاقتصاديات الوطنية¹.

6-الاختلال الدائم (الهيكلية):

من المعروف أن التجارة الدولية تقوم بين الدول نتيجة لاختلاف الأسعار النسبية للسلع بينها، وأسعار السلع في أي دولة من الدول تتوقف على مدى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج من ناحية وعلى الفن الإنتاجي المستخدم من ناحية أخرى ولذلك فإذا ما حدث تغير في وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج في دولة ما، أو حدث تغير في الفن الإنتاجي، فإن ذلك يعكس أثره على الأسعار في هذه الدولة بحيث تتغير الأسعار النسبية وبالتالي يتغير حجم التبادل التجاري واتجاهه بينهما وبين بقية دول العالم². يحدث الاختلال الهيكلي نتيجة عوامل ترتبط بالهيكل والدخل والتشغيل بالدولة محل الدراسة فقد ترتفع مستويات الدخل في بعض الدول (مثل دول أوبك) إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة دائمة في واردات هذه الدول، وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى اكتشاف مواد خام بديلة كالألياف الصناعية بدلاً من القطن والبتروكيمياويات بدلاً من الفحم مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الخامات الأصلية وانخفاض واردات الدول الأخرى من هذه الخامات، والاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد وإلا فإن هذه الاختلالات تغذي بعضها البعض وتؤدي إلى المزيد من الاختلالات³.

¹- بروشة كريم ، مرجع سابق ، ص ص 61-62.

²- سامي السيد ،مرجع سابق ، ص 286

³- بروشة كريم ، نفس المصدر، ص 62.

المبحث الثالث : دور السياسة المالية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات

يقصد بآليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات تلك القوى التي تعيد ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن تلقائياً دون اتخاذ أي إجراءات أو تدخل من طرف السلطات العامة، أي الاعتماد على آليات و ميكانيزمات .

إن وجود خلل في ميزان المدفوعات (عجز أو فائض) يستدعي القيام بتصحيحات، ففي الحالتين قد تشكل الوضعية ضرراً على المجاميع الاقتصادية الوطنية ومن ثمة الوضع الاقتصادي بشكل عام ، ويمكن استخدام آليات مختلفة لتسوية الخلل .

المطلب الأول :آلية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق التصحيح

يوجد هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما:

1-التصحيح عن طريق آلية السوق:

لقد استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأضرار نحو تغيرات الدخل الوطني لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان ،وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلاً عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة، وتأخذ هذه الطريقة ثلاث أشكال وهي¹:

أ-التصحيح عن طريق آلية الأسعار:

ويختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآليات ثلاثة شروط أساسية هي:

-ثبات أسعار الصرف؛

-الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر؛

-مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها).

¹ - جميل محمد خالد ، مرجع سابق ، ص 171.

و تمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية وتلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى وستترتب عن ذلك نتيجتين:

1- انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب .

2- ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر ، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات أما حالة حدوث عجز في الميزان فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستعود إلى توازن الميزان أيضا .

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى (حالة الفائض).

بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد ، وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية (حالة العجز) فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان¹.

ب- التصحيح عن طريق سعر الصرف: وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية، وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية².

وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة

1 - إبراهيم المصري ، النظريات الاقتصادية (كلى) ، الطبعة الثانية ، دار الحكمة ، 2018 ، ص 119-120.

2 - جميل محمد خالد ، مرجع سابق ، ص 172.

في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب على منتجات القطر وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما في حالة وجود فائض في ميزان فإنه يحدث العكس تماما .

ج-التصحيح عن طريق الدخول : تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وأثرها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي :

-ثبات أسعار الصرف؛

-جمود الأسعار (ثباتها)؛

-الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق .

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، وعندما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته، سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور، ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان.

ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان غير أن العديد من الاقتصاديين الكينزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وطبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول

مثلا وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل، وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات¹.

2-التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة :

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي ،وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات .

قد تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة وغير مباشرة لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنباً لاستمراره من ناحية وللحد من الآثار الاقتصادية من ناحية أخرى ، يكون التدخل غير مباشر من خلال اختيار السياسة النقدية أو المالية بترك الباقي على قوى السوق حيث أنه لأدوات السياسة النقدية والمالية أهمية بالغة في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، أما التدخل المباشر فيتم وفق إجراءات تتخذها السلطات داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني²، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في :

-بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان؛

-بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي؛

-استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

-استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان .

¹ - إبراهيم المصري ، مرجع سابق ، ص ص 120-122

² - بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014 ، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2017 ، ص11.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في :

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية؛

- بيع جزء من الاحتياطي الذهب إلى الخارج؛

- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي .

إن لعلاج الاختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه ،وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية في الدول المختلفة، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول، وبين فائض البعض الآخر¹.

المطلب الثاني: سياسات التكيف لإعادة التوازن لميزان المدفوعات

الهدف من سياسة التكيف الحكومية هو دعم هذه الاتجاهات، فإن شرحاً تفصيلياً للعملية يساعد على إيضاح الآلية التي تستطيع من خلالها هذه السياسة أن تؤثر في ميزان المدفوعات، ورغم أن التحليل الذي نقدمه في القسم التالي يتم في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، إلا أنه ينطبق أيضاً على عناصر الحساب الجاري (ميزان المعاملات الجارية) من ميزان المدفوعات في حالة أسعار الصرف المرنة Flexible Exchange Rate حيث يتحدد سعر الصرف أساساً بالتدفقات الرأسمالية .

1-العمليات التلقائية:

أولاً: الأثر المباشر على الإنفاق الخاص

1-تغيرات الدخل:

¹ - جميل محمد خالد ، مرجع سابق ، ص ص 176-177.

لنفرض أن هناك عجزاً في ميزان المدفوعات في إحدى الدول ، وأن هذا العجز قد نشأ من انخفاض الصادرات نتيجة لتحول المشتريين الأجانب إلى مصادر عرض بديلة ، النتيجة الفورية على الجبهة المحلية هي انخفاض الإنتاج والتوظيف والدخل في صناعات التصدير ، ثم بعد ذلك ينتشر هذا الانخفاض خلال الاقتصاد بطريقة مضاعفة ، فالعمالة في صناعات التصدير الذين عانوا من الأثر الأصلي أصبح لديهم الآن نقوداً أقل لينفقوها على استهلاك السلع والخدمات التي تنتجها الصناعات الأخرى ، وكما هو معروف فإنهم لن يقللوا من استهلاكهم بنفس نسبة الانخفاض في قوتهم الشرائية خاصة إذا كانت لديهم مدخرات متراكمة من قبل ، ولكن لا بد من حدوث بعض الانخفاض ، وعندما ينخفض الدخل والتوظيف في الجولة الثانية من الصناعات ، فإن عمالها سوف ينفقوا أقل على السلع الأخرى ، وهكذا تنتشر هذه العملية خلال الاقتصاد على شكل موجات يتضاءل أثرها مع ابتعادها على الموقع الذي بدأت منه . وفي كل مرحلة يحدث عندها انخفاض ، يقوم مستلمو الدخل بخفض استهلاكهم بأقل من الانخفاض في قوتهم الشرائية لأن من طبيعة البشر أن يؤجلوا ما أمكنهم إثر انخفاض الدخل على مستوياتهم المعيشية بالسحب من مدخراتهم ، ويتوقف الأثر الكلي طردياً على عاملين هما¹:

- حجم الانخفاض الأصلي في الدخل الذي حدث في صناعات التصدير .

- نسبة الانخفاض في الاستهلاك إلى الانخفاض في الدخل .

وفي حالة الفائض ، تحدث عملية معاكسة تماماً في دولة الفائض التي تشهد زيادة في الطلب العالمي على صادراتها ، ويبدأ من صناعات التصدير حيث يزداد كل من التوظيف والدخل ليفي بالطلب العالمي المتزايد . ويقوم مستلمو الدخل الإضافي بإدخال جزء منه وإنفاق الباقي مما يؤدي إلى تزايد الناتج والدخل في الصناعات الأخرى المنتجة للسلع التي يشترونها . وبدورهم يقوم عمال هذه الصناعات بإنفاق جزء من دخولهم الإضافية على سلع صناعات الجولة الثالثة ، وهكذا تنتشر العملية خلال الاقتصاد في تتابع أخذ في التضاؤل حيث يتم سحب جزء من الدخل الإضافي في كل جولة مننتيار الإنفاق .

وتعمل الزيادة في الدخل الناتجة عن آلية الإنفاق على زيادة الواردات ، كما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك من السلع المنتجة محلياً ، وبالتالي تترك قدراً أقل من السلع متاحاً للتصدير مما يقلل الضغط على المنتجين

¹ - السيد محمد أحمد السريتي ، أحمد فتحي خليل الخضراوي ، مرجع سابق ، ص ص 271-273.

في البحث عن فرص تسويقية في الخ ارج ،وتؤدي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات إلى خفض في ميزان المدفوعات مما يوضح مرة أخرى الاتجاه التلقائي نحو التكيف الجزئي لميزان المدفوعات .

2-تغيرات الأسعار :

في الاقتصاديات الصناعية عادة يصاحب التغييرات في مستوى النشاط الاقتصادي تحركات في الأسعار ويؤدي الانخفاض في مستوى الدخل والتوظيف في دولة العجز إلى الحد من تزايد الأسعار ،فعندما تكون فرص العمل غير متوفرة بسهولة ،فإن النقابات العمالية تضطر إلى إبقاء تكاليف الإنتاج منخفضة، ومع انخفاض المبيعات يضطر المنتجين إلى إبقاء أسعارهم منخفضة ،وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأجور والأسعار منذ الحرب العالمية الثانية قد أصبحت جامدة في اتجاهها للأسفل مما أضعف بشكل كبير فاعلية آلية التكيف المستندة إلى الأسعار، في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، ولكن حيث أن اهتمامنا الأساسي ينصب على موقف الدولة بالنسبة إلى الدول الأخرى فإنه حتى الانخفاض في معدل زيادة الأسعار أي معدل التضخم يمكن أن يساعد في تقوية المقدرة التنافسية للدولة على فرض أن معدلات التضخم في الدولة الأخرى لاتزال كما هي.فهذا الانخفاض في معدلات التضخم يشجع الصادرات ويقلل من الحافز على الاستيراد مما يسهم في عملية التكيف التلقائي ،وتتوقف قوة هذا الأثر على درجة استجابة التدفقات التجارية للتغير في الأسعار النسبية أي على المرونات السعرية.ويحدث العكس تماما في دولة الفائض ،حيث من المحتمل أن يصاحب التوسع في الدخل والنواتج تسارع في معدل التضخم ويؤدي ذلك إلى خفض الفائض الأصلي¹.

ثانيا: الآلية النقدية

يتأثر مستوى النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من العوامل النقدية ،فالنقود تؤثر على مستوى الإنتاج الحقيقي والتوظيف عن طريق درجة توفرها وتكاليف حصول كل من المنتجين والمستهلكين عليها (معدل الفائدة) ،وفي الواقع فإن الأثر الحقيقي المباشر للعجز أو للفائض الخارجي على الاقتصاد يقتصر فقط على الحالات التي يكون الاختلاف فيها نابعا من الحساب الجاري أو تكون له علاقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في معناها المادي سواء كانت معدات أو مصانع وعلى النقيض.فإن الاختلاف الخارجي بصرف النظر عن مصدره هل هو الحساب الجاري (ميزان المعاملات الجارية) أم حساب رأس المال

¹ - السيد محمد أحمد السريتي ، أحمد فتحي خليل الخضراوي ، مرجع سابق ، ص 275.

(ميزان المعاملات الرأسمالية) سوف يؤثر في الاقتصاد بشكل غير مباشر من خلال الطريق النقدي، بحيث يؤدي في النهاية إلى خفض الاختلاف أو حتى القضاء عليه تماما ، ويعني الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات أيا كان مصدره أن المدفوعات المستقلة لا تساوي المتحصلات أو الإيرادات المستقلة ، ويتم استلام المتحصلات في شكل عملات أجنبية ، سواء كان ذلك مقابل الصادرات أو في شكل تدفقات رأسمالية واردة ، ويقوم مستلمو هذه العملات المحليين باستبدالها مقابل عملتهم المحلية إلى أن يتم إيداعها بدورها في البنوك المحلية باستبدالها مقابل عملتهم المحلية إلى أن يتم إيداعها بدورها في البنوك المحلية في صورة حسابات جارية مما يؤدي إلى خلق ودائع جديدة تحت الطلب ، وفي الاقتصاديات الحديثة تشكل هذه الودائع الجزء الأكبر من العرض النقدي ومن ثم فإنه ما لم يعادل أو يتم تعقيمه بإجراء من قبل البنك المركزي فإن صافي تدفقات العملات الأجنبية الواردة سوف يؤدي إلى توسع مضاعف في العرض النقدي. وتحدث عملية عكسية في حالة المدفوعات ، فمستود السلع والخدمات الأجنبية أو مصدر رأسمال يشتري العملة الأجنبية اللازمة لإتمام الدفع مقابل عملته المحلية ، وعادة ما يسحب الأخيرة من ودائعه تحت الطلب ، مما يخلق انكماشاً مضاعفاً في العرض النقدي. وفي حالة دولة الفائض ، فإن العرض النقدي يتوسع ويترتب على ذلك أن يصبح الحصول على الائتمان المصرفي أيسر ، فتتخفض معدلات الفائدة ويساهم هذان العاملان في زيادة الدخل والتوظيف وارتفاع معدل التزايد في الأسعار وتؤدي هذه التغيرات بدورها إلى موازنة الفائض الأصلي¹.

المطلب الثالث : المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته ، وهذا بفضل مؤشرات الاقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية²:

1- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي :

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

1- السيد محمد أحمد السريتي ، أحمد خليل الخضراوي ، مرجع سابق ، ص ص 276-277.

2- جميل محمد خالد ، مرجع سابق ، ص ص 177-180 .

حيث :

Y : الإنتاج من السلع مقيما بالنتاج الداخلي الخام بسعر السوق في فترة معينة

C : الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي .

I : الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي .

X : الصادرات من السلع .

M : الواردات من السلع .

يمكن استنتاج مايلي :

حيث نرسم لـ $(C + I)$ بـ EL :

حيث :

EL : تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي .

$X - M$: يمثل رصيد الميزان التجاري .

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ، ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير ، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة .

2- معدل التغطية :

هو عبارة عن نسبة الصادرات X إلى الواردات M من السلع

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات ، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ، ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته .

3- معدل التبعية:

هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيبة للخارج .

4-معدل القدرة على التصدير:

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى ناتج الخام الداخلي.(PIB)

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل أن للبلاد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير .

5- معدل القدرة على سداد الواردات:

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الأجل ،ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوما وثلاثة أشهر ،وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M)

$$CRM = (RC/M) * 360 \text{ JOURS}$$

المطلب الرابع:السياسات الاقتصادية وإعادة التوازن الخارجي

السياسات الهادفة لإعادة التوازنات الخارجية هي ثلاث أنواع مختلفة ويمكن أن تستند إلى إجراءات إدارية وأن تستعين بالسياسات الاقتصادية الكلية .

تستخدم السلطات العامة ثلاث سياسات مختلفة في سبيل إعادة توازن المبادلات الخارجية ،يمكن لهذه السلطات أن تستعين بإجراءات الحماية التجارية ،الرقابة على الصرف والقروض بالعملات الأجنبية .

أولاً: السياسات التجارية

الإجراءات التجارية هي من طبيعة مزدوجة وهي تهدف إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات. يكون الحصول على تخفيض الواردات بتعديل مصطنع لأسعارها من أجل ذلك تفرض السلطات العامة تعريفات جمركية ،رسوما جمركية وشبه جمركية (يمكن أن تكون الرسوم نوعية أو على القيمة)نظاما للحصص .

هذه القيود غير التعريفية هي عموما مرفوضة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ،غير أن بعض إجراءات الحماية ذات الأهداف المحددة والتي هي لمدة طويلة تكون موضع موافقة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ومن اللجنة الاقتصادية الأوروبية .كذلك يمكن أن تكون الإجراءات التجارية بهدف تنمية الصادرات ،لذلك تقوم السلطات العامة بحث المشروعات الوطنية على زيادة صادراتها باللجوء إلى الإعانات وتخفيض الرسوم أو ما شابهها ،وإعطاء مكافآت عن التصدير دفع الأعباء الاجتماعية أو الأجور بالتحديد للإغراق .

ثانياً: الرقابة على الصرف

- الهدف من الرقابة على الصرف (القطع) هو تحديد دخول وخروج رؤوس الأموال¹.
- الهدف من الرقابة عمل الصرف هو تخفيض بشكل أو بآخر مع استعمال مختلف التقنيات وتتعلق الرقابة على الصرف عادة بالوحدات الاقتصادية المقيمة : المصارف ،الأفراد والمشروعات مع ذلك قد يحدث أن تكون بعض الأحكام والإجراءات مطبقة على غير المقيمين .

ثالثاً: القروض بالعملة الأجنبية

في سبيل مواجهة الصعوبات ميزان المدفوعات وتمويل اختلال التوازن التجاري يمكن للدولة أن تلجأ للاقتراض بالعملة الأجنبية فالقروض الخارجي بالعملة الأجنبية من جهة يتيح تمويل اختلالات التوازن

1 - برناد برنيه ، ايف سيمون ، أصول الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، الكتاب للنشر والتوزيع ، 1989 ، ص ص 415-414.

الخارجية بحماية احتياطات الصرف وحفظها ومن جهة ثانية للقرض الخارجي، وككل قرض تأثيرات معززة وعندما يكون محررا بعملة أجنبية تتزايد قيمتها بعد الوقت¹.

خلاصة الفصل:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه عبارة عن سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة سنة. ويوضح هذا الميزان مالها من حقوق وما عليها من التزامات اتجاه العالم الخارج، بالإضافة إلى كونه وسيلة تمكن الدولة من معرفة وضعها التجاري .

إن التوازن في ميزان المدفوعات كمفهوم نظري من الصعب الوصول إليه في الواقع نتيجة مجموعة من العوامل والأسباب والتي تؤدي إلى اختلال الميزان سواء كانت في شكل عجز أو فائض .

إن تكييف التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) يتم وفق آليات ومناهج مختلفة باختلاف الأدوات المستعملة .

إن التوازن الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي يقتضي تكامل مجموعة من السياسات الاقتصادية المالية والنقدية إضافة إلى سياسة التجارة الخارجية والتي تؤدي جميعها إلى معالجة الخلل الاقتصادي وتحقيق التوازن العام

¹ - برناد برنيه ، ايف سيمون ، مرجع سابق، ص ص 416-418

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر

السياسة المالية على التوازن

الخارجي (1990-2022)

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري عدة تحولات كبيرة من حيث توجهاته وهيكلته من إصلاحات كانت موازية لإصلاحات السياسة المالية، والتي تتكامل معها بهدف تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية الكلية، وبدون أدنى شك فقد انعكست هذه التحولات أيضا على نمو الميزانية العامة وأدوات السياسة المالية وعلى التوازن الخارجي، إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي، ومن خلال هذا الفصل سوف نعطي نظرة عن تطور السياسة المالية وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2022 بالاعتماد على قوانين المالية لهذه السنوات، ثم نقوم بدراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التوازن الخارجي.

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تطورت السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022 بفضل السياسات الإصلاحية وخصوصا في السياسة المالية، وبفضل أدواتها من سياسة الإنفاق وسياسة الإيرادات وتطور الموازنة العامة للدولة .

المطلب الأول: الإصلاحات في السياسة المالية

انتجبت الجزائر سياسات إصلاحية مست جميع القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها إصلاحات في السياسة المالية من بينها :

1-الإصلاح الضريبي لسنة 1991:

سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي¹:

- تحقيق نمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات؛
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات ،لكون هذه الأخيرة مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية التي عرفت عدم الاستقرار في السوق النفطية؛
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم؛
- تبسيط إجراءات النظام الضريبي الجزائري.

-تشخيص الإصلاحات الضريبية: يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة

وهي:

¹ - بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي ،أطروحة دكتوراه ،جامعة سيدي بلعباس ،2018، ص ص 164-165.

أ-الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG):أسست من خلال قانون المالية لسنة 1991وتنص المادة رقم (1)من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي:تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وتقرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة وهي ضريبة مباشرة و تصاعدية.

ب-الضريبة على أرباح الشركات(IBS):تأسست بموجب المادة رقم (38)من قانون المالية لسنة 1991.حيث تنص المادة رقم (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي :تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136وتسمى هذه الضريبة على أرباح الشركات¹.

ج-الرسم على القيمة المضافة(TVA):أسس بموجب قانون المالية لسنة 1991وهي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي².إن استحداث هذه الضريبة يهدف إلى تبسيط الجباية غير مباشرة وذلك عن طريق إلغاء النظام الذي كان سائدا للرسم على رقم الأعمال (TUGP-TUGPS)الذي يعتبر معارضا مع النظام الحديث .فالرسم على القيمة المضافة لا يمس الإنتاج ولكن القيمة المضافة فقط،وتمنح إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة وتحدد بموجب قوانين .

الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP).

الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS)³.

الجدول الموالي يبين حجم ضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)⁴:

¹- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 82، جامعة البليدة، 2003، ص ص 24-25.

²- بوري محي الدين، مرجع سابق، ص 165.

³- بروشة كريم، مرجع سابق، ص 181.

⁴- بوري محي الدين، نفس المصدر، ص 166.

الجدول رقم(III-1):حجم الضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية الوحدة:مليار دينار

السنة	المبالغ	السنة	المبالغ
1994	265	2003	125
1995	389.7	2005	144.6
1996	563.5	2006	167
1997	646.6	2007	2257
1998	466.6	2008	960
1999	632	2009	3011
2000	1255	2010	2231
2001	1054	2011	2622
2002	1055	2012	3550

المصدر: إحصائيات البنك الدولي (www.worldbank.org).

2- إصلاح نظام الأسعار: لقد كان لسياسة الدعم السلعي المتبعة في ظل التسيير الاشتراكي آثار سلبية على مالية الدولة حيث كانت تكلف موارد مالية كبيرة، إضافة إلى عدم إعطاء السلع المدعمة قيمتها الحقيقية مما فتح باب المضاربة وانتعاش السوق الموازية وكذلك التهرب إلى البلدان المجاورة لذلك كان إصلاح منظومة الأسعار أمر ضروريا وهو ما حصل بصدور القانون 12-89 الصادر في 5 جويلية 1989 والذي تم من خلاله تقسيم الأسعار إلى قسمين: أسعار مقننة وأخرى حرة.

تشمل الأسعار المقننة أسعار السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها التشجيع والتحفيز كما يشمل أسعار السلع والخدمات التي تخولها أسبقية اقتصادية واجتماعية وهذا من أجل حماية نشاطات اقتصادية أو فئات اجتماعية أو تنمية مناطق جغرافية معينة، في حين تتمثل الأسعار الحرة في الأسعار التي تتحدد حسب العرض والطلب حيث تخضع جميع السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لنظام التصريح بالأسعار¹. تمثلت السلع المدعمة خلال سنتي 1991-1992 في مادة 12 وهي: الحبوب، السميد،

¹ - بن سميحة عزيزة، مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2009، ص 105.

الدقيق المستورد، والبقول الجافة، الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي، الحليب، السكر المسحوق، الخميرة المعدة للمخابز، الطماطم المصبرة، غاز البوتان، لكن ابتداء من سنة 1993 تقلصت هذه المواد إلى خمسة مواد مدعمة وهي، الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب، دقيق الأطفال، وهذا وقد بلغت المبالغ المخصصة لدعم الأسعار 17.65 مليار دينار جزائري سنة 1991، ثم ارتفعت سنة 1992 إلى 29.5 مليار دينار لتتخفص سنة 1993 إلى 22.7 مليار دينار¹.

3- إصلاح التجارة الخارجية: استمرت الدولة في اتجاه الانفتاح واستقلال التجارة الخارجية من خلال سننها لعدة قوانين جاءت بشكل فوضوي كل منها يلغي الآخر إلى أن وصلت السلطة إلى قناعة مفادها إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وذلك من خلال القانون 88-29. إضافة إلى²:

- قانون المالية التكميلي نص المادة 10/90 نقل تنظيم التجارة الخارجية من سلطة الهيئة التشريعية إلى مجلس النقد والقرض؛

- صدور المرسوم التنفيذي رقم (137/91) المؤرخ في 13/2/1991. حيث تمت الخوصصة القانونية لقطاع التجارة الخارجية إذ رخص القانون لكل شخص عام أو خاص ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير دون أي اتفاق أو تصريح مسبق ماعداتوطين العملية لدى بنك وسيط معتمد.

المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة من 1990-2022

عرفت سياسة الإنفاق إصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية تخللها برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتنقسم النفقات إلى قسمين نفقات التجهيز ونفقات التسيير، والجدول أدناه يوضح تطور النفقات العامة وهيكلها خلال الفترة من (1990-2022):

الجدول رقم (II-2): يمثل تطور النفقات العامة من 1990-2022:

الوحدة: مليون دج

¹-بروشة كريم، مرجع سابق، ص177.

²-عبد الحفيظ يحيياوي، مرجع سابق، ص96.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التوازن الخارجي خلال الفترة (1990-2022)

المجموع	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	السنوات
136500	47700	88800	1990
212100	58300	153800	1991
420131	144000	276131	1992
476627	185210	291417	1993
566329	235926	330403	1994
759617	285923	473694	1995
726609	174013	550596	1996
845196	201641	643555	1997
875739	211884	663855	1998
961682	186987	774695	1999
1178122	321929	856193	2000
1321028	357395	963633	2001
1550646	452930	1097716	2002
1639265	516504	1122761	2003
1888930	638036	1250894	2004
2052037	806905	1245132	2005
2453014	1015144	1437870	2006
3108669	1434638	1674031	2007
4191053	1973278	2217775	2008
4246334	1946311	2300023	2009
4466940	1807862	2659078	2010
5853569	1974363	3879206	2011
7058173	2275539	4782634	2012

6024131	1892595	4131536	2013
6995769	2501442	4494327	2014
7656331	3039322	4617009	2015
7297494	2711930	4585564	2016
7282630	2605448	4677182	2017
7732070	2918387	4813683	2018
7741345	2846109	4895236	2019
6902887	1893541	5009346	2020
8164838	3153523	5011315	2021
8277608	3129338	5148270	2022

المصدر:

-الديوان الوطني للإحصائيات، المالية العمومية، حوصلة إحصائية من 1962-2020 الفصل 12، ص 246.
-قانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020. الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 81، ص 41.

تشير البيانات الواردة أعلاه إلى التزايد المستمر للنفقات العامة الإجمالية طوال فترة الدراسة من 1990 إلى 2022، فالنسبة إلى نفقات التسيير فهي في تزايد مستمر، ففي سنة 1990 بلغت 88800 مليون دج أي ما يعادل 65.05% من النفقات العامة، لتواصل ارتفاعها نتيجة الزيادة في كتلة الأجور، أما نفقات التجهيز فهي متزايدة ففي سنة 1990 بلغت 47700 إلى غاية سنة 2012 بلغت 2275539 مليون دج، وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع الإيرادات العامة الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، والشروع في برنامج رئيسي لإعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة البنك الدولي في شكل إصلاح المؤسسات العامة والقطاع المالي، وأنشأ صندوق بموجب قانون المالية لعام 1991 مهمته إعادة تأهيل ورسملة المؤسسات. انخفضت سنة 1999 لإتباع الجزائر سياسة مالية تشفوية مع إنهاء برنامج التعديل الهيكلي، والهدف منها ترشيد النفقات العامة وزيادة إنتاجها. أما مع انتهاء فترة إنفاق التعديل الهيكلي لسنة 1998 دخلت في سياسة انفاقية توسعية ونفسر الارتفاع الكبير للنفقات العامة مقارنة مع فترة التعديل الهيكلي إلى الزيادة في الإيرادات البترولية ثم تتراجع في سنة 2013 إلى 1892595 مليون دج ثم تتزايد في سنة

2014 و 2015 لتبدأ في التراجع من سنة 2016 إلى سنة 2020 وهذا راجع إلى تفشي وباء كورونا وهذا التذبذب الزيادة والنقصان يوضح لنا عدم تحكم الدولة في نفقاتها. ثم تبدأ بالتزايد مع 2021 و 2022 لكن عموما إجمالي النفقات العامة في تزايد مستمر.

المطلب الثالث: سياسة الإيرادات في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة من بين الأدوات المهمة التي تستخدمها الدولة في تحقيق سياستها الاقتصادية ، سننظر هنا إلى أقسام الإيرادات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية وكيف تطورت هذه الإيرادات .

أولاً: هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر

تصنف الإيرادات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية إلى قسمين: الإيرادات الضريبية والإيرادات غير ضريبية .

1-الإيرادات الضريبية(الجبائية): تتمثل في إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية.

2-الإيرادات غير ضريبية :-إيرادات أملاك الدولة(الدومين)،الإيرادات المختلفة للميزانية ،الإيرادات الاستثنائية.

وبصفة عامة يمكن القول أن الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة والمصنفة في الجدول (III-3)الملحق لقانون المالية في بابين هما:الموارد العادية والجباية البترولية والموضحة في الجدول التالي¹:

جدول رقم (III-3):الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2022

المبالغ (بالألف دج)	إيرادات الميزانية
	1-الموارد العادية
	1-1 الإيرادات الجبائية:
1.191.069.477	-حواصل الضرائب المباشرة

¹- قانون المالية ،الجريدة الرسمية ،العدد110، السنة 2021،ص65.

95.364.049	-حواصل التسجيل والطابع
1.207.443.422	-حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال
453.109.392	-حواصل الضرائب غير مباشرة
343.984.793	-حواصل الجمارك
2.857.860.816	المجموع الفرعي (1)
	1-2 الإيرادات العادية
39.884.715	-حواصل ومدا خيل أملاك الدولة
191.216.710	-الحواصل المختلفة للميزانية
50.000	-الإيرادات النظامية
231.151.425	المجموع الفرعي (2)
	1-3 الإيرادات الأخرى:
490.300.000	-الإيرادات الأخرى
490.300.000	المجموع الفرعي (3)
3.579.312.241	مجموع الموارد العادية
	2-الجباية البترولية
2.103.909.240	-الجباية البترولية
5.683.221.481	المجموع العام للإيرادات

المصدر: قانون رقم 21-16 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 30 ديسمبر سنة 2021 يتضمن قانون المالية 2022، الجريدة الرسمية، العدد 110، السنة 2021، ص 65.

ثانيا: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة، تتمثل في أن جزء كبيرا من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة بعد ذلك الإيرادات العادية التي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير جبائية وهو ماسيتم توضيحه فيما يلي:

الجدول رقم (III-4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر الوحدة مليار دج

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التوازن الخارجي خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	مجمع الإيرادات
1990	71.1	76.2	147.3
1991	82.7	161.5	244.2
1992	108.8	193.8	302.6
1993	121.4	179.2	300.6
1994	176.1	222.1	398.2
1995	241.9	336.1	578
1996	290.6	495.9	786.5
1997	313.9	592.5	906.4
1998	329.8	425.9	755.7
1999	314.8	588.3	903.1
2000	349.5	1213.2	1562.7
2001	398.2	1001.4	1399.6
2002	482.9	1007.9	1490.8
2003	524.9	1350.0	1874.9
2004	665.8	1570.7	2236.5
2005	736.8	2352.7	3089.5
2006	720.8	2799.0	3519.8
2007	766.8	2796.8	3563.6
2008	953.8	4088.6	5042.4
2009	1158.1	2412.7	1570.8
2010	1421.7	2905.0	4326.7
2011	1520.0	3979.7	5499.7
2012	1894.0	4184.3	6078.3

5882.2	3678.1	2204.1	2013
5479.8	3388.4	2091.4	2014
5335.2	2373.5	2961.7	2015
4845.9	1781.1	3064.8	2016
5635.4	2200.1	3435.3	2017
6741.2	2776.2	3938.0	2018
6507.8	2714.4	3793.4	2019
6289.6	2200.3	4089.3	2020
5328.1	1919.2	3408.9	2021
5683.2	2103.9	3579.3	2022

المصدر:

-وزارة المالية، قوانين المالية للسنوات من 2000 إلى 2022 الجريدة الرسمية، العدد 100،83،81،79،76،77،72،78،72،80،74،82،85،92،83، الصفحات على التوالي
65،58،50،26،65،65،36،46،46،31،25،21،25،26،80،31؛-الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام
لسنوات 2012-2017؛

-عنتره برباش، محمد خليل بوحلايس، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة قسنطينة، سنة 2018، ص 56.
من خلال الجدول السابق عرفت الإيرادات العامة تزييدا كبيرا خلال الفترة من (1990 - 2022) حيث
نلاحظ أن مداخيل الجباية البترولية في الجزائر تتصف بالتذبذب في السنوات من 1996 إلى 2002، ففي
السنوات من 1990 إلى 1995 نلاحظ ارتفاع في الجباية البترولية وتراجعها في 1996 و1998 بسبب
الاضطرابات التي ميزت السوق البترولية وتدهور الأسعار، وفي سنة 2001 انخفضت بسبب انخفاض
أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار البترول، ففي سنة 2001 انخفضت
من 1213.2 مليار دج إلى 1001.4 مليار دج ثم بداية الارتفاع، وتحسن أسعار النفط من 2002 إلى
2008 حيث وصلت إلى 4088.6 مليار دج لتتخفض في 2009-2010 بسبب الأزمة المالية العالمية
التي أدت إلى تدهور أسعار البترول وبدا أثرها واضحا في السنتين السابقتين ومع نهاية سنة 2011 إلى
غاية 2014 استمرت الجباية البترولية في ارتفاع بشكل طفيف ثم في نهاية 2014-2015 عرفت

الجبابة البترولية انخفاضا بسبب سياسة الدولة التي عملت على إحلال الجبابة العادية محل الجبابة البترولية لعدم احترام دول الأوبك لخصمها في السوق، وفي نهاية 2016 إلى غاية 2018 عرفت ارتفاع واضح بـ 2776.2 مليار دج، أما في نهاية سنة 2019 إلى غاية 2021 عرفت انخفاضا بسبب وباء كورونا وكان له أثر فعال على الأسواق العالمية .

أما بالنسبة للجبابة العادية فنظرا لسيطرة الجبابة البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة فقد عملت الجزائر في هذه الحالة على الرفع من الحصيلة المالية للجبابة العادية، فنلاحظ ارتفاع مستمر للجبابة العادية بداية من 1990 إلى غاية 1999 نلاحظ تراجع طفيف ثم ارتفاع من سنة 2000 إلى سنة 2014 نلاحظ انخفاض في هذه الأخيرة من 2204.1 مليار دج إلى 2091.4 مليار دج وهذا راجع لانخفاض عائدات النفطية، ليتحسن بداية من 2015 إلى نهاية 2018 وذلك بسبب ارتفاع الذهب الأسود وبسبب جائحة كورونا ينخفض في السنتين 2019-2021 .

المطلب الرابع: سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من (1990-2022)

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في المحافظة على التوازنات الاقتصادية، وتحقيق الأهداف التنموية وتوجيه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية وإعادة توزيع الدخل، كما أن رصيد الموازنة العامة يعكس التغيرات التي تطرأ على السياسة المالية للدولة، إضافة إلى كونه مؤشرا هاما لقياس الأداء المالي للدولة يعكس وضعها الداخلي ويبرز قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها، ولكون الإيرادات تركز على الجبابة البترولية بنسب عالية وهذه الأخيرة تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية، أما موارد الميزانية الأخرى (الجبابة العادية) فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف، والجدول التالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022.

الجدول رقم (III-5): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة
---------	----------------	------------------	---------------

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التوازن الخارجي خلال الفترة (1990-2022)

10.8	147.3	136.5	1990
32.1	244.2	212.1	1991
-117.5	302.6	420.1	1992
- 176	300.6	476.6	1993
- 168.1	398.2	566.3	1994
- 181.6	578	759.6	1995
59.9	786.5	726.6	1996
61.3	906.4	845.1	1997
- 120	755.7	875.7	1998
- 58.5	903.1	961.6	1999
384.6	1562.7	1178.1	2000
78.6	1399.6	1321.0	2001
- 59.8	1490.8	1550.6	2002
235.7	1874.9	1639.2	2003
347.6	2236.5	1888.9	2004
1037.5	3089.5	2052.0	2005
1066.8	3519.8	2453.0	2006
455	3563.6	3108.6	2007
851.4	5042.4	4191.0	2008
- 2675.5	1570.8	4246.3	2009
- 140.2	4326.7	4466.9	2010
- 353.8	5499.7	5853.5	2011
- 979.8	6078.3	7058.1	2012
- 141.9	5882.2	6024.1	2013

2014	6995.7	5479.8	- 1515.9
2015	7656.3	5335.2	- 2321.1
2016	7297.4	4845.9	- 2451.5
2017	7282.6	5635.4	- 1647.2
2018	7732.0	6741.2	- 990.8
2019	7741.3	6507.8	- 1233.5
2020	6902.8	6289.6	- 613.2
2021	8164.8	5328.1	- 2836.7
2022	8277.6	5683.2	- 2594.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (III-3) و(III-4).

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة تميز بالتذبذب وعدم الاستقرار وانقسم بين العجز والفائض طوال فترة الدراسة، ففي سنة 1990 و 1991، عرفت بداية العشرية تسجيل فائض وارتفع من 10.8 مليار دج إلى 32.1 مليار دج وهذا راجع إلى الإصلاحات التي باشرتها الجزائر وكذلك ارتفاع عائدات الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، أما من سنة 1992 إلى سنة 1995 فقد سجلت عجزا مستمرا من 117.5 مليار دج إلى 186.1 مليار دج وبدأ هذا العجز يتناقص ويزيد في هذه الفترة وهذا راجع إلى الإجراءات المتبعة بموجب برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي، ويعود هذا العجز إلى تراجع الجباية البترولية بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وسجل رصيد الميزانية فائضا خلال سنتي 1996 و 1997 حيث بلغ 59.9 و 61.3 على التوالي بعد تحسن الجباية النفطية. أما في سنة 1998 التي شهدت انهيار لأسعار النفط في الأسواق العالمية فقد سجل الرصيد عجزا ب 120 مليار دج لينخفض العجز إلى 58.5 مليار دج سنة 1999 بعد التحسن التدريجي لأسعار النفط، ليكون له أثر ايجابي على الميزانية لتحقق فائضا في 2000 و 2001 ب 384.6 مليار دج و 78.6 مليار دج على التوالي بالرغم من انخفاض الفائض بسبب ارتفاع النفقات العامة، لتشهد السنوات الأربعة اللاحقة تحسنا في رصيد الميزانية إذ ارتفع من 2003 إلى 2006 ب 235.7 مليار دج إلى 1066.8 مليار دج ويعود هذا الفائض إلى الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية، الأمر الذي ساهم في ارتفاع رصيد صندوق ضبط

الإيرادات.، في حين سنة 2007 انخفض رصيد الميزانية ليصل إلى 455 مليار دج نتيجة ارتفاع النفقات ليعود إلى الارتفاع سنة 2008 بـ 851.4 مليار دج لتضاف هذه الزيادة إلى صندوق الإيرادات، لتعرف سنة 2009 نقطة تحول في مسار الموازنة العامة ليسجل الرصيد عجزا مستمرا من 2009 إلى 2022 نتيجة تراجع الإيرادات النفطية عقب الأزمة المالية العالمية في ظل تزايد النفقات العامة ففي سنة 2009 قدر العجز بـ 2675.5 مليار دج لينخفض سنة 2010 إلى 140.2 مليار دج ثم ليرتفع إلى 353.8 مليار دج سنة 2011 رغم عودة الإيرادات النفطية للارتفاع لكن النفقات العمومية كانت كبيرة جدا تزامنا مع بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ليرتفع العجز سنة 2012 إلى 979.8 مليار دج رغم ارتفاع حجم الإيرادات العامة لكن هناك أيضا ارتفاع كبير في النفقات العامة بعد الزيادة المعتمدة في الأجور وبأثار رجعية ليعود الانخفاض في سنة 2013 إلى 141.9 مليار دج بعد تراجع كل من الإيرادات والنفقات، لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات لتغطية وتسديد العجز الموازي الذي بلغ 1515.9 مليار دج، لكن ابتداء من سنة 2014 تفاقم العجز الموازي وأصبح يشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد الوطني حيث بلغ 1515.9 مليار دج ليرتفع سنة 2015 و 2016 من 2321.1 مليار دج إلى 2451.5 مليار دج ويعود هذا التفاقم إلى التراجع الكبير في حجم الإيرادات الجبائية ولجوء إلى مصادر أخرى لتغطية العجز الموازي من بينها إصدار القرض الوطني¹. وبالنسبة لسنة 2017 نلاحظ أن العجز تناقص قليلا إلى 1647.2 مليار دج تمت تغطية جزء منه بالاقطاع الأخير من صندوق لضبط الإيرادات الذي استفذ كليا ومن التمويل المصرفي خاصة من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي². لينخفض ويرتفع في باقي السنوات بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات مول هذا العجز في سنة 2019 من خلال شراء سندات الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر بموجب المادة 45 مكرر من الأمر المتعلق بالنقد والقرض³. وفي سنة 2020 انخفض العجز إلى 613.2 مليار دج ليعود إلى الارتفاع في السنتين 2021 و 2022 إلى 2836.7 مليار دج و 2594.4 مليار دج على التوالي، حيث ساهمت الأزمة الصحية إلى جانب تراجع أسعار النفط في تزايد عجز الميزانية العامة في الثلاث سنوات الأخيرة⁴.

¹ - إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي، سنة 2016، ص 77.

² - إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي، سنة 2017، ص 66.

³ - إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي، سنة 2019، ص 74.

⁴ - إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي، سنة 2020، ص 102.

المبحث الثاني: تطور التوازنات الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تطورت التوازنات الخارجية في الجزائر طوال فترة الدراسة، وسنحاول تحليل تطور التوازنات الخارجية، من خلال تحليل معطيات الميزان التجاري، والمديونية الخارجية، وسعر الصرف.

المطلب الأول: تطور التوازنات الخارجية

يعتبر الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين صادرات و واردات البلد من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي الدولي.

1 الميزان التجاري:

الجدول رقم (III-6): يمثل تطور الصادرات والواردات في الجزائر من 1990 إلى 2022

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
1990	122279	87018	35261	140.52
1991	233589	139241	94348	167.75
1992	249010	188547	60463	132.06
1993	239552	205035	34517	116.83
1994	324338	340142	-15804	95.35
1995	498451	513193	-14742	97.12
1996	740811.0	498326.0	242485	148.65
1997	791767.5	501579.9	290187.6	157.85
1998	588875.6	552358.6	36517	106.61
1999	840516.5	610673.0	229843.5	137.63
2000	1657215.6	690425.7	966789.9	240.02
2001	1480335.8	764862.4	715473.4	193.54
2002	1501191.9	957039.8	544152.1	156.85

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التوازن الخارجي خلال الفترة (1990-2022)

181.59	854612.1	1047441.4	1902053.5	2003
177.83	1023048	1314399.8	2337447.8	2004
229.07	1927883.5	1493664.8	3421548.3	2005
255.30	2420460.1	1558540.8	3979000.9	2006
219.85	2297334	1916829.1	4214163.1	2007
198.09	2522986.3	2572033.4	5095019.7	2008
117.26	492830.7	2854805.3	3347636.0	2009
143.88	1321779.8	3011807.6	4333587.4	2010
156.11	1931629.7	3442501.6	5374131.3	2011
145.67	1783297.5	3904071.9	5687369.4	2012
119.42	848551.4	4368548.4	5217099.8	2013
104.19	197889.9	4719708.3	4917598.2	2014
68.10	-1656273	5193459.7	3537186.7	2015
63.58	-1877060.4	5154776.8	3277716.4	2016
76.85	-1183002	5111297.6	3928295.6	2017
90.48	-513954.4	5403233.0	4889278.6	2018
85.14	-745188.2	5016837.0	4271648.8	2019
65.22	-1517281.7	4363653.1	2846371.4	2020
92.83	-134900	1882900.0	1748000.0	2021
128.18	569900	2022300.0	2592200.0	2022

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020، التجارة الخارجية، ص ص 215-228

يمثل الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات السلعية بين المقيمين وغير المقيمين، و نلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائضا طوال فترة التسعينيات باستثناء سنة 1994 - 1995 قد سجل عجزا في كلتا السنتين، ليعود الميزان التجاري لتسجيل فائض من جديد بداية من سنة 1996 إثر التحسن في قيمة

الصادرات النفطية بعد التحسن في أسعار النفط، واستمر الفائض إلى سنة 1998 أين سجل الميزان انخفاض وتراجع ملحوظ في قيمة الصادرات ثم ارتفع سنة 1999 و2000 حيث سجل فائضا معتبرا في الأخيرة ليتراجع في السنتين الموالتين 2001-2002 ثم يعود إلى الارتفاع بداية من سنة 2003 إلى غاية 2008 محققا فائضا يعود إلى ارتفاع الصادرات النفطية، لتشهد سنة 2009 صدمة كبيرة اذ تهاوى رصيد الميزان التجاري نتيجة تراجع الصادرات النفطية مقابل استقرار الواردات، ليعود الفائض للتحسن بداية من سنة 2010 و2011 بعد تحسن الصادرات النفطية من جديد، ليتراجع الرصيد في السنوات 2012-2013-2014 قبل أن يسجل عجزا مستمرا بداية من 2015 ويرجع هذا التدهور الكبير في رصيد الميزان التجاري إلى التراجع الكبير للصادرات النفطية عقب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية في ظل الارتفاع الكبير للواردات. أما في السنة 2022 نلاحظ أن قيمة الصادرات ارتفعت مقارنة بالسنة 2021 وأكدت الجمارك الجزائرية أن الصادرات خارج المحروقات حققت 7 مليار دولار¹.

أما بالنسبة لمعدل التغطية فيبين مدى قدرة الإيرادات الأتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فنلاحظ أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات في السنوات التالية 1994-1995-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021 حيث بلغ المعدل أقل من 100 لذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته. أما في سنة 2022 فقد حقق الميزان التجاري فائضا بفضل الصادرات خارج المحروقات ومعدل التغطية ارتفع عن المائة فهذا يدل على تغطية الواردات للصادرات.

2 - المديونية الخارجية:

تطور حجم المديونية إذ كان سنة 1990 يقدر ب 27.390 مليار دولار وانخفض سنتي 1992 و1993 ليصل إلى 25.443 مليار دولار ليرتفع في السنوات 1994-1995-1996 ليصل إلى 33.847 مليار دولار ثم يعود لينخفض بداية من سنة 1997 بقيمة تساوي 31.681 مليار دولار، رغم وجود تحسن وتراجع في بعض السنوات. لتبدأ بالتراجع خلال السنوات الموالية لتصل في سنة 2022 إلى 3.036 مليار دولار. والجدول الموالي يوضح تطور المديونية في الجزائر من 1990-2022*²:

¹ - الجمارك الجزائرية، وكالة الأنباء الجزائرية <http://www.aps.dz> 136597-2022، تم الاطلاع عليه

2024/5/4 على الساعة 19:52.

² - بنك الجزائر، الإحصائيات، القطاع الخارجي، إحصائيات الدين الخارجي، 1990-2022* (*مؤقت)

الجدول رقم (III-7): تطور المديونية في الجزائر من 1990-2022*الوحدة:مليون دولار

السنوات	ديون متوسطة وطويلة الأجل	ديون قصير الأجل	المجموع
1990	27390.99	/	27390.99
1991	27290.20	/	27290.20
1992	26558.19	/	26558.19
1993	25443.49	/	25443.49
1994	29907.62	636.21	30543.83
1995	32680.29	255.66	32935.95
1996	33519.80	327.76	33847.56
1997	31800.69	138.46	31939.15
1998	31495.09	185.98	31681.07
1999	28504.56	218.29	28722.85
2000	25303.94	233.96	25537.90
2001	22586.62	204.18	22790.80
2002	22877.78	118.83	22996.61
2003	23543.68	145.51	23689.19
2004	21897.64	450.10	22347.74
2005	16777.91	569.59	17347.50
2006	5438.05	588.73	6026.78
2007	5166.06	749.33	5915.39
2008	4723.82	1321.26	6045.08
2009	4220.55	1571.64	5792.19
2010	3783.75	2019.39	5803.14

4442.60	1141.97	3300.63	2011
3741.52	1204.85	2536.67	2012
3458.36	1328.11	2130.25	2013
3796.37	1975.14	1821.23	2014
3003.42	1823.25	1180.17	2015
3817.71	1985.73	1831.98	2016
3954.15	2096.47	1857.68	2017
4006.11	2319.11	1687	2018
3836.08	2264.08	1572	2019
3449.38	1783.94	1665.44	2020
3070.00	1597	1473	2021
3036.00	1744	1292	2022*

المصدر: بنك الجزائر، الإحصائيات، القطاع الخارجي، إحصائيات الدين الخارجي، سنة من 1990-2022*.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية:

بالنسبة للعلاقات التجارية الخارجية للجزائر فيمكن أن نشير إلى مايلي:

-بالنسبة للصادرات: إذا نظرنا إلى أرقام التجارة الخارجية في الملحق رقم (1) فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر أهم زبون للصادرات الجزائرية وهي في غالبيتها من المحروقات ثم القارنتين الأمريكيتين ثم آسيا ثم بعض الدول العربية وبعض الدول الإفريقية ودول المغرب العربي وباقي دول العالم، إذ تغير مجموع الصادرات وبدأت ترتفع من 122279 مليون دج سنة 1990 إلى 233589.5 مليون دج سنة 1991 ثم إلى 249009.8 مليون دج سنة 1992 لتتخفض إلى 239551.7 مليون دج سنة 1993 ثم لترتفع ب 324338.7 مليون دج سنة 1994 ليستمر الارتفاع إلى سنة 1997 بقيمة 791767.5 مليون دج وتنخفض إلى 588875.6 مليون دج سنة 1998 ثم يبدأ الارتفاع من سنة 1999 مع بعض التذبذب في السنتين الموالتين ليستمر الارتفاع إلى غاية 2008 بمقدار 5095019.7 مليون دج لتتخفض قيمة

الصادرات في سنتين 2009 و2010 إلى 4333587.4 مليون دج لتزداد الصادرات سنة 2011-2012-2013 وتتذبذب في باقي السنوات بين الارتفاع والانخفاض.

أما بالنسبة للواردات: حسب الملحق رقم (1) نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من قيمة الواردات بمقدار 63142 مليون دج من مجموع 87018 مليون دج سنة 1990 ليرتفع مجموع الواردات بداية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017 بمقدار 60191.8 مليون دج لتتخفض سنة 2018 ليصل مجموع الواردات 47513.6 مليون دج ويستمر الانخفاض في باقي السنوات¹.
فمثلا في سنة 2019 احتلت أوروبا المرتبة الأولى ثم تلتها آسيا في المرتبة الثانية ثم القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية ثم الدول الإفريقية ومن بين أهم عشرة (10) زبائن في سنة 2019 نجد فرنسا- إيطاليا- إسبانيا -بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية- تركيا - الصين - هولندا -الهند - جمهورية كوريا ،ومن بين أهم الممولين نجد الصين -فرنسا -إيطاليا - ألمانيا -تركيا -الأرجنتين - الولايات المتحدة الأمريكية -البرازيل -الهند².

المطلب الثالث: تقييم عام لحصيلة التوازنات على الاقتصاد الوطني

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقييم شامل لحصيلة التوازنات الاقتصادية، من خلال تحليل المديونية الخارجية ومعدل التضخم وتطور سعر الصرف.

1- المديونية الخارجية: بالنسبة للمديونية الخارجية لاحظنا في الجدول السابق حجم تطور الديون الطويلة والمتوسطة الأجل والقصيرة الأجل وارتفاعها من سنة 1990 إلى غاية 1998 لتصل إلى 31681.07 مليون دولار ثم بداية انخفاضها من سنة 1999 إلى 2022 لتصل إلى 3036 مليون دولار وهذا يوضح قدرة الجزائر على تخفيض ديونها والسيطرة عليها خصوصا بعد ارتفاع صادراتها خارج المحروقات .

2- معدل التضخم: عرف التضخم ارتفاعا ملحوظا في التسعينات وصل 31.66% سببه الرئيسي الارتفاع الحاد في أسعار مواد الغذائية لينخفض تدريجيا ما بين 6% و 4.5% في سنة 1998.

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020، التجارة الخارجية، ص ص 215-228.
² وزارة التجارة وترقية الصادرات، حوصلة إحصائية www.commerce.gov.dz، أطلع عليه يوم 03-5-2024 على الساعة 15:37.

وفي أزمة 2009 الأزمة المالية التي أدت إلى انهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 42.5% ليرتفع من جديد سنة 2012 بنسبة 8.89% بحيث تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط والذي حدده مجلس النقد والقرض ب 4% (في 11 أبريل 2010 تم إصدار الأمر 10-04 المعدل والمتمم 10-03 ضرورة استقرار الأسعار باستهداف التضخم والذي يتطلب تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق إطار التحليل على المدى القصير وذلك بقيام بنك الجزائر بتقليص فارق التنبؤات والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض). نظرا للسيولة الكبيرة الموجودة في الاقتصاد سببها الإنفاق العام والتحويلات وزيادة الأسعار، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية، الأمر الذي جعل البنك يأخذ مجموعة من التدابير مثل رفع نسبة الاحتياط القانوني للودائع المصرفية من 9% إلى 11% وتوسيع امتصاص السيولة لتثبيت الأسعار. بلغ معدل التضخم المتوقع لشهر ديسمبر 2013 ما يقارب 3.3% ليعاود الصعود مجددا في سنة 2015 بقيمة 4.8% وسنة 2016 بقيمة 6.4% بسبب عواقب العجز المالي، وفي سنة 2019 تراجع إلى 2% بعدما كان 4.3% في سنة 2018 بسبب جائحة كورونا وكانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي¹. وفي سنة 2020 انتقلت نسبتها إلى 2.4% وفي سنة 2021 إلى 3.4%، وعلى الرغم من اعتداله في الربع الرابع، بلغ معدل التضخم 9.3% في عام 2022 بسبب تضخم أسعار الغذاء².

3- تطور سعر الصرف:

يمثل الجدول التالي تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار والأورو

الجدول رقم (III-8): سعر الصرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو 1990 إلى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف دج مع دولار \$	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	52.17	56.18	58.41	60.35	69.31
سعر الصرف دج مع الأورو	/	/	/	/	/	/	/	/	/	69.86

1- بلحشر عائشة، كيفاني شهيدة، تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة دفاتر بود الكس، المجلد 11، العدد 01، جامعة تلمسان، 2022، ص ص 344-345.

2- بنك الدولي في الجزائر، <http://www.albankaldawli.org>

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التوازن الخارجي خلال الفترة (1990-2022)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
73.33	70.91	66.83	71.16	73.38	72.61	72.61	79.72	77.82	75.34	سعر الصرف دج مع دولار \$
104.78	100.27	98.33	93.75	87.02	98.95	91.27	83.45	68.90	69.98	سعر الصرف دج مع الأورو
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
119.15	118.29	114.93	110.52	107.13	87.90	78.15	78.10	76.06	76.06	سعر الصرف دج مع دولار \$
133.62	135.38	137.49	116.37	117.06	107.05	106.89	102.95	106.53	103.50	سعر الصرف دج مع الأورو
							2022	2021	2020	السنوات
							141.99	135	126.76	سعر الصرف دج مع دولار \$
							142.32	143.42	160.02	سعر الصرف دج مع الأورو

المصدر:

- بنك الجزائر، الإحصائيات، القطاع الخارجي، سعر الصرف.

البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية.-

أ - سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار الأمريكي:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن سعر الصرف الدينار الجزائري مع الدولار الأمريكي عرف ارتفاعا من سنة 1994 إلى غاية سنة 2002 لينخفض سنة 2003 ويعرف تذبذبا خلال السنوات الأربعة الموالية ليصل إلى 66.83، ليعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2022.

ب- سعر صرف الدينار الجزائري مع الأورو:

بدأت 20 دولة بالتعامل بالأورو بداية من سنة 1999 بسعر 69.86 أورو مقابل 1 دج ليرتفع ويواصل ارتفاعه إلى غاية 2009 ويتراجع في السنتين 2010-2011 إلى 68.90 ويعاود الارتفاع من 83.45 سنة 2012 إلى 143.42 سنة 2021 وينخفض في سنة 2022 إلى 142.32.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

لدراسة أثر السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر، سنعتمد على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة خلال الفترة (1990-2022).

المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

The co-integration and Autoregressive Distributed Lags Model

(ARDL): التكامل المشترك لمتغيرين أو أكثر يعني وجود علاقة توازن طويل الأجل بين تلك المتغيرات ، في حين قد لا توجد ذات العلاقة التوازنية في الأجل القصير بمعدل معين لكل فترة زمنية وفقا للفترات الزمنية محل الدراسة.(يومية، شهرية ، ربع سنوية ...)،تعتمد هذه المنهجية التي قدمها PERSON وآخرون على دمج نماذج الانحدار الذاتي للمتغير التابع مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة للمتغير المستقل في نموذج واحد، وبالتالي تصبح السلسلة الزمنية لقيم المتغير التابع وفقا لذلك النموذج دالة في قيمة المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة مبطللة لفترة زمنية واحدة وكذلك فإنها تكون دالة في كتلة إبطاءات المتغير التابع والأخرى المستقلة في الفرق الأول.

ويتميز نموذج (ARDL) بعدة مزايا:

- فهو لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها متكاملة في مستواها الأصلي والذي يطلق عليها متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو أن تكون كلها متكاملة من الرتبة الأولى لها $I(1)$ أي بعد حساب الفرق الأول لها ،حيث يمكن تطبيق ذلك النموذج في حالة السلاسل الزمنية التي تكون متغيراتها بعضها مستقر في المستوى الأصلي والبعض الآخر مستقر بعد أخذ الفرق الأول ،وبشرط أن لا يشتمل النموذج على أية متغيرات تكون متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$.

- إمكانية تقدير تأثيرات الأجل الطويل والقصير في أن واحد،فضلا عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.

- كما أنه يصلح في حالة العينات صغيرة الحجم وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

لذلك فتطبيق هذا النموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، مما يجعل التقديرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.

ولإجراء اختبار (ARDL) فإنه يتطلب إجراء مايلي :

- 1 اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق .
- 2 تطبيق منهج اختبار الحدود.
- 3 تقدير معاملات نموذج ARDL ومعلمة تصحيح الخطأ VECM.

من نتائجه:

- 1 نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- 2 نتائج اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة¹.

المطلب الثاني: تحديد النموذج المستخدم

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك مثل (Engel and Granger « 1987 ») و (Juselius and Johansen « 1990 ») و (Johansen « 1987 ») أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي هذه الحالة لا يمكن إجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، لذلك ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Auto Régressive Distributed Lag/ARDL) كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات من نفس رتبة التكامل ولا تتجاوز $I(1)$ ، ويتم اختبار التكامل المشترك باستخدام (ARDL) من خلال اختبار الحدود.

ويأخذ النموذج الشكل التالي:

BP : ميزان المدفوعات (إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات).

1 - خالد صلاح الدين طه محمود، تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL لدراسة علاقة التكامل المشترك، *Menoufij.Agric.economic et social sci*، جامعة المنوفية، 2018، ص ص 599-602.

DG : الإنفاق العام وتعتبر من أهم أدوات السياسة الجبائية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية (إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.الجريدة الرسمية).

RP : الإيرادات العامة وتعتبر من أهم أدوات السياسة الجبائية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية (إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.الجريدة الرسمية).

وسنقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وفق المعادلة التالية:

$$\Delta PB_{r_t} = C + \sum_{i=1}^p \Delta PB_{r_{t-i}}$$

Δ : الفروق من الدرجة الأولى.

P : الحد الأعلى لفترات الإبطاء للمتغير التابع $c.PB$: الحد الثابت ؛ $q1$: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرين RG, RP ؛ $\beta 3, \beta 2, \beta 1$: معاملات العلاقة القصيرة الأجل ؛ $\alpha 3, \alpha 2, \alpha 1$: معاملات العلاقة طويلة الأجل ؛ ϵ حد الخطأ العشوائي.

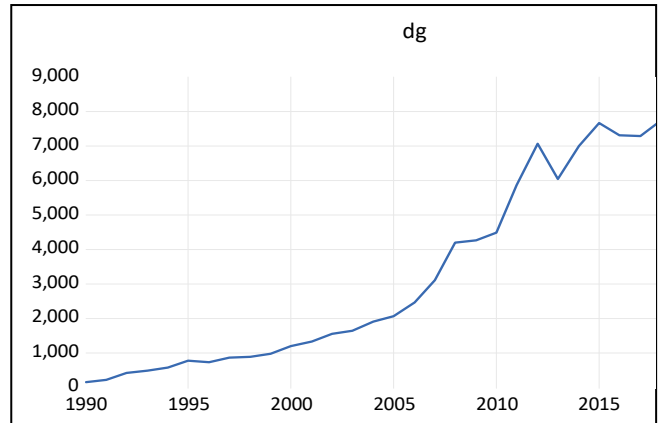
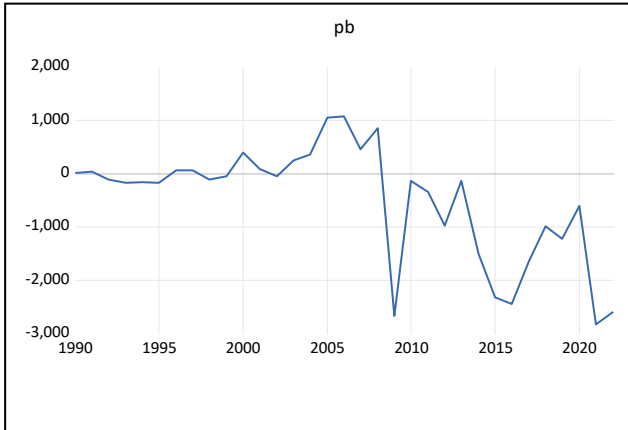
دراسة استقرارية السلسلتين:

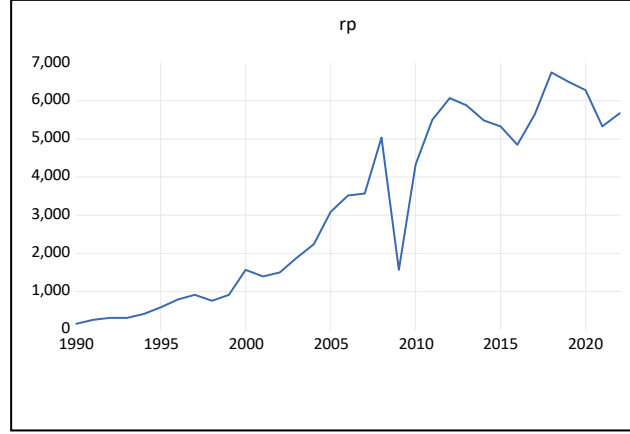
لمعرفة طبيعة وخصائص السلسلة الزمنية وتحديد مدى استقراريتها، من الضروري القيام بتحليل المنحى ثم إجراء اختبارات جذر الوحدة، وسوف نعتمد في ذلك على اختبار ديكي فولر.

1- تحليل المنحنيات:

لمعرفة طبيعة وخصائص السلسلتين، من الضروري القيام بتحليل منحنيهما

الشكل رقم (1-III): منحني السلسل الخامتين





نلاحظ أن الاتجاه العام لمنحنى التوازن الخارجي غير مستقر فهو متذبذب في السنوات الأولى إلى غاية 2007، ثم ينخفض إلى غاية 2022، فالسلسلة غير مستقرة بسبب تراجع الإيرادات النفطية عقب الأزمة العالمية في ظل تزايد نفقات العامة.

أما بالنسبة لمنحنى النفقات العامة فالالاتجاه العام متزايد فالسلسلة مستقرة، ويتضح لنا في منحنى الإيرادات العامة أن الاتجاه متذبذب فالسلسلة غير مستقرة بسبب تراجع الإيرادات النفطية عقب الأزمة العالمية .

2- اختبار جذر الوحدة على السلسلتين:

يهدف اختبار الوحدة إلى فحص خصائص السلسلتين الزمئيتين والتأكد من إستقراريتهما، وسوف نستخدم اختبار ديكي فولر الذي يسمح باختبار فرضية العدم التي تعني وجود جذر أحادي في السلسلة، وهذا يدل على عدم استقرارها، مقابل الفرضية البديلة الدالة على استقرار السلسلة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-9): نتائج اختبار استقرار السلسلتين الزمئيتين

اختبار ديكي فولر للفروق الأولى			إختبار ديكي فولر			المتغيرات
بدونهما	الحد الثابت	الحد الثابت والاتجاه العام	بدونهما	الحد الثابت	الحد الثابت والاتجاه العام	
-5.207554	-6.483207	-5.509004	2.052276	0.028850	-2.188885	t المحسوبة
-1.952066	-2.960411	-3.568379	-1.951687	-2.957110	-3.557759	t المجدولة (5%)
-7.736984	-8.005041	-7.883303	0.082493	-1.262451	-3.928256	t المحسوبة
-1.952066	-2.960411	-3.568379	-1.951687	-2.957110	-3.557759	t المجدولة (5%)
-4.941915	-4.865702	-4.786430	-1.758646	-1.773125	-1.677835	t المحسوبة

-1.952066	-2.960411	-3.568379	-1.951687	-2.957110	-3.557759	tالمجدولة(5%)
-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	---------------

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات 13 eviews

يتضح لنا من الجدول وعند مستوى المعنوية 5%، عدم استقرار مستوى متغيرات الدراسة، مقابل استقرارها عند الفرق الأول.

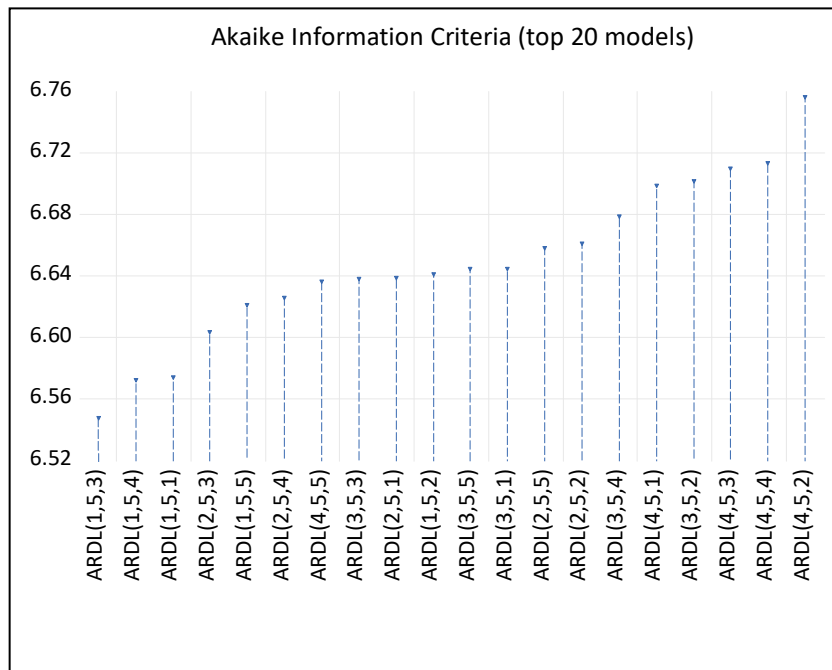
المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

بعد دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيةتين توصلنا إلى أن السلسلتين غير متكاملتين من نفس الدرجة، مع عدم ظهور أي سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية، لهذا سوف نقوم باستخدام منهج (ARDL) لاختبار التكامل المشترك، حيث يعتبر نموذج (ARDL) أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة البالغة 33 مشاهدة ممتدة من 1990 إلى 2022.

1- تحديد فترات الإبطاء المثلى الداخلة في تقدير النموذج:

من خلال البرنامج نقوم باختيار أفضل 20 نموذج مرشح، مع تحديد فترة الإبطاء للمتغيرين، ونعتمد في اختبار النماذج على أقل قيم (AIC) المحسوبة لكل نموذج لمغيرتي الإنفاق الحكومي والتضخم، كما يتضح من خلال الشكل:

الشكل رقم (III-2): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)



المصدر: مستخرج 13 eviews

من خلال الشكل يتضح أن أفضل فترة إبطاء هي (ARDL (1,5,3)) وهي أقل قيمة لـ (AIC) من ضمن النماذج المتكونة من المتغيرتين.

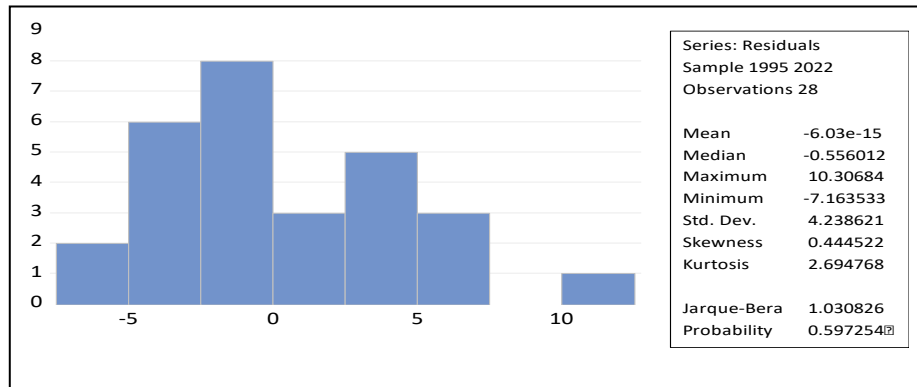
2- اختبار جودة النموذج (اختبارات تحليل البواقي):

قبل الاعتماد على النموذج (ARDL(1,5,3)) في تقدير الآثار الطويلة والقصيرة الأجل، كان لابد من إخضاعه إلى مجموعة من الاختبارات للتأكد من جودة أدائه.

2-1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه نستخدم احصائية Jarque-Bera، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل (III-3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مستخرج 13 eviews

يتضح من إحصائية Jarque-Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن النتيجة كانت غير معنوية ($\alpha > 0.05$).

2-2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي سنستخدم اختبار (Breusch-Godfrey serialcorrelation LM test)، حيث نقارن القيمة الاحتمالية لـ χ^2 فإذا كانت أكبر من مستوى المعنوية فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية والعكس صحيح، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.175696	Prob. F(2,14)	0.3373
Obs*R-squared	4.026505	Prob. Chi-Square(2)	0.1336

المصدر: مستخرج 13 eviews

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لـ χ^2 ($\chi^2 = 0.1336$) أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم، والنموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

2-3- اختبار ثبات تباين للأخطاء:

من بين الافتراضات التي نعتمد عليها في تقدير الانحدار، هي فرضية ثبات أو تجانس الخطأ، فمن المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي حتى تكون تقديرات المعلمة متسقة، حيث عدم تحققها يؤدي إلى تقديرات لا تتمتع بالكفاءة. وللكشف عنه نستخدم اختبار (Breusch-Heteroskedasticitytest: Breusch-pagan-Godfrey) الذي يعتمد على استخدام البواقي وفكرة مضاعف Lagrange، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (III-11): نتائج اختبار ثبات تباين للأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.951164	Prob. F(11,16)	0.1089
Obs*R-squared	16.04147	Prob. Chi-Square(11)	0.1396
Scaled explained SS	4.438625	Prob. Chi-Square(11)	0.9553

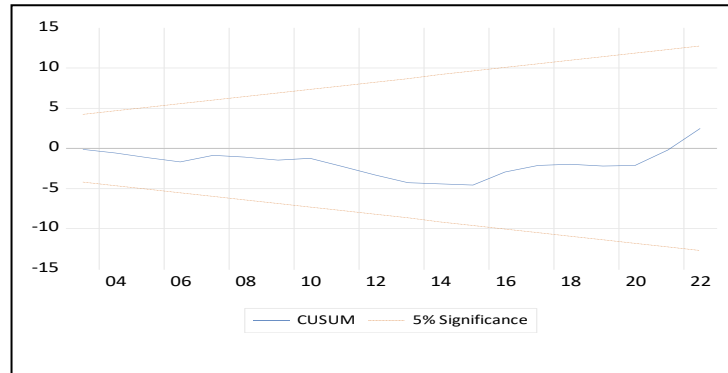
المصدر: مستخرج 13 eviews

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لـ χ^2 أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين الخطأ.

2-4- اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج

للتأكد من استقرار هيكل النموذج ومثابته وخلوه من أي تغيرات هيكلية، ومدى انسجام المعلمات الطويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل، لا بد من استخدام بعض الاختبارات المناسبة والمتمثلة في المجموع التراكمي للبواقي المعاد (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرّة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة، والشكل الموالي يوضح نتائج الاختبارين:

الشكل (III-4): نتائج اختبار CUSUMs



المصدر: مستخرج 13 eviews

يتضح من الشكل بأن النموذج يتميز بالإستقرارية ويخلوا من أي تغيرات هيكلية، حيث يقع المنحنى الممثل لإحصائية CUSUM بين الحدين الحرجين، عند مستوى المعنوية 5%.

وبالتالي بعد إخضاع النموذج لكل اختبارات الصلاحية، توصلنا إلى أنه يتسم بالمثانة الإحصائية، ويمكن الاعتماد عليه.

3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Boundstest):

بهدف إجراء علاقة التكامل المشترك بين متغيرتي الدراسة يقدم Pesaran and al (2001) نهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود (BoundsTestingApproach)، وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة مع القيم الحرجة (القيم الحرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبنية لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك) التي قدمها Pesaran and al (2001)، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى، فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة بين القيم الحرجة للجزء السفلي والعلوي، فلا يوجد رأي محدد، ما يدفعنا إلى اعتماد طريقة تكامل مشترك أخرى، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-12): نتائج تقدير اختبار الحدود "Bound test"

Null hypothesis: No levels relationship						
Number of cointegrating variables: 2						
Trend type: Rest. constant (Case 2)						
Sample size: 28						
Test Statistic		Value				
F-statistic		5.206359				
		10%		5%		1%
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.915	3.695	3.538	4.428	5.155	6.265
Asymptotic	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.						

المصدر: مستخرج 13 eviews

يتضح من خلال الجدول أن الإحصائية لاختبار الحدود ($F \text{ stat}=5.20$) أكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية تتجه من الإنفاق إلى التضخم.

4- تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل:

بعد ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات العامة، النفقات العامة والتوازن الخارجي، سنقوم بقياس العلاقة الطويلة الأجل باستخدام نموذج ARDL، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-13): مقدرات معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG	-0.010641	0.003390	-3.139384	0.0057
RP	0.011857	0.004316	2.747414	0.0132
C	-3.257780	2.921585	-1.115073	0.2795

EC = BP - (-0.0106*DG + 0.0119*RP -3.2578)

المصدر: مستخرج 10 eviews

يتضح من خلال النتائج أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين النفقات العامة والتوازن الخارجي، وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، حيث نلاحظ أن زيادة النفقات العامة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التوازن الخارجي بـ 0.01 وحدة. وهناك علاقة طردية ومعنوية بين الإيرادات العامة والتوازن الخارجي، وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، حيث نلاحظ أن زيادة الإيرادات العامة بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التوازن الخارجي بـ 0.011 وحدة.

-من الناحية الاقتصادية يتضح لنا وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة والتوازن الخارجي، وعلاقة طردية بين الإيرادات العامة والتوازن الخارجي، ففي حالة السياسة المالية الانكماشية يؤدي تخفيض النفقات العامة أو الزيادة في الإيرادات العامة إلى انخفاض الطلب الحكومي على الواردات وزيادة الصادرات بسبب انخفاض أسعار المنتجات المحلية، وهو ما ينعكس في النهاية بتسجيل فائض في ميزان المدفوعات

ويحدث العكس في حالة السياسة المالية التوسعية حيث تؤدي الزيادة في النفقات العامة أو تخفيض الإيرادات العامة إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار الفائدة وتدهور سعر الصرف وما يترتب عليه هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يؤدي في النهاية إلى تدهور ميزان المدفوعات، وبسبب عدم وجود سياسة مالية رشيدة قائمة على الإشراف الاقتصادي، وهذا ما بينه تذبذب النفقات العامة حيث يغلب عليها نفقات التسيير، بالرغم من أن نفقات التجهيز لها أهمية باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية، وهذا راجع إلى الزيادة في الأجور من خلال السياسة المالية التوسعية، وعرفت سياسة الإنفاق العام إصلاحات اقتصادية تخللها برنامج الإنعاش الاقتصادي وعدم تحكم الدولة في نفقاتها.

-تميزت الإيرادات العامة بميزة خاصة حيث أن الجزء الأكبر يأتي من الجباية البترولية ثم الإيرادات العادية خارج المحروقات والإيرادات غير جبايئة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذه الفصل قياس أثر السياسة المالية على التوازن الخارجي فتطرقنا إلى دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة ولاحظنا أنها في تزايد مستمر، ثم إلى تطور الإيرادات العامة واتضح لنا تذبذب في هاته الأخيرة بسبب تراجع الإيرادات النفطية عقب الأزمة العالمية، وتطرقنا إلى تطور سياسة الموازنة العامة حيث لاحظنا أن رصيد ميزان المدفوعات متذبذب ما بين الفائض والعجز، ليصل إلى العجز المستمر خلال السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع النفقات العامة وتراجع الإيرادات .

-وفي الأخير من خلال الدراسة القياسية وجدنا أن السياسة المالية تؤثر على التوازن الخارجي بفضل أدواتها النفقات العامة والإيرادات العامة.



الخاتمة

العامّة

الخاتمة العامة:

لقد استهدفت هذه الدراسة موضوع السياسة المالية وأثرها على التوازن الخارجي مع دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية ، تطرقنا فيها إلى أدبيات السياسة المالية من خلال الإطار النظري وتعرفنا على أدواتها وأهدافها .

وخلصنا إلى النتائج التالية:

- أن للسياسة المالية أهمية بالغة في السياسات الاقتصادية ؛
- شاهدنا عدة تطورات جوهرية من خلال المدارس الاقتصادية .

أما في الفصل الثاني بعد التطرق إلى الإطار النظري لميزان المدفوعات ،لاحظنا أن تكيف التوازن الخارجي يتم وفق آليات ومناهج مختلفة وأن التوازن سواء الخارجي أو الداخلي يقتضي تكامل مجموعة من السياسات الاقتصادية .

أما الجزء التطبيقي حددت فترة الدراسة من 1990 إلى 2022 ولاحظنا عدة تطورات في النفقات والإيرادات العامة فالبنسبة للأولى كانت متزايدة خلال فترة الدراسة والثانية متذبذبة ومتباينة بين الزيادة والنقصان ،ولاحظنا أن الإيرادات العامة مرتبطة بارتفاع أسعار النفط. اختبار الفرضيات:وضعنا فرضيات في بداية العمل وهي:

-أما الفرضية الثالثة فنلاحظ أن التبعية والاعتماد الكلي على سعر البترول يشكل عائق أمام التوازن الخارجي ،فبارتفاع سعر البترول تحقق الجزائر إيرادات نفطية وتحقق التوازن أو الفائض .وبانخفاض سعر البترول تحقق انخفاض أو عجز؛

-والفرضية الأخيرة فنلاحظ أن التوازن الخارجي يعتمد على تغطية الصادرات لكامل الواردات من خلال معدل التغطية نلاحظ وجود تباين في تحقيق التوازن الخارجي من خلال عدم تغطية الصادرات للواردات في بعض السنوات.

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة تكامل مشتركة بين السياسة المالية والتوازن الخارجي خلال الفترة (1990-2022)؛
- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين النفقات العامة والتوازن الخارجي خلال الفترة (1990-2022)؛
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإيرادات العامة والتوازن الخارجي خلال الفترة (1990-2022).
- فنلاحظ أن السياسة المالية بفضل أدواتها تؤثر على التوازن الخارجي في فترة الدراسة.

التوصيات:

من خلال الدراسة توصلنا إلى:

- ضرورة تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات للتخلص من تبعية النفط؛
- اتخاذ التدابير اللازمة تحسبا لانخفاض أسعار البترول ؛
- الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-الكتب:

- إبراهيم المصري ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الحكمة ، 2013 .
- إبراهيم المصري ، النظريات الاقتصادية (كلي) ، الطبعة الثانية ، دار الحكمة ، 2018.
- السيد محمد أحمد السريتي ، أحمد فتحي خليل الخضراوي ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار فاروس العلمية ، 2017.
- برناد برنيه ، ايف سيمون ، أصول الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، الكتاب للنشر والتوزيع ، 1989.
- جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون ، 2014.
- خالد سعد زغلول حلمي ، إبراهيم محمود، الوسيط في المالية العامة ، الطبعة الثانية ، 2002.
- خديجة الأعرس ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية، القاهرة ، 2016 .
- سامي السيد ، النقود والبنوك والتجارة الدولية ، الطبعة 1 ، 2018.
- سعود جايد العامري ، عقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الأولى ، 2020.
- سوزي علي ناشد، المالية العامة ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2006.
- عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1983.
- عبد الحميد مرغيث ، النقود والتمويل الدولي ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2019 .
- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، 1435هـ.
- مايخ شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الضياء ، 2015.
- محمد حلمي مراد ، مالية دولية ، أطلع عليه يوم 2024/2/22 على الساعة 8:56 عبر الرابط download1590.mediafire.com.

2-الرسائل والأطروحات:

-بروشة كريم ، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي ،أطروحة دكتوراه ،جامعة ورقلة ، 2019.

-بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014 ، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2017.

-بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي ،أطروحة دكتوراه ،جامعة سيدي بلعباس، 2018.

-جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية ،أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة ،2010.

-زهير حملي، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي ،دراسة حالة الجزائر ، 2008-1990،رسالة ماجستير،جامعة أم البواقي ،الموسم الجامعي 2011.

-عبدالحفيظ يحيوي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي ،رسالة ماجستير،جامعة غرداية ،2011.

-علي الذهب ، التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد ، أطلع عليه يوم 2024/5/11 على الساعة 11و47، <http://elearning.univ-eloued.dz>.

-كمال باصور ، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي ، رسالة ماجستير ،جامعة المدية ،2014.

-مزعاش عبد القادر، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،جامعة أم البواقي ،الموسم الجامعي الجامعي ،2011، 1990-2008.

3-المنشورات العلمية:

-الجمارك الجزائرية ،وكالة الأنباء الجزائرية 2022-136597 <<http://www.aps.dz>> ، تم الاطلاع عليه 2024/5/4 على الساعة 19:52.

-بلحشر عائشة ،كيفاني شهيدة ،تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية ،مجلة دفاتر بوداكس ،المجلد 11،العدد 01،جامعة تلمسان ،2022.

- بنسمنية عزيزة ،مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر ، **مجلة العلوم الإنسانية** ،العدد 17،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،نوفمبر 2009.
- بيرم جمال عبد اللطيف غزال ،السياسة المالية ،**الموسوعة السياسية** ،نشر في 2021/9/2،
- حراق مصباح ،فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، **مجلة الاقتصاد الجديد** ،العدد 6،جامعة ميلة ،2012.
- خالد صلاح الدين طه محمود ،تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL لدراسة علاقة التكامل المشترك،**Menoufaj.Agric.economic et social sci** ،جامعة المنوفية ،2018.
- عنتره برباش،محمد خليل بوحلايس، **مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية** ،العدد الخامس،جامعة قسنطينة ،سنة2018.
- كمال باصور محمد هاني، فعالية السياسة المالية كألية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر ، **مجلة الاقتصاد والتنمية** ،العدد3،جامعة المدية ،2015.
- ناصر مراد ،الإصلاحات الضريبية في الجزائر ،**مجلة الباحث**، العدد 82،جامعة البليدة ،2003.

4-القوانين والتشريعات:

- إحصائيات بنك الجزائر ،التقرير السنوي ، سنة 2019.
- إحصائيات بنك الجزائر ،التقرير السنوي ، سنة 2020 .
- إحصائيات بنك الجزائر ،التقرير السنوي ،سنة 2016 .
- إحصائيات بنك الجزائر ،التقرير السنوي ،سنة 2017.
- إحصائيات البنك الدولي (www.worldbank.org).
- البنك الدولي ،صندوق النقد الدولي ،قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية.
- الديوان الوطني للإحصائيات ،المالية العمومية ،حوصلة إحصائية من 1962-2020الفصل 12.
- الديوان الوطني للإحصائيات ،حوصلة إحصائية 1962-2020 ،التجارة الخارجية.
- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام لسنوات 2012-2017.

- بنك الجزائر، الإحصائيات، القطاع الخارجي، سعر الصرف.
- بنك الجزائر، الإحصائيات، القطاع الخارجي، إحصائيات الدين الخارجي، 1990-2022.* (*مؤقت).
- بنك الدولي في الجزائر، <http://www.albankaldawli.org>
- قانون المالية، الجريدة الرسمية، العدد 110، السنة 2021.
- قانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020. الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 81 .
- وزارة التجارة وترقية الصادرات، حوصلة إحصائية www.commerce.gov.dz، أطلع عليه يوم 03-5-2024 على الساعة 15:37.
- وزارة المالية، قوانين المالية للسنوات من 2000 إلى 2022 الجريدة الرسمية، العدد 83، 81، 79، 76، 77، 72، 78، 72، 80، 74، 82، 85، 92، 83.



الملاحق

الملحق رقم (1): التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية من 1990-2022.

1994		1993		1992		1991		1990		السنوات
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	المناطق الجغرافية والبلدان
222297.3	240528	133226.5	173740.1	133870.2	193702.4	99890.3	179217.7	63142	90640	-أوروبا
69913.2	66696	40105.7	54250.6	28741.9	441254	21806.7	45921.4	15318	26429	-القارتين الأمريكيتين
29265.9	7283.1	20828.1	6962.5	16284.1	5641.0	9839.2	3722.0	5421	1958	-آسيا
4534.0	259	1913.4	366.0	2198.4	47.8	712.3	642.6	1728	3152	-الدول العربية
11068.2	9572.6	5962.9	4232.5	21138.9	5493.1	4370.4	4082.7	417	54	-إفريقيا+المغرب العربي
3063.8	0	2998.3	0	2113.6	0.1	2622.4	0	992	46	-بقية دول العالم
340142.4	324338.7	205034.6	239551.7	188547.1	249009.8	139241.3	233589.5	87018	122279	المجموع
1999		1998		1997		1996		1995		
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
406181.8	586428.4	371523.2	418690.5	331535.6	558078.4	345826	528949.8	338600.4	363390.5	-أوروبا
100212.7	219963.1	134455.6	156052	92368.8	202946.2	89954.6	181557.6	106545.6	108722.2	-القارتين الأمريكيتين
65757.9	15129.3	49344	5299.9	46317.7	16887.8	40461.1	14688.8	44889.6	13273.9	-آسيا
10575.4	4538.8	15555.1	1177.8	19494.6	1002.7	7201.6	865.6	6339.6	902.1	-الدول العربية
12680.4	13784.5	11364.2	7655.4	8326	12849.4	10984.1	14739.3	11593.7	12162.2	-إفريقيا+المغرب العربي
4787.3	672.4	4689.8	/	3537.1	3.1	3898.1	9.9	5223.6	0	-بقية دول العالم
610673.0	840516.6	552358.6	588875.6	501579.9	791767.5	498325.5	740810.9	513192.5	498450.8	المجموع
2004		2003		2002		2001		2000		
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
866821	1390275.2	732184	2340359.8	637706.3	1045792.8	542399.4	1028981.4	472204.5	1160713.8	-أوروبا
188134.9	809896.8	134455.6	587056.9	158144.7	368649.5	129380.3	357501.1	124420.2	451425.6	-القارتين الأمريكيتين
189951.5	63705.2	123298.8	48061.7	104887	39671.5	60102.3	44410.1	65757.9	135063.1	-آسيا
37066.3	37415.6	32406.4	27541.8	29106.7	20775.4	13761.2	25165.7	10575.4	4308.8	-الدول العربية
22684.7	34431.2	18987.4	21145.8	17062	24021.7	12131	22501.1	12680.4	22372.4	-إفريقيا+المغرب العربي
9741.4	1723.7	6109.2	22.4	10133.1	2281.0	7088.2	1776.4	4787.3	/	-بقية دول العالم
1314399.8	2337447.8	1047441.4	1902053.5	957039.8	1501191.9	764862.4	1480335.8	690425.7	1657215.6	المجموع
2009		2008		2007		2006		2005		
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
1731568.9	1883861	1521267.6	467963.6	1138238	1986049.3	977400.5	2241362.3	965930.9	2051724.3	-أوروبا
327199.2	1085275.8	386430.1	1754328.6	307686.7	1781231.3	224753.5	1521323.6	214929.9	1194917.3	-القارتين الأمريكيتين
637861.4	262725.3	545067.8	294950.7	375667.2	298546.2	273830.9	134678.5	242240.6	90978.2	-آسيا
79131.2	41737.0	45771.9	50868.9	43053.2	33543.7	35762.2	43034.1	30933.7	46170.2	-الدول العربية
60153.6	70409.4	51583.1	127438.6	35814.3	100534.8	27886.2	38601.6	26980.9	34746.1	-إفريقيا+المغرب العربي
18891.1	3627.5	21912.8	6349.2	16369.6	14257.9	18907.5	0.8	12628.9	3012.2	-بقية دول العالم
2854805.3	3347636.0	2572033.4	5095019.7	1916829.1	4214163.3	1558540.8	3979000.9	1493644.8	3421548.3	المجموع
2014		2013		2012		2011		2010		
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
2725804.9	3375879.7	688648.7	6999243.5	515735.3	3410070.9	2354231.3	3043230.7	1728195.8	2379295.6	-أوروبا
605930.9	748552.7	503342.8	261378.2	466871.9	1591719.1	466871.9	1746923.7	372293.2	1476574.9	-القارتين الأمريكيتين
1093306.4	494009.8	924374.2	444523.4	815080.3	438261.9	725758.1	395188.8	730613.7	319642.4	-آسيا
157783.3	49749.0	191474.7	49749.0	120643.5	75813.3	128279.4	59235.7	93974.8	52810.8	-الدول العربية
95208.6	249285.4	128996.6	221273	119989.2	168904.1	92412.9	126587.1	69954.1	103172	-إفريقيا+المغرب العربي
41674.3	121.6	30244.7	6080.3	30255.9	2600.2	29736.5	2965.3	16776.0	2091.8	-بقية دول العالم
4719708.3	4917598.2	4368548.4	5217099.8	3907071.9	5687369.4	3442501.6	5374131.3	3011807.6	4333587.4	المجموع
2019		2018		2017		2016		2015		

الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
2683332.7	2707870.8	2962995.6	3105726.7	2725768.8	2489869.6	2811214.7	2039478.4	2936957.8	2534932.6	-أوروبا
671910	464309.2	741934	823779.5	6376558.2	745331.6	671910	782167.1	655164.2	462867.9	-القرنين الأمريكيتين
1309701.4	706963.0	1393677.7	629550.5	1425587.3	429145.3	1337359.1	257697.3	1250925.8	306313.3	-آسيا
214998.8	1026814.1	223152.7	90033.5	170168.5	87278.4	210229.0	43254.3	193328.1	58326.6	-الدول العربية
90375.1	234466.1	87258.8	210936.4	87258.8	1555533.6	103532.8	135894.1	105253.5	166463	-إفريقيا+المغرب العربي
46519.1	55358.5	51593	29929.1	64856.1	21117.0	51830.2	19225.2	51830.2	8283.2	-بقي دول العالم
5016837.1	4271648.8	5460611.8	4889278.6	4958197.7	3928295.6	5193459.7	3277716.4	5193459.7	3537186.7	المجموع
				2022		2021		2020		
				الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
								2303611.8	1875051	-أوروبا
								677554.1	181704.4	-القرنين الأمريكيتين
								1050700.5	500622.8	-آسيا
								221877.9	64295.8	-الدول العربية
								71563.6	207843.1	-إفريقيا+المغرب العربي
								38345.1	16853.9	-بقي دول العالم
				2022300	2592200	1882900	1748000	4363653	2846371.4	المجموع

الملحق رقم 2: نتائج اختبارات الاستقرار لديكي فولر عند المستوى

Null Hypothesis: DG has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.010720	0.1471
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580622	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DG)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 20:32
 Sample (adjusted): 1995 2022
 Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)	-0.353680	0.117473	-3.010720	0.0067
D(DG(-1))	-0.139868	0.172673	-0.810016	0.4270
D(DG(-2))	-0.024820	0.166384	-0.149171	0.8828
D(DG(-3))	0.524154	0.176257	2.973810	0.0072
D(DG(-4))	0.632076	0.197670	3.197628	0.0043
C	-605.5132	335.3734	-1.805490	0.0854
@TREND("1990")	109.2734	39.05076	2.798241	0.0108

R-squared	0.597539	Meandependent var	275.4036
Adjusted R-squared	0.482550	S.D. dependent var	558.7893
S.E. of regression	401.9596	Akaike info criterion	15.04290
Sumsquaredresid	3393002.	Schwarz criterion	15.37595
Log likelihood	-203.6006	Hannan-Quinn criter.	15.14472
F-statistic	5.196488	Durbin-Watson stat	2.205893
Prob(F-statistic)	0.002039		

Null Hypothesis: DG has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.045884	0.7223
Test criticalvalues:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 DependentVariable: D(DG)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 20:33
 Sample (adjusted): 1995 2022
 Includedobservations: 28 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)	-0.035768	0.034199	-1.045884	0.3070
D(DG(-1))	-0.255434	0.191931	-1.330867	0.1969
D(DG(-2))	-0.162057	0.182006	-0.890394	0.3829
D(DG(-3))	0.511400	0.201703	2.535412	0.0188
D(DG(-4))	0.543122	0.223338	2.431835	0.0236
C	240.6957	165.9895	1.450065	0.1611

R-squared	0.447475	Meandependent var	275.4036
Adjusted R-squared	0.321901	S.D. dependent var	558.7893
S.E. of regression	460.1448	Akaike info criterion	15.28837
Sumsquaredresid	4658131.	Schwarz criterion	15.57384
Log likelihood	-208.0372	Hannan-Quinn criter.	15.37564
F-statistic	3.563443	Durbin-Watson stat	1.952610
Prob(F-statistic)	0.016419		

Null Hypothesis: DG has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.285606	0.5739
Test criticalvalues:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

DependentVariable: D(DG)
Method: Least Squares
Date: 05/25/24 Time: 20:34
Sample (adjusted): 1995 2022
Includedobservations: 28 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)	-0.008329	0.029161	-0.285606	0.7777
D(DG(-1))	-0.198885	0.192379	-1.033818	0.3120
D(DG(-2))	-0.089857	0.179210	-0.501406	0.6209
D(DG(-3))	0.596998	0.197441	3.023675	0.0060
D(DG(-4))	0.580246	0.227122	2.554773	0.0177
R-squared	0.394667	Meandependent var		275.4036
Adjusted R-squared	0.289391	S.D. dependent var		558.7893
S.E. of regression	471.0460	Akaike info criterion		15.30822
Sumsquaredresid	5103340.	Schwarz criterion		15.54611
Log likelihood	-209.3151	Hannan-Quinn criter.		15.38095
Durbin-Watson stat	1.939316			

Null Hypothesis: RP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.928256	0.0223
Test criticalvalues:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(RP)
Method: Least Squares
Date: 05/25/24 Time: 20:50
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RP(-1)	-0.719273	0.183102	-3.928256	0.0005
C	-331.0668	319.2843	-1.036903	0.3084
@TREND("1990")	164.8996	45.34198	3.636796	0.0011
R-squared	0.347869	Meandependent var		172.9969
Adjusted R-squared	0.302895	S.D. dependent var		948.1091
S.E. of regression	791.6032	Akaike info criterion		16.27506
Sumsquaredresid	18172431	Schwarz criterion		16.41247
Log likelihood	-257.4009	Hannan-Quinn criter.		16.32061
F-statistic	7.734802	Durbin-Watson stat		1.980577
Prob(F-statistic)	0.002032			

Null Hypothesis: RP has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.262451	0.6345
Test criticalvalues:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

DependentVariable: D(RP)

Method: Least Squares

Date: 05/25/24 Time: 20:51

Sample (adjusted): 1991 2022

Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RP(-1)	-0.091669	0.072612	-1.262451	0.2165
C	455.5192	278.6475	1.634751	0.1126
R-squared	0.050446	Meandependent var		172.9969
Adjusted R-squared	0.018794	S.D. dependent var		948.1091
S.E. of regression	939.1573	Akaike info criterion		16.58830
Sumsquaredresid	26460494	Schwarz criterion		16.67991
Log likelihood	-263.4129	Hannan-Quinn criter.		16.61867
F-statistic	1.593782	Durbin-Watson stat		2.642515
Prob(F-statistic)	0.216512			

Null Hypothesis: RP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.082493	0.7019
Test criticalvalues:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: BP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.677835	0.7377
Test criticalvalues:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

DependentVariable: D(BP)

Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 21:12
 Sample (adjusted): 1991 2022
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.207917	0.123920	-1.677835	0.1041
C	0.731028	3.672794	0.199039	0.8436
@TREND("1990")	0.006779	0.193754	0.034986	0.9723
R-squared	0.094896	Meandependent var		0.584000
Adjusted R-squared	0.032475	S.D. dependent var		9.953806
S.E. of regression	9.790845	Akaike info criterion		7.489833
Sumsquaredresid	2779.959	Schwarz criterion		7.627245
Log likelihood	-116.8373	Hannan-Quinn criter.		7.535381
F-statistic	1.520263	Durbin-Watson stat		1.662716
Prob(F-statistic)	0.235573			

Null Hypothesis: BP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.773125	0.3865
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 21:13
 Sample (adjusted): 1991 2022
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.209013	0.117878	-1.773125	0.0864
C	0.844241	1.708056	0.494270	0.6247
R-squared	0.094858	Meandependent var		0.584000
Adjusted R-squared	0.064687	S.D. dependent var		9.953806
S.E. of regression	9.626485	Akaike info criterion		7.427375
Sumsquaredresid	2780.076	Schwarz criterion		7.518983
Log likelihood	-116.8380	Hannan-Quinn criter.		7.457740
F-statistic	3.143973	Durbin-Watson stat		1.661133
Prob(F-statistic)	0.086362			

Null Hypothesis: BP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.758646	0.0747
Test critical values:		
1% level	-2.639210	

5% level	-1.951687
10% level	-1.610579

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 21:13
 Sample (adjusted): 1991 2022
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.204007	0.116002	-1.758646	0.0885
R-squared	0.087487	Meandependent var		0.584000
Adjusted R-squared	0.087487	S.D. dependent var		9.953806
S.E. of regression	9.508427	Akaike info criterion		7.372985
Sumsquaredresid	2802.716	Schwarz criterion		7.418789
Log likelihood	-116.9678	Hannan-Quinn criter.		7.388168
Durbin-Watson stat	1.655001			

الملحق رقم 3: نتائج اختبارات الاستقرار لديكي فولر عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(DG) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.509004	0.0005
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 20:37
 Sample (adjusted): 1993 2022
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DG(-1))	-1.612546	0.292711	-5.509004	0.0000
D(DG(-1),2)	0.351535	0.195626	1.796971	0.0840
C	253.3654	221.8343	1.142138	0.2638
@TREND("1990")	8.973092	11.19842	0.801282	0.4302
R-squared	0.642813	Meandependent var		-3.173333
Adjusted R-squared	0.601599	S.D. dependent var		833.1543
S.E. of regression	525.8788	Akaike info criterion		15.49158

Sumsquaredresid	7190262.	Schwarz criterion	15.67841
Log likelihood	-228.3738	Hannan-Quinn criter.	15.55135
F-statistic	15.59699	Durbin-Watson stat	1.729660
Prob(F-statistic)	0.000005		

Null Hypothesis: D(DG) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.483207	0.0000
Test criticalvalues:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 DependentVariable: D(DG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 20:38
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DG(-1))	-1.182744	0.182432	-6.483207	0.0000
C	307.5040	106.6868	2.882306	0.0074
R-squared	0.591733	Meandependent var		1.200000
Adjusted R-squared	0.577655	S.D. dependent var		819.5125
S.E. of regression	532.5854	Akaike info criterion		15.45570
Sumsquaredresid	8225770.	Schwarz criterion		15.54822
Log likelihood	-237.5634	Hannan-Quinn criter.		15.48586
F-statistic	42.03197	Durbin-Watson stat		2.113130
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(DG) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.207554	0.0000
Test criticalvalues:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 DependentVariable: D(DG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 20:39
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

D(DG(-1))	-0.949885	0.182405	-5.207554	0.0000
R-squared	0.474776	Meandependent var		1.200000
Adjusted R-squared	0.474776	S.D. dependent var		819.5125
S.E. of regression	593.9198	Akaike info criterion		15.64309
Sumsquaredresid	10582223	Schwarz criterion		15.68935
Log likelihood	-241.4679	Hannan-Quinn criter.		15.65817
Durbin-Watson stat	1.994285			

Null Hypothesis: D(RP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.883303	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 DependentVariable: D(RP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 20:58
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RP(-1))	-1.379547	0.174996	-7.883303	0.0000
C	331.4362	358.3245	0.924961	0.3629
@TREND("1990")	-5.444337	18.53851	-0.293677	0.7712
R-squared	0.689399	Meandependent var		8.329032
Adjusted R-squared	0.667213	S.D. dependent var		1598.952
S.E. of regression	922.3981	Akaike info criterion		16.58360
Sumsquaredresid	23822912	Schwarz criterion		16.72237
Log likelihood	-254.0457	Hannan-Quinn criter.		16.62883
F-statistic	31.07391	Durbin-Watson stat		2.114332
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(RP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.005041	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 DependentVariable: D(RP,2)

Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 20:59
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RP(-1))	-1.377392	0.172066	-8.005041	0.0000
C	238.5223	165.5533	1.440759	0.1604
R-squared	0.688442	Meandependent var		8.329032
Adjusted R-squared	0.677699	S.D. dependent var		1598.952
S.E. of regression	907.7500	Akaike info criterion		16.52216
Sumsquaredresid	23896292	Schwarz criterion		16.61467
Log likelihood	-254.0934	Hannan-Quinn criter.		16.55231
F-statistic	64.08068	Durbin-Watson stat		2.111555
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(RP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.736984	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/24 Time: 21:00
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RP(-1))	-1.334332	0.172461	-7.736984	0.0000
R-squared	0.666141	Meandependent var		8.329032
Adjusted R-squared	0.666141	S.D. dependent var		1598.952
S.E. of regression	923.8824	Akaike info criterion		16.52677
Sumsquaredresid	25606761	Schwarz criterion		16.57303
Log likelihood	-255.1650	Hannan-Quinn criter.		16.54185
Durbin-Watson stat	2.045289			

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.786430	0.0030
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/25/24 Time: 21:15

Sample (adjusted): 1992 2022

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-0.963494	0.201297	-4.786430	0.0000
C	-1.116237	4.022515	-0.277497	0.7834
@TREND("1990")	0.099824	0.209428	0.476650	0.6373
R-squared	0.453886	Meandependent var		0.619903
Adjusted R-squared	0.414878	S.D. dependent var		13.62987
S.E. of regression	10.42593	Akaike info criterion		7.618235
Sumsquaredresid	3043.602	Schwarz criterion		7.757008
Log likelihood	-115.0826	Hannan-Quinn criter.		7.663472
F-statistic	11.63568	Durbin-Watson stat		1.893955
Prob(F-statistic)	0.000210			

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.865702	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/25/24 Time: 21:16

Sample (adjusted): 1992 2022

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-0.965987	0.198530	-4.865702	0.0000
C	0.580672	1.847452	0.314310	0.7555
R-squared	0.449455	Meandependent var		0.619903
Adjusted R-squared	0.430470	S.D. dependent var		13.62987
S.E. of regression	10.28608	Akaike info criterion		7.561800
Sumsquaredresid	3068.298	Schwarz criterion		7.654316
Log likelihood	-115.2079	Hannan-Quinn criter.		7.591958
F-statistic	23.67506	Durbin-Watson stat		1.875648
Prob(F-statistic)	0.000037			

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.941915	0.0000
Test criticalvalues:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

DependentVariable: D(BP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/25/24 Time: 21:16

Sample (adjusted): 1992 2022

Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-0.966259	0.195523	-4.941915	0.0000
R-squared	0.447579	Meandependent var		0.619903
Adjusted R-squared	0.447579	S.D. dependent var		13.62987
S.E. of regression	10.13040	Akaike info criterion		7.500685
Sumsquaredresid	3078.750	Schwarz criterion		7.546943
Log likelihood	-115.2606	Hannan-Quinn criter.		7.515764
Durbin-Watson stat	1.868819			